الأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

٢٦

ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى أفريقيا

أحمد يوسف القرعى

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات .وللصراعات ذات التاثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— للتغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

- يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف المعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام ــ شارع الجلاء ــ القاهرة ــ
ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٤٦٤٦٤

بطرس غالى

إهـــــــداء2005

أ/إبراهيم منصور غنيم

القاهرة

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

ثـــورة ٢٣ يـــوليـــو وتصفية الاستعمار فى أفريقيا [١٩٥٢ - ١٩٦٧]

أحمد يوسف القرعى

يـــوليـــو ١٩٧٨

المحتويات

صفحة

تقـــــــديـــم

عـــلاقة مصر بالقـــارة الافريقيـــة ، تكـــاد ان تكـــون قديمة قـــدم التاريخ المكتوب ذاته . بمعنى ، انه كانت لمصر على الدوام – كدولة – « سياستها الافريقية » الخاصة .

واذا قيل أن هذه السياسة قد ظلت تتمتع بقدر كبير من الثبات ، خاصة فى جوانبها المتعلقة بالموقع الجغرافى ، والامن القومى ، والحرص على اقامة علاقات خاصة بالسودان ، فانها – فى بعض جوانبها الاخرى – كانت عرضة لتغيرات وتقلبات شتى ارتبطت على الدوام – بتغيير انماط الحكم التى توالت على مصر عبر تاريخ طويل يمتد الى آلاف السنين . وعلى سبيل المثال ، فلقد حاول محمد على – كما نعلم – أن يرسم سياسة افريقية مستقلة تتفق مع طموح النظام الذى اقامه . لكن القوى الاوربية الاستعمارية عملت كل ما فى وسعها لتحجيم دور مصر ، ودور محمد على بالذات ، وفى الوقت نفسه ، فان الزحف الكاسح للامبراطوريات القديمة على القارة الافريقية والذى كان قد بلغ أوجه خلال القرن التاسع عشر ، فرض على حكام مصر من سلالة محمد على ان يقصروا خطوط اهتمامهم بالقارة .

وحتى فى السودان كان قـد فـرض على مصر كدولـة – وفى الواقع العملى – أن تقنع بالقيام بدور شكلى ومتواضع فى ظل الهيمنة البريطانية الكاملة .

ونحن نعلم أن الحال قد استمر كذلك حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

والواقع ، انه بقيام هذه الثورة بدأت تتشكل «لمصر الدولة» سياسة افريقية جديدة تماما ، وهى السياسة التى تبلورت ، وعبرت عن

هويتها الحقيقية عندما تمسكت ـ في مفاوضاتها مع الجانب البريطاني ـ بمبدأ حق تقرير المصير لشعب السودان الشقيق ، وذلك كأساس لحل مشكلة الحكم الثنائي المصري الانجليزي في السودان .

ولما كان من المعروف أن هناك وحدة عضوية تربط ـ في العادة ـ بين السياسة الخارجية لبلد من البلاد وبين سياسته الداخلية، فان سعي ثورة يوليو الى استكمال الاستقلال السياسي بعيدا عن الاحلاف الاجنبية ومناطق النفوذ ، سعيها ـ بعد ذلك ـ الى تحرير الاقتصاد الوطني من السيطرة الاجنبية ، كل هذا قد فرض على ثورة يوليو ـ عمليا ـ أن تدخل في صدامات متوالية مع القوى الكولونيالية القديمة، وان توسع بالتالي دائرة اهتمامها لتشمل بلدان العالم الثالث بوجه عام ، وبلدان القارة الافريقية بوجه خاص .

ترى ماذا كانت أهداف هذه السياسة الافريقية الجديدة كما حددتها ثورة يوليو ؟ وما هي منطلقاتها ، والمناهج التي اتبعتها ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة تشكل ـ في مجموعها ـ صلب الدراسة التي يقدمها لنا على صفحات هذا الكتاب الاستاذ أحمد يوسف القرعي سكرتير تحرير مجلة السياسة الدولية ، المجلة الفصلية التي تصدر عن مؤسسة الاهرام .

فتحت عنوان « ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا » يلقي الباحث الضوء على الدور المصري في افريقيا ـ بوجه عام ـ ثم يطرح بالتفصيل ويدرس هذا الدور في مواجهة الاستعمار البرتغالي في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، وفي مواجهة النظام العنصري في جنوب افريقيا وفي روديسيا « زيمبابوى » . وتشمل الدراسة المساحة الزمنية التي تقع بين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٩٦٧ .

ومع اعترافنا بالصعوبات التي ربما تعترض الباحثين عندما يشرعون في دراسة السياسة الخارجية لمصر وهي صعوبات لها أسباب عدة ، في مقدمتها أن الوثائق المطلوبة والاصلية قد لاتكون دائما متاحة ، ... نقول على الرغم من ذلك ، فقد سعى الباحث الى الاستفادة على اكبر قدر متاح من هذه الوثائق . فلم يقنع بأن تقف الدراسة عند التحليل والتأصيل فحسب ، بل يمكن ان نقول انه نجح ايضا في القيام بعملية التوثيق للموضوع الذي ركز عليه . وهكذا ،

فانه الى جانب الكتب والدوريات والرسائل الخاصة المتعلقة بموضوع البحث ، اتاحت الظروف للباحث ان يفيد من مصدر هام هو ارشيف الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية .

واذا كان « مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية » قد سبق ان نشر في عام ١٩٧٧ - وضمن هذه السلسلة كتابين عن افريقيا هما : « التعاون العربي الافريقي » لنبية اصفهاني ، والثاني هو « صراع القوى الكبرى في افريقيا » لمجدي حماد ، فان المركز يسره ان يقدم الى جمهور القراء والباحثين هذه الدراسة لتصل الى أيديهم مع مطلع العيد السابع والعشرين لثورة يوليو ١٩٥٢ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقـــــــدمـــة

قليلة هى تلك الكتابات التى عالجت موضوع السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة ، وفى المجال الافريقى بصفة خاصة ، وبالاخص تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى القارة .

ولعل سبب تخلى الباحثين عن هذا الموضوع ، يكمن اساسا فى عاملين ، الاول منهما يتعلق بمادة الموضوع ، والثانى يتعلق بالمنهج . وبالنسبة للعامل الاول فان محاولة تحليل السياسة الخارجية المصرية تصطدم غالبا بمواد الموضوع المشتتة غير المصنفة او المحاطة بنطاق من السرية التامة ، حتى قيل ـ بحق ـ ان الباحث المصرى اسوأ حظا من اقرانه من الباحثين . واما من حيث المنهج فالاراء تتعدد وتختلف ، «١» وان كان المنهج يرتبط اساسا بموضوع البحث ومادته .

وتتناول هذه الدراسة بالتحليل خطا رئيسيا من خطوط السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا ، فالدراسة تعنى بالدور المصرى ـ مفهوما وسلوكا ، تجاه قضايا الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو والنظام العنصرى فى كل من جنوب افريقيا وروديسيا « زيمبابوى » فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٧ . وتقع هذه الاقاليم ـ ما عدا غينيا بيساو ـ فى الثلث الجنوبى للقارة ، الذى ظل حتى منتصف الستينات منطقة مقفلة تسودها تماما النظم الاستعمارية والعنصرية «٢» ، وتتحكم الاقليات البيضاء فى ثروتها

---

(١) راجع وجهات النظر فى مناقشات ندوة « السياسة الخارجية المصرية ومناهج دراستها » فى مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٦ ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ص ٢١٨ ـ ٢٣٠ .

(٢) استقلت بتسوانا فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٦ ، ليسوتو فى ٤ اكتوبر ١٩٦٦ ، سوازيلاند فى ٦ سبتمبر ١٩٦٨ ، موزمبيق فى ٢٥ يونيو ١٩٧٥ ، انجولا فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ، وكانت غينيا بيساو قد استقلت فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ .

المعدنية الضخمة وتمتلك ثروتها الرعوية الهامة .

ويتحدد الاطار الزمنى للدراسة بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر «٣» وحتى عام ١٩٦٧ لوقوع العدوان الاسرائيلى على مصر والدول العربية فى ٥ يونيو من نفس العام . وكان قيام ثورة يوليو قد شكل بداية مرحلة جديدة فى السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة وتجاه مناصرة حركات التحرير فى الوطن العربى والعالم الثالث بصفة خاصة . وقدمت « فلسفة الثورة » للرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤ تحديدا واضحا لدوائر هذه السياسة وتاكدت خطوطها الرئيسية بعد ذلك فى الميثاق الوطنى «مايو ١٩٦٢» اما اختيار عام ١٩٦٧ كنهاية مطاف للاطار الزمنى للدراسة فمرده اعتبارات عديدة فهو ـ كما قيل ـ عام النكسة فى مصر وعام انكسار الثورة فى افريقيا .

وامام ندرة المصادر التى عنيت بالكتابة فى السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا ، حاولت تأمين مادة الدراسة من مصادر متفرقة من كتب ودوريات وصحف ، حيث سطور معدودة او صفحات قليلة هنا او هناك ــ ورغم المعاناة لم اتردد فى استكمال مادة الدراسة ، يحدونى الواجب العلمى اولا ، فضلا عن شعور قومى باهمية تقديم دراسة كهذه لعلها خطوة متواضعة لاستكمال احد جوانب السياسة الخارجية المصرية التى يهجرها الكثير من الباحثين ، لا لصعوبة معالجة موضوعها ، وانما لقلة مصادرها .

وفى مجال تأمين معلومات هذه الدراسة ، تجدر الاشارة الى الاستفادة من ارشيف الادارة الافريقية بوزارة الخارجية

---

(٣) طوال سنوات الاطار الزمنى لهذا الدراسة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٧) اتخذت مصر اسمها الرسمى كما يلى : المملكة المصرية حتى اعلان الجمهورية ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، وجمهورية مصر حتى اعلان الوحدة مع سوريا فى فبراير ١٩٥٨ . ثم الجمهورية العربية المتحدة طوال سنوات الوحدة وبعدها حتى صدور الدستور الدائم فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ حيث اخذت اسم جمهورية مصر العربية ودون تجاهل لهذه الاسماء السياسية تستخدم الدراسات اسم مصر . باستثناء ما ورد اساسا فى الفقرات المقتبسة من المراجع والوثائق .

المصرية ، بالاستفادة كذلك من عدة رسائل جامعية نوقشت فى مصر والخارج .

ومع تأمين مادة هذه الدراسة ـ بقدر ما بلغ الجهد ـ حاولت تاصيل هذا الخط الرئيسى من خطوط السياسة الخارجية المصرية بالعرض التحليلى ، من منطلق « الدور المصرى » كما حدده الرئيس عبد الناصر من فلسفة الثورة ، وكما تم اداء هذا الدور وما تعرض له من استجابات وتحديات ، وتجربة وخطأ .

وتنقسم الدراسة الى ثلاثة ابواب رئيسية يسبقها باب تمهيدى ويعقبها فصل ختامى . وخصص الباب التمهيدي ـ بفصوله الثلاثة ـ للتعريف بمنطلقات واهداف واساليب واجهزة السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا بصفة عامة . وكان من الاهمية في مقدمة هذا الباب القاء الضوء سريعا على المناخ الدولى وظاهرة تصفية الاستعمار بصفة عامة فى افريقيا ، حتى تكتمل رؤية السياسة الخارجية المصرية فى ظل عصرها . ويعرض الفصل الاول اهم المنطلقات والاهداف ويتناول الفصل الثانى ابرز الاساليب ويقدم الفصل الثالث تعريفا بالاجهزة الرئاسية والتنفيذية والشعبية . وأما خاتمة الباب التمهيدى فقد أوضحت عددا من عوامل التاثير السلبية التى عاقت ـ الى حد ما ـ من اداء الدور .

وتناول الباب الاول سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار البرتغالى . ويقع هذا الباب فى ثلاثة فصول . يعرض الفصل الاول منها ابعاد الوجود البرتغالى ونمو ونشوء حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . ويوضح الفصل الثانى مواقف الدبلوماسية المصرية تجاه العلاقة الثنائية مع البرتغال وتجاه ادانة الاستعمار البرتغالى فى الامم المتحدة والعمل الافريقى المشترك فى اطـــار منظمة الوحدة الافريقية . اما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن ملابسات قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع البرتغال ومناصرة ودعم حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية الثلاث .

وتناول الباب الثانى سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا وينقسم هذا الباب أيضـــا الى ثلاثة فصول . يعرض الفصـــل الاول منـــها أبعاد النظام العنصرى ونمو نشوء حركات التحرير فى جنوب افريقيا . ويوضح الفصل

الثاني مواقف الدبلوماسية المصرية تجاه العلاقة الثنائية مع حكومة بريتوريا وتجاه ادانة نظامها العنصري في الامم المتحدة وفي منظمة الوحدة الافريقية . اما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن خطوات قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع حكومة الاقلية البيضاء ومناصرة ودعم حركات التحرير في جنوب افريقيا .

ويتناول الباب الثالث سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية النظام العنصري في روديسيا "زيمبابوي" وينقسم هذا الباب كذلك الى ثلاثة فصول ، يعرض الفصل الاول ابعاد النظام الاستعماري والعنصري ونمو ونشوء حركات التحرير في روديسيا ، ويوضح الفصل الثاني مواقف الدبلوماسية المصرية تجاه العلاقة الثنائية مع بريطانيا - الدولة المسئولة عن ادارة الاقليم تجاه الامم المتحدة والرأي العام العالمي - وطبيعة هذه العلاقة التي ارتبطت بها تطورات تاريخ مصر الحديث ، كما يوضح الفصل نفسه مواقف الدبلوماسية المصرية تجاه قضية روديسيا في الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . اما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن مبادرة مصر مع ثماني دول افريقية اخرى - بقطع علاقاتها مع بريطانيا بشأن تداعي الاحداث في روديسيا في ديسمبر ١٩٦٥ وكذا مقاطعة حكومة الاقلية البيضاء في سالزبوري واعلان حالة الحرب معها . كما اوضح هذا الفصل ايضا جهود مصر من اجل مناصرة ودعم حركات التحرير في روديسيا "زيمبابوي" .

هذا وقد خصص الفصل الختامي لتسجيل اهم نتائج الدراسة ورصد عدد من الملاحظات .

احمد يوسف القرعي

بـــاب
تمهيدى

سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى أفريقيا (٥٢–٦٧)
المنطلقات – الأهداف – الأساليب – الأجهزة

فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٧ « الاطار التاريخى لموضوع هـذه الدراسـة » عاشت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عصـرها ، بتغييـــراته ومتغيراته ، الكمية والكيفيـــة ، السياسية والاســـتراتيجية ، الاقتصادية والاجتماعية . عاشـت الثورة عصرها بالتأثير والتأثر بالتجربة والخطأ ، بالوعى او اللاوعى .

لقد ساد هذه الحقبة من الزمن مناخ ما بعد الحـرب العالمية الثانية ، بكل ما يرتبط به من تيارات جديدة لحقت بالفكر السياسى وظواهر واحداث شكلت العلاقات الدولية ، وبنيان جديد عرفه التنظيم الدولى ، وتقدم علمى أحدث ثورة فى الاتصـال والمواصلات وانفجارا اعلاميا ساد المعمورة .

وكان من اخطر النتائج التى تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية التغيير البالغ الذى طرأ على القوة النسبية للدول العظمى التـى كانت حتى عام ١٩٣٩ توجه سياسات العالم بوجه عام ، ان لم تكن تتحكم فى مصائر شعوبه . ولم تكد الحرب تضع اوزارها حتى صار واضحا ان مصير العالم اصبح متوقفا على العلاقة بين عملاقين هما : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كما ظهر العالم وقد انقسم الى معسكرين احدهما غربى تتزعمه الدولة الاولى ، والاخر شرقى وتقف على قمته القوة العظمى الثانية .

وبروز ظاهرة الاستقطاب الدولى كان يعنى ان عصر اوروبا الغربية قد انتهى وخرجت زعامة العالم منها وتضاءل وزنها النسبى فى العالم كله ، وبداية لتصفية امبراطورياتها خاصة بعد انهيار النظام الاستعمارى فى اسيا مما جعل الدول الاستعمارية تـــركز جهودها على استغلال مستعمراتها الافريقية بدرجة كبيرة فنشطت عمليات استخراج الثروة المعدنية وتوليد الكهرباء من المساقط المائية وقامت صناعات عدة ، الامر الذى ترتب عليه دعم القوى المعادية للاستعمار وتمثلت فى الطبقة الوسطى الوطنية والطبقة العاملة .

هذا الى جانب تزعم المثقفين لقيادات وحركات التحرير الافريقية.
ولقد واكب هذه المرحلة تطور الاختصاص الوظيفى للامم المتحدة وتبنيها لقضايا الاستعمار والعنصرية بصورة اكثر جدية وفعالية من ذى قبل ، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الاول للدول الافريقية الاسيوية المعروف بمؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » وبروز شخصية العالم الثالث واتجاه الاتحاد السوفيتى والصين لدعم حركات التحرير فى افريقيا واسيا .

ومع نضوج حركات التحرير الافريقية وتضامنها معا وتضامنها مع الدول الافريقية المستقلة والقوى الدولية المعادية للاستعمار بدأت موجة التحرير واستقلال الدول الافريقية وكانت غانا عام عام ١٩٥٧ وغينيا عام ١٩٥٨ اولى الدول الافريقية استقلالا جنوبى الصحراء . وفى عام ١٩٦٥ استقلت ١٧ دولة افريقية وهى وحدات افريقيا الاستوائية الفرنسية وافريقيا الغربية الفرنسية السابقتين مضافا اليها نيجيريا والكونغو ليوبولدفيل « زائير » ومدغشقر . وحتى نهاية ١٩٦٧ استقلت ١٢ دولة اخرى هى سيراليون ، تانزانيا « تنجانيقا وزنزبار » ، الجزائر ، بورندى ، رواندا ، اوغندا ، كينيا ، مالاوى ، زامبيا ، جامبيا ، بتسوانا ، ليسوتو .

ولم تكن مصر بعيدة عن استقلال ٣٤ دولة افريقية « من بينها خمس دول عربية افريقية » فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٧ حيث برز دور مصر فى مناصرة ومساندة حركات التحرير فى هذه الدول دبلوماسيا وماديا وعسكريا واعلاميا . فقد اسهمت مصر فى اطار الحركة العامة للثورة الوطنية العالمية ضد الاستعمار فى العالم . واكد الرئيس عبد الناصر أهمية وحدة الحركة المعادية للاستعمار وضرورة خلق جبهة للحرية عريضة فضلا عن التزام مصر بدورها الذى حددته فى مجال التضامن الافريقى .

ومن واقع ما اظهرته المواقف المصرية فى هذا الصدد ، وما اعلنه المسئولون عن صياغة وتنفيذ سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا ، يتناول هذا الباب التمهيدى منطلقات واهداف هذه السياسة فى الفصل الاول واساليبها فى الفصل الثانى واجهزتها فى الفصل الثالث .. ثم اشرنا الى اهم عوامل التاثير السلبية فى خاتمة هذا الباب .

الفصــل الأول

المنطلقــات والاهــداف

لكل سياسة خارجية منطلقاتها واهدافها . ونعنى بالمنطلقات اساسا اهم العوامل التى ساعدت على ابراز دور مصر فى تصفية الاستعمار فى افريقيا ومنها الموقع الجغرافى والتجربة النضالية لمصر فى مكافحة الاستعمار وكذا الامكانيات العسكرية المصرية ومدى اتفاقها مع مصادر التسليح لحركات التحرير الافريقيــة . امــا الاهداف فاذا كان من الصعوبة بمكان تحديد وحصر اهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار فى افريقيا فان هنــاك محاولات لترتيب اهمها مثل : التضامن الافريقى ، ومناهضــة العنصرية فكرا وممارسة ، الامن القومى المصرى ، وافرقة « الصراع العربى الإسرائيلى » كقضية تحرير افريقية .

اولا ــ المنطلقات

١ ــ الموقع الجغرافى

يكتسب الموقع الجغرافى لمصر اهميته فى تحديد ابعاد اربعة فى توجيه سياسة مصر الخارجية : الاسيوى والافريقى علـى مستوى القارات ، والنيلى والمتوسطى على المستوى الاقليمى ، مع تداخل هذه الابعاد فى بعضها البعض غالبا كما يفعل النيلى والافريقى . وان كلا من تلك الابعاد الاربعة كان يجذب مصر فى اتجاهه ويكون او يبلور شخصيتها بدرجات متفاوتة من عصر لاخر ورغم ان مصر فى افريقيا موقعا « فى الشمال الشرقى للقارة » فقد كان ولازال البعد الاسيوى هو البعد المحورى فى توجيه مصر الخارجى هذا فضلا عن ان علاقة التفاعل المتبادل تاثيراً وتاثرا بين مصر والمتوسط علاقة عميقة بعيدة المدى .

ومع بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اخذ الموقع الجغرافى لمصر فى افريقيا ابعاده الجيوبوليتكية والسياسية والفكرية . وجاءت كلمات

فلسفة الثورة لتقول : « اننا فى أفريقيا . . . » ونحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله » . ان النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب افريقيا » . » وان السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده الى اعماق افريقيا » واكد الميثاق الوطنى هذا بقوله « ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

وعبر الرئيس عبد الناصر أكثر من مرة عن اهمية الموقع المصرى فى ربط النضال المصرى والعربى بالنضال الافريقى . . ربطا عضويا . . وفى خطاب له امام رئيس جمهورية الكاميرون بالقاهرة ١١ — ١٠ — ١٩٦٢ قال : ان ارض هذا الشعب العربى تقع فى افريقيا كذلك فعلى الشمال الواسع من هذه القارة شعوب عربية اخرى تساير امتداد ساحلها الى المحيط الاطلنطى كذلك فان هذه الشعوب تعيش على ارض تمتد عمقا فى القارة حتى تصل الى قلبها » ومن ثم فان مصير هذا الشعب العربى فى مصر كذلك مصير حركة القومية العربية التى تجمع شعوب الامة العربية مرتبط عضوية بنضال القارة الافريقية ومصيرها . . ويعزز الواقع الجغرافى المشاركة الفعلية فى التجربة وما تحمله من روابط طبيعية وفكرية وعملية .

ومن العوامل التى ساعدت على ابراز اهمية الموقع الجغرافى اتجاه حركة التحرير من الشمال الى الجنوب كحقيقة جغرافية فى التطور السياسى لخريطة القارة .

لقد بدأت حركة التحرير الأفريقى فى السواحل قبل الداخل ومن الشمال قبل الجنوب . ومصر اذن لم تكن بموقعها بعيدة عن هذه الحركة كاحد منطلقات سياستها الخارجية تجاه تصفية الاستعمار على مستوى القارة ككل خاصة وقد ربطت مصر سياستها فى هذا الصدد بامنها القومى كما سنوضح فيما بعد .

٢ — التجربة النضالية لمصر فى مكافحة الاستعمار :

تمتد التجربة النضالية لمصر فى مكافحة الاستعمار الحديث منذ حرب التحرير الشعبية ضد الغزو الفرنسى عام ١٧٩٨ ، الى المقاومة الشعبية لحملة فريزر عام ١٨٠٧ ، الى الثورة العرابية ومواجهة

التدخل البريطاني عام ١٨٨٢ ، الى ثورة ١٩١٩ ضد الاستعمار البريطاني وصدور تصريح فبراير ١٩٢٢ باستقلال مصر ، الى الكفاح الشعبي في منطقة قناة السويس « ١٩٥١ - ١٩٥٤ » الى توقيع اتفاقية الجلاء البريطاني عن السودان عام ١٩٥٣ وعن مصر عام ١٩٥٤ الى المقاومة الشعبية في حرب السويس « اكتوبر - ديسمبر ١٩٥٦ » ضدالعدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الاسرائيلي.

ولقد تركت تجربة مصر في استقلال السودان وتجربة المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ردود فعل عديدة على مسار حركة التحرير في افريقيا .

وقبل عرض ردود فعل هاتين التجربتين من الاهمية الاشارة الى الى التجارب او الخلفية الذاتية للقيادات التي تصدرت ثورة ٢٣ يوليو على اعتبار ان عملية تنشئتها سياسيا قد جرت في ظل الكفاح ضد الاحتلال البريطاني وفي اطار الاحزاب الوطنية . وحين شاركت بعض القيادات في حرب فلسطين عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ استطاعت ان تكشف ان الجانب الاخر في المواجهة لم يكن فقط المنظمات العسكرية الصهيونية ، بل كان ايضا القوى الاستعمارية التي ساندت ودعمت الحركة الاستيطانية بمختلف الوسائل .

وبمراجعة مانشر في منشورات جمعية الضباط الاحرار في الفترة قبل عام ١٩٥٢ نجد انها احتوت على خطوط عامة فيما يختص بافريقيا ولم تصل هذه الخطوط العامة العريضة الى التفصيل والتاصيل الفكري الفلسفي لمضمون علاقة جديدة مع افريقيا . فمثلا اشارت المنشورات الى سقوط الاستعمار والمتحالفين معه ، والدعوة الى القضاء على الاستعمار واعوانه في وادي النيل ، وان الاستعمار لايحكمنا في مصر حكما مباشرا بواسطة موظفين وحكام انجليز كما يفعل مع البلاد المتاخرة جدا في وسط افريقيا ، وان مصر ليست لها اهداف عدوانية ، وانها تطلب الحرية والاستقلال الكامل وترفض التحالف ومشروعات الدفاع مع الكتلة الاستعمارية وتتمسك بالحياد الصريح في السياسة الخارجية .

ونتيجة لهذا كان من الطبيعي ان يصبح تحقيق الاستقلال السياسي لمصر هو الهدف الاول للثورة وقد تحول الكفاح المسلح بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى عمل تنظيمي منضبط في يد ضباط المخابرات المصرية الذين انبثوا في مدن القناة ، وكان في مقدمتهم كما رفعت .

وبعد توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ جاء اختيار الثورة الوقوف الى جانب القوى التى تسعى لتحقيق نفس الهدف فى بلادها . وابرزت « فلسفة الثورة » هذا الاختيار وبالنظر الى منطق العصر واتجاه حركة الاحداث كان هذا الاختيار - فى اهدافه - استجابة صحيحة للمناخ السائد فى العالم وامتدادا منطقيا لاتجاهات السياسة الخارجية المصرية فى هذه المرحلة .

وبشأن تجربة مصر فى استقلال السودان فقد التزمت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمبدأ حق تقرير المصير فى قضية السودان عام ١٩٥٣ وعالجت موضوع السودان علاجا جذريا بنى على اسس ثلاثة ، اول هذه الاسس اعطاء السودانيين حق تقرير المصير ، وثانى هذه الاسس : التشاور مع السودانيين فى مصيرهم ، اما الاساس الثالث فهو قبول مصر فصل مسالة السودان عن مسالة الجلاء الانجليزى عن مصر . وبهذه الاسس الثلاثة استطاعت مصر ان تنجح فى مفاوضاتها مع بريطانيا وان تصل الى اتفاق معها بشان الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

وهذا المسلك الجديد لثورة ٢٣ يوليو تجاه قضية السودان يخالف السياسة التى كانت تجرى عليها الحكومات المصرية فى العهود السابقة اذ كانت تتمسك بحك السيادة على السودان باعتباره جزءا لا يتجزأ من مصر وقدمت ثورة يوليو بهذا بادرة ونموذجا طيبا لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير فى مجال العلاقات الدولية . كما بدأت تسهم فى الدعوة الى حق تقرير مصير شعوب المستعمرات الافريقية على مستوى القارة كلها . وبرز هذا الاتجاه منذ مشاركة مصر فى مؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » وكذا فى ممارستها للدبلوماسية البرلمانية فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤتمرات الدولية والافريقية كما سيوضح الفصل التالى .

اما عن تجربة مصر فى مواجهة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فقد كان توقف الهجوم العدوانى الذى وصل الى مدينة الكاب جنوب بورسعيد ثمرة لعدة عوامل تفاعلت جميعها بنسب مختلفة وانتهت الى هذه النتيجة وفى مقدمة هذه العوامل : اصرار القيادة المصرية على النضال برفض الاستسلام ، وتوزيع السلاح على الجماهير واطلاق المقاومة الشعبية والبدء فى اتخاذ ترتيبات المقاومة السرية ، وصدور الانذار السوفيتى العنيف المهدد بضرب لندن وباريس

بالصواريخ اذا لم يوقف اطلاق النــار ، ثم بروز الموقف الامريكي المعارض للخطة البريطانية الفرنسية لاسباب استراتيجية امريكية هذا فضلا عن التضامن العربي والتاييد الايجـابي لموقف مصر ، وصدور قرار الامم المتحدة بوقف القتال .

وتلكأت القوات البريطانية والفرنسية في تنفيذ الجلاء ولكن المقاومة الشعبية لم تهدأ ، حتى بدأ الانسحاب على شهر ديسمبر ورحل اخر فوج من المعتدين يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ كما بدأت القوات الاسرائيلية من الانسحاب بعد الاتفاق على وجود قوات طوارىء دولية في شرم الشيخ لتكون حاجزا بينها وبين القوات المصرية . وغادرت القوات الاسرائيلية العريش في ١٤ يناير ١٩٥٧ ثم رفح وخان يونس واخيرا انسحبت من غزة يوم ٦ مارس ١٩٥٧ ومن شرم الشيخ في اليوم التالي ، وتم تطهير قناة السويس واعيد فتحها يوم ٢٩ مارس ١٩٥٧ ، وانتهت اتفاقية الجلاء عمليا مع انتهاء عدوان ١٩٥٦ وتمزقت شروطها وتحررت مصر نهائيا من شبهة التحالف التى وردت ضمن بنودها بعودة القوات البريطانية اليها في حــالة الهجوم او احتمال الهجوم على تركيا .

ولقد اشار الرئيس عبد الناصر في مناسبات عديدة الى معركة السويس باعتبارها نقطة تحول في تجربة افريقيا وابرز في احاديثه وخطبه الدروس التى قدمتها المعركة للشعوب المقهورة خاصة فــي افريقيا ومن ابرز هذه الدروس :

— ان الاستعمار لن يرحل عن اجزاء مازال يحتلها من القــارة الافريقية لمجرد اننا نصرخ في وجهه ، وان استمرار وجوده اهــانة لنا ، فلقد صرخنا في وجه الاستعمار البريطاني في بلادنا ٧٠ سنة ، وقد اضطررنا في النهاية لحمل السلاح ، وان الاستعمار قد يرحل اليوم ليعود غدا ، اما ظاهرا واما مقنعا في صورة جديدة .

— ان النصر في مصر واثاره الاجتماعية اكد امام جميع الشعوب ان معارك التحرير السياسي لا تنفصل عن معارك التحرير الاجتماعي ، وان الاستقلال ليس علما ونشيدا ، ولكنه سيادة على التربة الوطنية بكل ما عليها وبكل ما فيها ، اي انه اقتصادي باكثر مما هو سياسي .

وحول ردود فعل حرب السويس في افريقيا ، فقد بلغ السخط على فرنسا وبريطانيا اقصى درجاته في القارة وكسبت مصر عطف الجميع وقالت التقارير الاتية من نيجيريا ان اهتمام الاهالي بالكارثة

ومشاركتهم للمصريين قد وصلت حدا بالغا ، وفى افريقيا الاستوائية الفرنسية اتخذت سلطات الامن الاحتياطيات الكافية . وعبرت حركة التحرير الافريقية فى اتحاد جنوب افريقيا عن تاييدها لتاميم شركة قناة السويس وساندت مصر في الدفاع عن اراضيها . وعن ردود فعل الموقف المصرى فى مواجهة العدوان عبر الرئيس كوامى نكروما اكثر من مرة قائلا : « بعد السويس .. ادركنا جميعا ، اننا نستطيع ان نتحرك واننا نقدر على الوصول » وفى مناسبة اخرى قال نكروما : على شعوب افريقيا ان تتضامن فى كفاحها وان تساند الكونغو فى معركته فان معركة الكونغو استمرار لمعركة السويس . وقال اوجنجا اودينجا نائب الرئيس الكينى السابق ملخصا موقف افريقيا تجاه مغامرة السويس عام ١٩٥٦ : « ان هذه المغامرة الفاشلة هى التى ادت الى توحيد كل افريقيا ، والى جمع شمل افريقيا واسيا والوطن العربى لتبعطى دفعة قوية الى الامام للاستقلال الوطنى . ان افريقيا بعد السويس قد تغيرت وان قوى حركة الجامعة الافريقية قد اعتلت المسرح لتقوم بدور فى القارة وفى العالم . »

وفضلا عن دروس تجربة السويس وردود فعل الافريقيين تجاهها ، فقد ابرز الفكر السياسى المصرى من واقع الممارسة ابعاد الاستعمار المعاصر . كما اعطى للاستقلال مضمونه الاقتصادى والاجتماعى .

واوضح الميثاق الوطنى مفهوم الاستعمار بانه فى واقع الامر سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها . واشار الميثاق الى ان للاستعمار قواعد ومناطق نفوذ يستند اليها وان الاستعمار قد غير اسلوبه ولكنه يظل متمسكا باهدافه وان محاربة الاحلاف العسكرية هى محاربة للاستعمار نفسه . وفى خطابه امام مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة « يوليو ١٩٦٤ » قال الرئيس عبد الناصر : « ان شعوبنا لا تقنع بالاستقلال علما ونشيدا وصوتا من عداد الاصوات فى الامم المتحدة فحسب ، ولكنها تريد الى جانب ذلك ان يكون للاستقلال مضمونا اجتماعيا يصون كرامة ارضهم ويضيف الرئيس قائلا : « لابد ان تبقى فعالية الثورة الافريقية وحيويتها الخلاقة . تعمق الاستقلال بمضمون اجتماعى شامل سياسى واقتصادى وثقافى . لابد وان تكون القارة الافريقية فى

الوضع الذى يسمح لها دائما بان تقدم اجابة عن سؤال يطرحه التطور عليها ، ولا تنتظر من خارجها قرار مستقبلها » .

٣ ـ امكانيات مصر العسكرية

تعد امكانيات مصر العسكرية احد مقومات سياستها الخارجية للدفاع عن امنها اولا ، وفى الوقت نفسه احد منطلقات سياستها تجاه تقديم المساعدات العسكرية لحركات التحرير فى اطار التضامن ضد الاستعمار والعنصرية ـ ولم تتردد مصر ـ كما فعلت على المستوى العربى ـ فى تقديم السلاح والتدريب لحركات التحرير الافريقية ، ومما ساعد على هذا اتفاق طبيعة التسلح العسكرى المصرى مع مصادر التسليح لحركات التحرير الافريقية خاصة منذ مبادرة مصر لكسر احتكار السلاح عام ١٩٥٥ بصفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية والسوفيتية وكانت دول المعسكر الشيوعى بما فيها الصين هى المورد الاول لتسليح وتدريب حركات التحرير الافريقية . ومن الاهمية التعرف على حجم امكانيات مصر العسكرية التى اعطت لمصر ثقلا ودورا مميزا فى مجال تصفية الاستعمار فى افريقيا واشارت اليه مصادر عديدة بصفة عامه وان لم ترد تفصيلات فى هذا الشان .

كان تكوين جيش مصرى قوى احد مبادىء ستة اعلنتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وفى مواجهة احتكار الدول الغربية بصفة عامة لتوريد السلاح الى دول الشرق الاوسط لجأت مصر منذ عام ١٩٥٤ الى ادخال صناعة السلاح فى مصر . وفى ٢٧ سبتمبر من العام التالى اعلن الرئيس عبد الناصر نبأ صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية التى تم توقيع اتفاقها قبل ذلك باسبوع .

وهذه الصفقة الجديدة اتاحت لمصر للمرة الأولى منذ ثلاثينيات القرن الثامن عشر فى عهد محمد على ان تحصل على السلاح الذى تريد لتحقق امال قادتها العسكريين وقد سافر الى تشيكوسلوفاكيا ثم الاتحاد السوفيتى ضباط مصريون للتدريب لاول مرة فى التاريخ ... ووصل الخبراء السوفيت العسكريون فى عام ١٩٥٨ وبدأوا باعداد محدودة على مستوى القيادات العليا واشتركوا فى اعادة تنظيم الجيش على اساس توحيد مدارسه .

ولم تقف اسرائيل جامدة امام هذا التغير الجذرى الذى حدث فى

صفوف الجيش المصرى . . وعندما تردد ايزنهاور فى اعطاء اسرائيل طائرات نفاثة ودبابات لحفظ رجحان كفتها عـــلى مصر ، بادرت فرنسا بامدادها بما تريد ، الامر الذى دفع جمال عبد الناصر الى عقد صفقة ثانية للسلاح مع الاتحاد السوفيتى رفع مجموعها الى ٣٠٠ مليون دولار وحصل بها على طائرات ميج ١٧ .

وعلى قدر ما كانت صفقة الاسلحة المصرية التشيكية حدثا كبيرا مؤثرا فى العالم الثالث كله ، ومغيرا لموازين القوى العالمية ، على قدر ما كانت دعوة المصريين للسوفيت لبناء السد العالى بعد اعلان كل من الولايات المتحدة وبريطانيا سحبهما عرض تمويل المشروع .

وفى العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى على مصر فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ ، اثر تاميم شركة قناة السويس ، لم يكن الجيش قد استكمل معداته او تدريبه او تنظيمه .

وبعد العدوان جرى فى الشرق الاوسط سباق فى التسليح خاصة بين مصر واسرائيل ففى عام ١٩٥٨ واسرائيل تحاول الحصول على غواصات من بريطانيا بادرت مصر الى تعزيز اسطول غواصاتها . وعندما اظهرت اسرائيل طائرات الميراج الفرنسية فى مايو ١٩٦١ اظهرت مصر طائرات الميج ١٩ والطائرة العربية النفاثة « القاهرة » فى يوليو من نفس العام وفى العام التالى « ١٩٦٢ » حصـلت مصر على كميات من العتاد الحربى بينها طائرات من طراز . ى ١٦ المقاتلة والدبابات الثقيلة من طراز ٥٤ والغواصات وفى يوليو ١٩٦٣ ظهر فى العرض العسكرى بالقاهرة ٧ اسلحة جديدة فى مقدمتها الصاروخ العربى « الرائد » المعروف باسم الصاروخ المتعدد المـــراحل ، الصواريخ الموجهة ، المدافع الصاروخية متوسطة المدى ، الصواريخ المضادة للطائرات وحتى عام ١٩٦٤ لم يصل نصيب السلاح فـــى مصر الى اكثر من ١٥ فى المائة من الميزانية المصرية فقد بلغ حوالى ١٥٠ مليونا من الجنيهات من ميزانية تزيد على الالف مليون جنيــه

وتذكر جريدة الاهرام فى ٢٠ يوليو ١٩٦٢ ان مسئولية السلاح كانت منذ تبلورت اهداف ثورة ٢٣ يوليو مسئولية قومية لا تقتصر على الحدود الوطنية كما ذكرت مصادر اجنبية اخرى عديدة قيام مصر بتزويد حركات التحرير الافريقية بالاسلحة والتدريب عليها «١»

---

(١) راجع مناصرة ودعم مصر لحركات التحرير فى انجولا وموزنبيق وغينابيساو وجنوب افريقيا وروديسـيا فى الابواب التالية .

ثانيا : الاهداف

١ ـ التضامن الافريقى

يعني التضامن الافريقى هنا الموقف الفكرى او العمل الموحد ازاء مناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية . فالتضامن هنا تضامن نضالى بين الدول الافريقية المستقلة وبين حركات التحرير الافريقية ، يكفل العمل الافريقى المشترك من اجل تصفية النظم الاستعمارية والعنصرية فى القاهرة . وفى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية جاء التضامن كهدف من اهداف المنظمة فى المادة الثانية حيث نصت الفقرة «أ» على دعم وحدة دول افريقيا وتضامنها كهدف من اهداف المنظمة وجاء أول تفسير رسمى لمبدأ التضامن الافريقى وتبريره فى كتاب فلسفة الثورة للرئيس عبد الناصر فى العبارة التالية :

« ايمكن ان نتجاهل ان هناك قارة افريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها وشاء ايضا ان يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء اردنا أو لم نرد ؟ .. وليس عبثا ان بلدنا يقع فى شمال شرق افريقيا . ويطل على القارة السوداء التى يدور فيها اليوم اعنف صراع بين مستعمريها البيض واهلها السود من اجل مواردها التى لاتحد .. اننا لن نستطيع بحال من الاحوال حتى لو اردنا ان نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى اعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبديهى هو اننا فى افريقيا . ولسوف تظل شعوب افريقيا تتطلع الينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله . ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نتخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر الوعى والحضارة حتى اعماق القارة العذراء .. والمؤكد ان افريقيا الان مسرح لفوران عجيب مثير وان الرجل الابيض الذى يمثل عدة دول اوروبية يحاول الان اعادة تقسيم خريطتها ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نقف امام الذى يجرى فى افريقيا ونتصور انه لا يمسنا ولا يعنينا . »

ويمكن عرض المفهوم المصرى للتضامن الافريقى على النحو التالى :

أ ـ مدلول التضامن الافريقي : فسر الرئيس عبد الناصر تعبير الوحدة الافريقية عام ١٩٦١ فى معناه ومقاصده بانه يشمل التضامن والتعاون والاخوة وفى العالم التالى صدر الميثاق الوطنى . واعلن هدف الجامعة الافريقية على مستوى القارة ، وهدف التضامن الافريقي الاسيوى على مستوى القارتين . وعرف الرئيس عبد الناصر الجامعة الافريقية بقوله « هى الرابطة الوثيقة بين شعوبنا « الافريقية » وبين مصالحها المشتركة ، وبين جهادها المشترك من اجل استعادة حقوقها المغتصبة وبناء مستقبلها المشترك ». وفى خطاب له فى جمهورية مالى فى ٣١ ـ ١٠ ـ ١٩٦٥ قال : ان واجبنا ان نبقى على التضامن وان نعمل بكل طاقتنا لكى يصبح هذا التضامن وحدة حقيقية ، وحدة فى العمل ووحدة فى الارادة ووحدة فى المضمون ».

ب ـ التضامن الافريقي مسألة مبدأ : تحتمه طبيعة الدور المصرى ـ كما اشارت ـ فلسفة الثورة ـ فى « الصراع المروع حول مستقبل افريقيا » . وفى خطابه امام وفود شعوب افريقيا « ٧ ابريل ١٩٦١ » صرح الرئيس عبد الناصر ان شعب مصر يؤيد الشعوب الافريقية فى نضالها من اجل الاستقلال وفى كفاحها من اجل المساواة وفى كفاحها ضد التمييز العنصرى وذلك لسببين « اولهما هو مسألة مبدأ لا نساوم عليه رغم ان تمسكنا به قد خلق لنا الكثير من المتاعب ، وثانيهما هو مسئوليتنا تجاه الذين لم يحققوا الاستقلال حتى الان . وفى خطاب اخر قال « اننا نفعل ذلك من اجل المبادىء والمثل العليا » .

جـ ـ التضامن الافريقي مسئولية : والتضامن الافريقي من اجل قضية التحرير ـ كهدف ـ يعد فى المفهوم المصرى مسئولية على كل دولة افريقية مستقلة خاصة الدول الاقدم استقلالا ولقد كانت مصر فى هذا تمارس دورها الاستراتيجي بفهم ووعى جيوبولتيكى سليم حين بادرت باعلان هذا التضامن من اجل مساعدة ومناصرة حركات التحرير الافريقية . واشار الرئيس عبد الناصر كثيرا الى هذا وقال فى خطابه فى عيد الثورة عام ١٩٥٩ « اننا نعمل من اجل مساندة كل دعوة استقلالية تحررية ، اننا نعمل من اجل تحرير افريقيا وتخليصها من سيطرة الاستعمار والسيطرة الاجنبية .. اعلنا هذا واعلناه بكل ثقة وبكل ايمان ، لاننا نشعر ان علينا مسئولية بعد ان حققنا استقلالنا وبعد ان حققنا حريتنا اننا نعمل من اجل

تاييد جميع الحريات ومن اجل جميع الشعوب التى تعمل من اجل حريتها . »

وفى خطابه امام مجلس الامة فى ٢٢ يناير ١٩٦١ يؤكد الرئيس عبد الناصر هذه المسئولية بقوله : « لم نتخل يوما عما آمنا بانه واجبنا فى نصرة غيرنا وانا لندعو الله ان يقود هذه الجمهورية .. لتكون طليعة كل زحف وقاعدة كل نضال من اجل الحرية » .

وفى خطاب آخر يقول الرئيس عبد الناصر : « ان مسئوليات التحرير ـ كما تعلمون ـ تقضى تجميع ارادة عمل افريقى بين شعوب القارة تقدر على مواجهة بناء المستقبل الافريقى فى وجه عقبات كبيرة وتحديات هائلة . » وفى رسالته الى مؤتمر تضامن شعوب افريقيا واسيا المنعقد باكرا فى ١٠ مايو ١٩٦٥ قال الرئيس عبد الناصر : « ان معركتنا مع الاستعمار عاجلة ولن ننتصر عليه الا بتضامننا ، وعلينا ان نفرغ منه لنتفرغ الى معركة البناء فنزيح عن ارضنا كل ما زرعه الاستعمار على فكرنا من اكاذيب ومفاهيم فاسدة . »

د ـ التضامن الافريقى دعم لمبدا شمولية الحرية : وفى هذا الصدد قال الرئيس عبد الناصر امام مؤتمر الشعوب الافريقية بالقاهرة « ٢٥ مارس ١٩٦٥ » « اذا كان الاستعمار قد اظهر بالترابط الواضح مابين دوله المختلفة ادراكه الكامل بان مصير المعركة سوف يقرر مصيره فان الشعوب المتطلعة للحرية سوف تجد ان مصير الحرية واحد وان الدفاع عنها فى اى مكان هو الدفاع عنها فى كل مكان . »

وانطلاقا من هذا المفهوم قدمت مصر امكانياتها المادية الى حركات التحرير فى افريقيا وثمة شهادات افريقية عديدة تشير الى هذا ومنها تصريح للدكتور هاستنجز باندا رئيس مالاوى امام مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤ :

ـ « انى اقولها بغير تحفظ وبغير عقد ؟ وباعتراف بالجميل يحترم نفسه انه لولا المعونة المادية والمعنوية التى قدمتها مصر لنا ما استطعنا ان نحصل على الاستقلال وان اكون واقفا هنا امامكم اليوم » .

٢ ـ مناهضة العنصرية فكرا وممارسة :

مناهضة العنصرية فكرا وممارسة ليست موقفا جديدا لمصر وان

كان قد اتخذ صورة ايجابية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فالفكر المصرى بتكوينه يرفض اساسا كل ما هو عنصرى . ونعنى بالفكر المصرى هنا مجموعة الاراء والمبادىء والافكار السائدة فى حقول المعرفة المختلفة — وهى تعكس الموقف الايديولوجى ازاء الكون والانسان والحياة لدى المجتمع المصرى وهذه الاراء والافكار السائدة تشكل فى النهاية قيم هذا المجتمع .

ومن اهم الاسس التى ارتكزت عليها السياسة الخارجية المصرية فى مواجهة العنصرية :

ا — التفرقة العنصرية اخلال بالالتزام الدولى وبالعلاقات الدولية بين الدول : اعتبرت مصر ان معاداة التفرقة العنصرية التزام دولى ويجب ان ينال هذا الالتزام احترام كل الدول لقيام السلام العالمى . ورفضت مصر ادعاء بعض الدول ان وجود التفرقة العنصرية داخل اية دولة من الدول يعد مسالة داخلية . وفى هذا الصدد قال الرئيس عبد الناصر امام مؤتمر باندوج : « هناك شروط اخرى لقيام السلم العالمى .. وهو احترام الدول لالتزاماتها الدولية .. فبمقتضى ميثاق الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان لم تعد معاونة الدول لبعض الافراد او لجماعة تعتنق مبدا معينا سواء كان هذا تفرقة عنصرية او سموا مستندا على انتماء الى اصل عريق ، مسالة داخلية ، كما تذهب بعض الدول فى ادعائها بل اصبحت مسالة دولية تهم العالم اجمع والتمييز فى اية صورة من صوره لايعد اخلالا بالالتزام الدولى انما هو امر يخل بالعلاقات الودية بين الدول .

ب — منطق التمييز العنصرى هو ذاته منطق الاستعمار : اعتبرت مصر ان التفرقة العنصرية والاستعمار صنوان متلازمان وان اليوم الذى سيشهد نهاية الاستعمار سوف يشهد فى الوقت ذاته نهاية للتفرقة العنصرية .

وابرز الميثاق الوطنى هذا الاتجاه وجاء به : « ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى . ان الاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها . وليس التمييز العنصرى الا لونا من الوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها . فان التمييز بين الناس على اساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين جهدهم . ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار والذين مازالوا يباشرون اساليبه جريمة

لا يقتصر اثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الاذى بالضمير الانسانى كله وما احرزه من انتصارات ، وعن المشكلة فى افريقيا اوضح الرئيس عبد الناصر « ان اقصى ما نعانى منه الان فى افريقيا وهو التمييز العنصرى ليس فى حقيقة امره الا البقية الباقية من هذه السخرة التى تريد الى جانب اغتصاب الثروة الافريقية ان تغتصب قدرة العمل الافريقى وليس هذا التمييز الذى نرى آثاره فى بعض اجزاء افريقيا الا بقية من عملية النهب المنظمة لموارد القارة الطبيعية والبشرية » .

جـ - **نظرية التفرقة العنصرية نظرية باطلة علميا** : ردا على ادعاءات نظم الحكم العنصرية التى تحاول تأصيل نظرية للتفرقة العنصرية خاصة مايعرف بـ «الابارتيد» فى جنوب افريقيا ، فقد اعتبرت مصر ان هذه النظريات باطلة علميا وفى هذا الصدد اشار الرئيس عبد الناصر امام مؤتمر باندوج عام ١٩٥٥ الى ما قررته لجنة الامم المتحدة بشان مسالة الاجناس فى « اتحاد » جنوب افريقيا « ان نظـــرية التفرقة العنصرية والسياسية التى قامت استنادا اليها نظرية باطلة علميا وتهدد السلم والامن العالمى بالخطر كما انها تتنافى مع عزة الانسان وكرامته . » .

ولقد اسهم عدد من الكتاب والمفكرين المصريين فى دحض نظريات التفرقة العنصرية من الناحية العلمية والدينية .

٣ - الامن القومى المصرى

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وصدور فلسفة الثورة عام ١٩٥٤ ارتبط موقف مصر من قضية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا بمسالة الامن القومى المصرى ويتضح هذا فى رؤية « فلسفة الثورة » للصراع ضد الاستعمار والعنصرية فى افريقيا على اعتبار انه « سوف تكون اثارة لنا وعلينا سواء اردنا او لم نرد »

واكد الرئيس عبد الناصر هذا المفهوم فى مرات كثيرة وعلى سبيل المثال فى بيانه امام مجلس الامة فى ٢٠ يناير ١٩٦٥ بقوله : « ان ذلك ليس فى واقع الامر مجرد تطوع وتبرع من اجل المبادىء وحدها وانما هو الى جانب المبادىء ضرورة امن فى عالم ضاعت فيه المسافات واختفى اثرها .. وعندما اعلن الرئيس عبد الناصر فى نفس البيان المهام الخمس للعمل الوطنى بعد ترشيحه رئيسا

الجمهورية ــ كانت المهمة الخامسة : « ان اساهم بنصيبي في هذه الفترة التى بدات بالفعل تشهد بداية الانهيار الكامل لكل الانظمة القائمة على الاستعمار وعلى شن الحرب » .

وفى مناسبة اخرى يستشهد الرئيس عبد الناصر بما جرى فى كل من حرب السويس والكونغو ويقول : « ان هذا الوطن بالذات ــ على سبيل المثال ــ تعرض لغارات العدوان الثلاثى من قواعد تبعد عنه الاف الاميال . واذا كنا اليوم ــ فى مثال اخر ــ نشغل انفسنا بما يجرى فى الكونغو ، فليس ذلك عطفنا على كفاح شعبه الباسل وحده ، وانما ادراك لحقيقة جغرافية تقول بان حدود الكونغــو ملاصقة لحدود السودان ولحقيقة نضالية اخرى هى ان الكونجو المستقل فى قلب القارة الافريقية سوف يرفض ان تتحول ارضــه الى قاعدة لتهديد شعوب القارة كلها واخضـــاعها للارهـــابه الاستعمارى » .

وفى خطابه اثناء زيارته لتانزانيا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٦ قــال الرئيس عبد الناصر : « اننا عندما نؤيد ونساند الكفاح الوطنى فى موزمبيق وانجولا وروديسيا وندين التفرقة العنصرية ونحاربها فاننا نفعل ذلك من اجل المبادىء والمثل العليا التى تؤمن بها شعوبنا وفى نفس الوقت نفعله من اجل امتنا وحياتنا ذاتها » .

ويوضح احد المصادر هذه المقولة بربط مايجرى فى روديسيا وبين الامن القومى المصرى على اعتبار « ان روديســــــيا دولة عنصرية جديدة تقوم لتنضم الى الدول العنصرية القديمة فى جنوب افريقيا وعلى الجناح من الناحيتين نظام المستعمرات البرتغالية فى انجولا وموزمبيق ووراء ذلك جميعا قوى الاستعمار الجديد وضغــــوطها العنيفة وايديها الطويلة القادرة على الوصول الى اى مكان نتيجة ذلك فان نصف افريقيا الجنوبى كله يفقد افريقيته وهل سيتوقف الخطر عند هذا الحد ! زامبيا مهددة والخطر بعدها يمكن ان يصل الى تانزانياحيث تستطيع آثاره ان تلمس منابع النيل » .

٤ ــ « افرقة » الصراع العربى الاسرائيلى :

يبدو واضحا من واقع ممارسة مصر لسياستها الخارجية تجاه تصفية الاستعمار العنصرى فى افريقيا ان ثمة محاولات مصرية عديدة جرت لافرقة القضية الفلسطينية كقضية تحرير تهم الراى العام

الافريقى شأنها شأن قضايا الاستعمار البرتغالى او جنوب افريقيا او روديسيا .

ونجح الرئيس عبد الناصر فى اول هذه المحاولات اثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء « ٣ - ٧ يناير ١٩٦١ »واشار وزير خارجية السنغال الاسبق دودوثيام الى هذه المحاولة مؤكدا : « ان الرئيس العربى قد عرض قضيته بمنتهى البراعة وقوة التأثير . فقـــد ربط بين مشكلة فلسطين وبين الفكرة العامة المتعلقة بالدفاع عن القارة الافريقية وتامين سلامتها .. وقد تركت حجج الرئيس المصرى «٢» اثرا اذ ان القرار المتعلق بفلسطين صدر بالاجماع ووقعته حتـى تلك الدول الافريقية التى لها حتى تلك اللحظة احسن العلاقات مع اسرائيل . وقد ذكر القرار ان المؤتمر يلاحظ بكثيرا من السخط ان اسرائيل كانت تقف دائما الى جانب الاستعماريين عند تحديد المواقف من المشاكل الحيوية التى تواجه افريقيا ، وان المؤتمر يدين اسرائيل كاداة للامبريالية والاستعمار الجديد ، لافى الشرق الاوسط وحده ؛ بل وفى افريقيا واسيا ايضا

لكن هذا النجاح الذى حققه الرئيس عبد الناصر ، لم يتابع بخطة عمل كاملة تضع سياسة بعيدة المدى ، تربط خطوات محددة ، واحدة بعد الاخرى ، يقوم على تنفيذها ومتابعتها رجال يقدرون على تحمل المسئولية . كانت هناك للانصاف جهود، وكان هناك بعض الذين حاولوا لكن التحدى كان يزداد لان المجال اتسع نطاقه من ثلاث دول افريقية فى الدار البيضاء الى اكثر من ثلاثين دولة فى اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣ ، ومع ذلك حرص الرئيس عبد الناصر على اعادة عرض المشكلة وان لم يطلب فيها قرارا فى هذا المؤتمر كذلك فعل نفس الشيء فى مؤتمر القمة الافريقى الاول بالقـــاهرة « ١٧ - ٢١ يوليو ١٩٦٤ » وشاركه فى هذا كل من الرئيس الجزائرى احمـد بن بيللا والرئيس التونسى الحبيب بورقيبة

وفى كل من مؤتمر القمة الافريقى الثالث فى اكرا « اكتوبر ١٩٦٥ » ثم المؤتمر الرابع فى اديس ابابا « نوفمبر ١٩٦٦ » ظلت القضـــية الفلسطينية وموضوع اسرائيل بعيدة عن جلساته . وبوقوع العدوان الاسرائيلى على مصر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ بدات القضية تناقش فى كل مؤتمر من مؤتمرات القمة الافريقى ابتداء من مؤتمر كنشاســـا «سبتمبر ١٩٦٧ » .

ومقابل الموقف المتحفظ لمؤتمرات القمة الافريقية حتى عام ١٩٦٧. فان حركات التحرير الافريقية اتخذت منذ البداية موقفا اكثر ايجابية وتمثل هذا فى قرارات مؤتمرات الشعوب الافريقية«٢» ومؤتمرات منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية هذا فضلا عن بيانات حركات التحرير الافريقية فى المؤتمرات والمناسبات المختلفة.

---

(٢) فى اول ابريل ١٩٦١ قام اعضاء مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث المعقود بالقاهرة بزيارة قطاع غزة حيث قضوا يومين هناك واطلوا على مستعمرة ـ بير سنيلد ـ الاسرايلية على بعد ٢٠٠متر وقال الافريقيون ان مشاهدتهم فى غزة ورفح واختلاطهم بأهالى القطاع قد افادهم كثيرا وكشف لهم الدعاية الاستعمارية والصهيونية الكاذبة ـ راجع الاهرام : ٣ ابريل ١٩٦١ .

الفصل الثانى

الاساليب بين الدبلوماسية والكفاح المسلح

سلكت مصر اساليب مختلفة ومتنوعة لمواجهة الاستعمار فى افريقيا من واقع التجربة والممارسة ووفقا لمتطلبات حركة التحرير الافريقية ، وتنوعت هذه الاساليب ابتداء من الدعوة السلمية الموجهة الى الدول الاستعمارية لتصفية بقايا مستعمراتها ، الى مطالبة الشعوب المستعمرة « بفتح الميم » بالكفاح المسلح ، الى ممارسة الضغوط على الدول الاستعمارية من خلال دبلوماسية المؤتمرات وادانة الاستعمار والعنصرية الى تطبيق المقاطعة السياسية للدول والنظم الاستعمارية والعنصرية . وفيما يلى تعريف باهم هذه الوسائل :-

١ - من الدعوة السلمية الى المطالبة بالكفاح المسلح :

فى مقدمة كتاب « الامبراطورية البريطانية فى مفترق الطرق » الصادر فى منتصف الخمسينات ، كتب الرئيس عبد الناصر كلمة موجزة عن تطور القضية الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر تحت عنوان « صداقة الشعوب اهدى سبيل الى الدفاع عن المبادىء والحريات » واعتبر الرئيس عبد الناصر ان الحرب العالمية الثانية قد هزت قوائم الاستعمار وانه بصدور ميثاق الامم المتحدة تغيرت الى حد ما عقلية زعماء الامم المستعمرة وتهيأت لان تدخل فى حسابها صداقة الشعوب . وفى ختام كلمته قال عبد الناصر : « وانا نود أن يدرك هؤلاء الزعماء ادراكا تاما حق كل شعب فى ان يتحرر من اى قيد اجنبى ، وان الدفاع عن الحريات والمبادىء لن يتأتى الا اذا قامت المساواة التامة بين الامم كبيرها وصغيرها ، قويها وضعيفها . فهذه الطريقة المثلى لاستتباب الامن واشاعة الاستقرار ، والاتجاه الى البناء والانشاء والتعمير لرفع مستوى الحياة ، والتعاون لخير الشعوب ورفاهيتها » .

وتلك اشارة الى تبنى ثورة ٢٣ يوليو فى البداية نهج الدعـوة السلمية فى مطالبة الدول الاستعمارية باعطاء الاستقلال لمستعمراتها وبتصفية النظم العنصرية . والدعوة السلمية هنا تعد نوعا من الضغوط الادبية على الدول الاستعمارية . ومع تطور الاحداث تبينت مصر عدم فعالية هذه الدعوة خاصة بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

وبعد صدور اعلان الامم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار فـى ديسمبر ١٩٦٠ ومع بداية الستينات ثار نقاش طويل فى صفوف الافريقيين - سواء فى الدول الافريقية المستقلة او فـى حركات التحرير الافريقية - بين دعاة الاستقلال على مراحل ، ودعاة الاستقلال الفورى ويرى الفريق الاول ان تحقق حركات التحـرير الافريقيـة استقلالها كثمرة لعملية سلمية مدروسة تسير فى مراحل ، على ان تكون هذه المراحل فى اقصر امد ممكن ، وان تكون كافيـة لتمكين الشعوب من اعداد نفسها لتحمل مسئولياتها القومية الجديدة . ويتعلل هذا الفريق بان الشعوب التى تدرجت فى استقلالها بالاتفاق الكامل مع الدولة التى تحميها هى التى شكلت دولا وقد واجهت مشاكل اقل بكثير من مشاكل غيرها .

بينما يرى الفريق الثانى ان الاستقلال يجب ان يتحقق فورا ودون اية مراحل انتقالية . وتنبع هذه الفكرة من الاعتقـاد بان الدولة الاستعمارية عاجزة عن اعداد شعب البلاد المستعمرة للاستقلال بدرجة كافية من الحياد والنزاهة والصدق .

ويبدو من تصريحات المسئولين المصريين والمواقف المصرية ان مصر كانت اقرب الى وجهة نظر الفريق الثانى .

واكد هذا الاتجاه تصريح عبد الناصر بعد عودته من الدار البيضاء « ان الاستعمار لن يرحل عن اجزاء مازال يحتلها من القارة الافريقية لمجرد اننا نصرخ فى وجهه ، وان استمرار وجوده اهانة لنا ، فلقـد صرخنا فى وجه الاستعمار البريطانى فى بلادنا ٧٠ سنة وقد اضطررنا فى النهاية لحمل السلاح » وفى خطابه ببورسعيد فى ١٩ مايو ١٩٦٤ قال الرئيس عبد الناصر « ان استقلال السلاح يبقى دائما اقـدس من استقلال المفاوضات ، واعمق جذورا بمقدار الفرق بين الحبر والدم »

ومصر فى دعوتها الى النضال المسلح ضد الاستعمار والعنصرية فى افريقيا ، وثقت علاقاتها بحركات التحرير الافريقية التى تؤمن

بالنضال المسلح وايدنها ماديا ومعنويا ، ولكنها — اى مصر — لم تبلغ مرحلة تصدير الحرب الشعبية او حرب العصابات التى بلغتها ثورة كاسترو فى امريكا اللاتينية مثلا .

٢ — دبلوماسية المؤتمرات وادانة الاستعمار والعنصرية :

انتهجت مصر فى سبيل تحقيق هدف « الحرب ضد الاستعمار وادانته » اسلوب الدبلوماسية البرلمانية «١» التى تتخذ من المنظمات الدولية او الاقليمية اطارا لها ، كما انتهجت ايضـــا أســـلوب الدبلوماسية المفتوحة بالدعوة الى عقد او المشاركة فى المؤتمرات الدولية الافريقية .

وتعتبر دبلوماسية المنظمات والمؤتمرات الدولية ابرز اشكال الدبلوماسية المفتوحة حيث ان دائرة العمل الدبلوماسى فيها اكثر اتساعا من حيث المشاركين فيها والمهتمين بها بحكم كونها دبلوماسية جماعية اى دبلوماسية متعددة الاطراف .

ويبدو واضحا من تتبع مواقف مصر فى المنظمات والمؤتمرات الدولية والافريقية أن هذه المواقف كانت دوما لصالح حركات التحرير والكفاح ضد الاستعمار والعنصرية . وعلى سبيل المثال نعرض لاهم المواقف المصرية فى الامم المتحدة ومؤتمرات الشعوب الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمرات الافروآسيوية . ومؤتمرات دول عدم الانحياز :

أ — فى الامم المتحدة : مصر عضو مؤسس لمنظمة الامم المتحدة منذ عامى ٤٤ — ١٩٤٥ وكان الموقف الحازم الذى اتخذته الامم المتحدة ضد العدوان الثلاثى على مصر فى اواخر عام ١٩٥٦ نقطة انطلاق

---

(١) تعنى الدبلوماسية البرلمانية ادارة العلاقات السياسية والتفاوض بين الدول بعضها ببعض فى المنظمات الدولية عامة والامم المتحدة خاصـــة طبقا للنظم والاجراءات التى تنص عليها مواثيق هذه المنظمات ولوائحها . وذلك بقصد بلوغ الاهداف التى تتوخاها الدول فى دبلوماسيتها . تلك الاهداف التى يرتبط فيها تحقيق المصالح القومية للدولة برباط وثيق مع سائر الدول للحفاظ على السلم والامن فى العالم سواء آمنت الدول كافة بهذا الارتباط وسعت الى ذلك التعاون ام تقاعس بعضها فى هذا السبيل . وسواء أكان سعيها هذا عن طريق دبلوماسية المنظمة الدولية ايمانا بها من غير هذا الطريق لعدم ايمانها بها .

لمزيد من التعاون بين مصر والامم المتحدة فى جميع الميادين . وكان من سمات المواقف المصرية فى المنطقة الدولية تاييد كل قضايا التحرير من خلال المواقف الفردية بتقديم مشروعات القرارات او المشاركة فى تقديمها سواء من خلال المجموعة العربية او المجموعة الافريقيـــة الاسيوية او المجموعة الافريقية الاسيوية او المجموعة الافريقية او مجموعة دول عدم الانحياز .

واذا كانت مصر لم تشترك فى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة الا انها اعربت فى مناسبات كثيرة عن تاييدها لاعمال اللجنة . وفى احدى اجتماعات اللجنة بالقاهرة فى ١١ يونيو ١٩٦٦ بشأن قضية الاستعمار البريطانى فى « الجنوب اليمنى المحتل » وجه الرئيس عبد الناصر رسالة الى رئيس اللجنة لخص فيها موقف مصر قائلا : « ان شعب ج.ع.م. وبقية الشعوب الحرة فى العالم تتطلع الى الجهود التى تبذلونها من اجل تصفية الاستعمار واذا كانت هذه المهمة ليست بالامر الهين فان اعمالكم وجهودكم المعنوية لها اثرها البالغ والايجابى فى المساهمة لتصفية الاستعمار . ان شعب ج.ع.م. يعلم ان تصفية الاستعمار عمل غير سهل لانه قضى سنوات طويلة فى الكفاح ضد الاستعمار حتى استطاع ان يتخلص منه عام ١٩٥٦ . »

ب ــ فى مؤتمرات جميع شعوب افريقيا « ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ » :

وهى مؤتمرات تمثل الاحزاب السياسية وحركات التحرير فى الدول الافريقية المستقلة وغير المستقلة . وشاء لهذا التجمع ان يجتمع ثلاث مرات فى اكرا « **٥ ــ ١٣ ديسمبر ١٩٥٨**» **وتونس « ٢٥ ــ ٣٠** يناير ١٩٦٠ » والقاهرة « ٢٣ ــ ٣١ مارس ١٩٦١ » وتم صياغة دستور لهذه المؤتمرات نص على اهدافها الرئيسية ومنها دعم التفاهم والوحدة بين شعوب افريقيا والتعجيل بتحرير افريقيا من الامبريالية والاستعمار كما انشئت سكرتارية عامة فى اكرا .

وشاركت مصر فى المؤتمرات الثلاثة بواسطة وفد الاتحاد القومى وراس محمد فؤاد جلال الوفد المصرى فى هذه المؤتمـــرات وتـم انتخاب مصر فى اللجنة التوجيهية للمؤتمر التى تتولى سلطات المؤتمر فيما بين دورات انعقاده . كما راس وفد مصر لجنة مكافحة الاستعمار فى المؤتمر الاول .

وفى مؤتمر القاهرة القى الرئيس عبد الناصر كلمة فى الجلسة

الافتتاحية . وكان من ابرز قرارات المؤتمر ما اقترحه اساسا وفد الاتحاد القومى ومنها التوصية بضرورة انشاء صندوق لتحرير افريقيا تساهم فيه الدول المستقلة مساهمة اختيارية «٢» .

وعموما فاذا كانت مؤتمرات الشعوب الافريقية منبرا عاما للخطب والتوصيات الا انها بلا شك كانت علامة على ظهور روح جديدة فى افريقيا هى روح التضامن كما كانت فرصة لتعمق مصر معرفتها باتجاهات حركات التحرير الافريقية من خلال اللقاء بزعماء هذه الحركات وعلى سبيل المثال فان نكومو احد زعماء حركات التحرير الروديسية وغيره من الزعماء كانوا اعضاء فى اللجنة التوجيهية للمؤتمر مع مصر .

جـ ـ **فى منظمة الوحدة الافريقية** : ساهمت مصر فى مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة التى سبقت انشاء منظمة الوحدة الافريقية فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ . ومنها اول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة فى اكرا« ١٥ ـ ٢١ ابريل ١٩٥٨ » وراس وفد مصر الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية ، والمؤتمر الثانى المعقود فى اديس ابابا « ٢٥ ـ ٣٠ يناير ٦٠ » وراس وفد مصر حسين ذو الفقار صبرى نائب وزير الخارجية . وقد الزم هذا المؤتمر الدول الافريقية المستقلة بالاشتراك المباشر فى تحرير القارة واعلن رئيس وفد مصر فى هذا المؤتمر اول تصريح رسمى لاستعداد مصر لقطع العلاقات مع جنوب افريقيا .

وبعد احداث التدخل البلجيكى فى الكونغو واختلاف الدول الافريقية فى الخطوط العامة لسياساتها انعكس هذا فى ظهور مجموعات الدار البيضاء «٣» وبرازافيل «٤» ومنروفيا «٥»

وتشكلت منظمة الدار البيضاء فيما بين ٣ و ٧ يناير ١٩٦١.

---

(٢) ناقشت اللجنة الاولى للمؤتمرمشروع وفد الاتحاد القومى لتحرير البلاد غير المستقلة ويقضى بقبول اللاجئين السياسيين منها ومساعدتها ماديا وتاييد نشاطهم السياسى وتقديم مساعدات مالية للشعوب الافريقية المناضلة .

(٣) تشكلت فى البداية من مصر ـ المغرب ـ غينيا ـ غانا ـ وحكومة الجزائر

(٣) تشكلت فى البداية من : السنغال وافريقيا الوسطى والكونجوبرازا وجابون وموريتانيا وداهومى وساحل العاج والنيجر والكمرون ومدغشقر .

(٥) تشكلت فى البداية من دول مجموعة برازافيل مع نيجيريا واثيوبيا وليبيريا وسيراليون والصومال وتونس وتوجو.

وكان من ابرز اهدافها القضاء على النظام الاستعمارى بتحرير الاجزاء المستعمرة من افريقيا والقضاء على التفرقة بجميع مظـــاهرها ونظمها . وعن نتائج المؤتمر قال عبد الناصر فى ٢٤ يناير ١٩٦١ : « ان المؤتمر كان يمثل افريقيا المستقلة وايمان شعوب القارة بوحدة الكفـــاح . »

ورغم التباعد الجغرافى بين اعضـــاء المنظمة واختـــلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينهم فان التجربة قد اسهمت فى تكوين الوحدة الافريقية التى ظهرت فيما بعد فى المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣ لانها كانت اول منظمة جمعت بين افريقيا العربية وافريقيا غير العربية ، كما ادخلت مبادىء ثورية جديدة كانت واضحة الاثر فى المبادىء التى قامت عليها فيما بعد منظمة الوحدة الافريقية فى أديس ابابا . ومن ذلك مبدأ عدم الانحياز ومبدأ مكافحة الاستعمار ومفهوم الاستعمار الجديد .

ومصر كعضو مؤسس فى منظمة الوحدة الافريقية ادركت منذ البداية اهمية العمل الافريقى المشترك فى اطار المنظمة لتصفية الاستعمار والعنصرية ، وعبر عن هذا الاتجاه الرئيس عبد الناصر فى خطابه أمام مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة « يوليو ١٩٦٤ » بقوله : « .. وبقوة المنظمة المرتكزة على تعميق التفاهم يستطيع عملنا المشترك من داخلها وخارجها أن يتحرك بقوة ايجابية نحو كل الافاق التى تستهدفها وتتطلع اليها . نستطيع ان نشدد ضغطنا اكثر ضد البقايا الاستعمارية فى القارة حتى تنزاح آخر بقايا الظلام الاستعمارى عن افريقيا . ونستطيع ان نستكمل الحصار من حول بقع التفرقة العنصرية البغيضة فى جنوب افريقيا وفى روديسيا .. » .

وكان الرؤساء الافريقيون أثناء انعقاد مؤتمر أديس ابابا « مايو ١٩٦٣ » قد عبروا عن رغبتهم فى تنظيم جهودهم من أجل تدعيم قضية التحرير الافريقية وتضمن قرار المؤتمر بشأن تصفية الاستعمار انشاء لجنة التنسيق لتحرير افريقيا لتنسيق المساعدات التى تقدمها الدول الافريقية الى حركات التحرير وادارة الصندوق الخاص الذى سيمد هذه الحركات بما تحتاج اليه من المساعدات المالية والعماية . وقد اختيرت مصر عضوا فى هذه اللجنة كما سنوضح فيما بعد .

وقد اتخذت مصر مواقف ايجابية بشان قضايا تصفية الاستعمار في مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية ، ودافعت عن بقاء ودعم لجنة التنسيق لتحرير افريقيا والتزمت ــ كما سنوضح في الابواب التالية ــ بقرارات قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظم الاستعمارية والعنصرية في القارة .

«جـ» في المؤتمرات الافريقية الاسيوية : مصر عضو مؤسس في حركة الافروآسيوية منذ انعقاد مؤتمر الدول الافريقية الاسيوية المعروف بمؤتمر باندونج فيما بين ١٨ ، ١٤ أبريل ١٩٥٥ وحضرته وفود ٢٩ دولة من بينها ٦ دول افريقية « مصر ، ليبيا ، السودان ، اثيوبيا ، ليبيريا ، غانا » .

ويعرف الدكتور بطرس بطرس غالي الافرواسيوية بأنها حركة سياسية امتداد لحركة مكافحة الاستعمارية ، وتهدف الى تدعيم الاستقلال الجديدلكل دولة تحصل عليه من افريقيا أو آسيا عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز وعن طريق تعاون تلك الدول فيما بينها في اطار مؤتمرات وتنظيمات دولية لعرض تنسيق مطالبها تجاه الدول الغنية وتوطيد مكانتها في الحقل الدولي .

وهذه الحركة الواسعة النطاق ، الممتدة على قارتين من كبريات القارات ، وترتكز على أربعة مذاهب سياسية اقتصادية هي : مكافحة الاستعمار ، والحياد الايجابي وعدم الانحياز ، والتنمية الاقتصادية ، ومكافحة التمييز العنصري وتلك المذاهب الاربعة تتفاعل بعضها مع بعض رامية في ظل هذا التفاعل الى العمل على استتباب السلام والامن الدولي .

ولقد سايرت مؤتمرات تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية التي أعقبت مؤتمر باندونج خطوطه العريضة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المعادية للاستعمار وكان أول مؤتمر عقد لهذا التجمع بالقاهرة فيما بين ٢٦ ديسمبر ، أول يناير ١٩٥٨ وتم اختيار القاهرة مقرا للسكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية كما سنوضح فيما بعد «٦» .

«د» في مؤتمرات عدم الانحياز : تبلور مفهوم الحياد الايجابي وعدم

---

(٦) راجع الفصل التالي الخاص بالاجهزة الرئاسية والتنفيذية والشعبية .

الانحياز فى السياسة المصرية بشكل واضح منذ انعقاد مؤتمر باندونج فى ابريل ١٩٥٥ ففى هذا المؤتمر تحقق الرئيس عبد الناصر من امكان قيام جبهة أفريقية آسيوية عريضة يكون لها دورها الحيوى فى قضايا الامن والسلم الدولى فضلا عن قضايا شعوبها ، مما يرجع الى روح التضامن التى خلقها المؤتمر وما أشاعه من ثقة فى النفوس بين اعضائه . وفى العام التالى أكد مؤتمر بريونى الذى ضم رؤساء مصر والهند ويوغوسلافيا فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ مبادىء باندونج عامة والمبادىء العشرة التى وضعها .

وفى القاهرة عقد أول مؤتمر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز فيما بين ٥ ، ١٢ يونيو ١٩٦١ وشاركت مصر ويوغوسلافيا واندونيسيا فى الدعوة الى عقده وكان بين المشتركين سبع دول افريقية « مصر ، اثيوبيا ، غينيا، مالى ، المغرب ، الصومال ، السودان » وحكومة الجزائر المؤقته ، وتم الاعداد لعقد أول مؤتمر لرؤساء دول عدم الانحياز الذى عقد فى سبتمبر ١٩٦١ « ٢٥ دولة » منها ٩ دول افريقية بعد مشاركة كل من الكونغو ليوبولدفيل « زائير حاليـــا » وتونس .

وقد ظلت تصفية الاستعمار هدفا أساسيا للمؤتمر غير أن قضية السلم الدولى كانت هدفا آخر لايقل أهمية بالنظر الى انعقاد المؤتمر ابان أزمة برلين وما احدثته من توتر دولى ووجه المؤتمر رسالة من اجل السلام الدولى الى كل من خروشوف وكيندى ،كما اصدر قرارات استنكر فيها الاستعمار القديم والجديد والقواعد العسكرية واكد كفاح الشعوب المطالبة بالاستقلال ودعا الى وقف كل اجراء عسكرى ايا كان نوعه يتخذ ضدها .

وبانعقاد المؤتمر الثانى لرؤساء دول عدم الانحياز بالقاهرة فيما بين ٥ ، ١٠ يوليو ١٩٦٤ اتسعت دائرة عدم الانحياز اذ اشتركت فيه ٤٩ دولة منها ٣١ دولة افريقية .

واعلن رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة فى المؤتمر عزمهم على الاسهام فى اقامة سلام عادل ودائم فى العالم ، واتخذوا مجموعة من القرارات لها أهمية تاريخية اهمها : عمل مشترك من أجل تحرير البلاد التى لاتزال غير مستقلة مع اعطاء الشعوب المستعمرة الحق فى أن تلجأ الى استخدام السلاح لضمان ممارستها التامة لحقها فى تقرير المصير والاستقلال ، احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها ،

ادانة التمييز العنصرى والتفرقة العنصرية ، ... الخ .

«هـ» **مؤتمرات وندوات أخرى** : وفضلا عن المشاركة المصرية فى المنظمات والمؤتمرات السابقة اسهمت مصر فى عدد آخر من المؤتمرات نذكر فى مقدمتها ندوة أفريقيا ـ ندوة التحرر الوطنى والاشتراكية المنعقدة بالقاهرة فيما بين ٢٤ ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٦٦ . وقد دعت الى عقدها مجلة الطليعة « المصرية » بالاشتراك مع مجلة قضايا السلم والاشتراكية التشيكية . وشهد الندوة نحو ثلاثين حزبا وحركة تحرير افريقية فى ٢٥ دولة افريقية وافتتحت الندوة اعمالها بتقرير عن « الكفاح المعادى للاستعمار فى أفريقيا فى المرحلة الراهنة » وبحث عن « مشاكل التقدم الاجتماعى فى أفريقيا » ، وتناولت أوراق العمل والابحاث المقدمة للندوة اهم القضايا التى تواجه ثورة أفريقيا فى ظروفها الراهنة وفى مقدمتها نظم التفرقة العنصرية والمستعمرات البرتغالية كأبرز صور الاستعمار القديم . وبعث الرئيس عبد الناصر برسالة الى الندوة « متمنيا لهذه الندوة أن تحقق أغراضها الكبيرة والمتعددة بتوفير لقاء فكرى للمناضلين الثوريين من ابناء قارتنا الباسلة وبتجديد صلات نضالية بينهم وبتبادل للتجارب يغنى خبراتهم جميعا ، ويضيف الى مدى الرؤية أمامهم الوضوح » (*)

واصدرت الندوة بيانا ختاميا جاء فيه أن أعمال الندوة ومضمون المناقشات قد اظهرت أن القوى التقدمية والثورية فى أفريقيا مصممة على أن تتجمع وتضم صفوفها فى مواجهة هجوم قوى الامبريالية والرجعية لتحقيق التحرير الكامل لقارتها وللتقدم بخطوات جديدة واسعة على طريق التقدم الاجتماعى نحو الاشتراكية .»

«٣» المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية للدول الاستعمارية والنظم العنصرية :

اعتمدت العلاقات بين مصر وبين الدول الاستعمارية وكذلك الدول المساندة للاستعمار بصفة عامة ، اعتمدت اساسا على الموقف الذى تتخذه هذه الدول من قضية الاستعمار سواء فى الوطن العربى او فى افريقيا . وكان قيام مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع النظم الاستعمارية والعنصرية فى افريقيا اجراء ايجابيا لمقاطعة هذه النظم ومحاولة عزلها والضغط عليها . ويمكن القول أن هذا الاجراء كان من سمات السياسة الخارجية المصرية

بوجه عام في مواجهة قضايا الاستعمار والعنصرية .

وفي حدود الاطار الزمني لهذا البحث « ١٩٥٢ - ١٩٦٧ » وبخلاف حالات قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وكل من بريطانيا عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٥ » وجنوب افريقيا « عام ١٩٦١ » والبرتغال « عام ١٩٦٣ » وحكومة الاقلية البيضاء في روديسيا «عام ١٩٦٥» والتي يتناولها هذا البحث بالتفصيل ، قامت مصر ايضا بقطع العلاقات مع فرنسا عام ١٩٥٦ اثر اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، ومع بلجيكا عام ١٩٦٠ بشأن تدخلها الاستعماري في الكونغو بعد استقلاله .

وقطع العلاقات الدبلوماسية لايؤدى حتما الى الغاء المعاهدات والاتفاقات الثنائية المعقودة بين البلدين او ايقاف العلاقات التجارية أو الثقافة التي تظل جارية بشكل شبه طبيعي الا اذا صاحب أو أعقب قطع العلاقات الدبلوماسية قطع العلاقات الاقتصادية ايضا .كعقوبة أو جزاء يوقع ضد بلد ما .

ويقصد بالمقاطعة الاقتصادية بمعناها العام وقف العلاقات التجارية مع فرد أو جماعة أو بلد لتحقيق غرض اقتصادى أو سياسي أو عسكرى في السلم أو الحرب . والمقاطعة قد تتناول الامتناع عن الشراء والاستيراد أو منعهما ، كما قد تتناول الامتناع أو منع التصدير وحظر الشحن الكلي أو الجزئي الى بلد أو بلاد معينة .

وقد التزمت مصر بمواثيق وقرارات كل من عصبة الامم «٧» والامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد الدول والنظم الاستعمارية والعنصرية في القارة الافريقية .

وبناء على قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن مواجهة الاستعمار البرتغالي والنظم العنصرية في افريقيا اعلنت قطع علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٣ اى بعد اعلان

---

(٧) ولعل اول محاولة مصرية لتطبيق هذه العقوبات كانت ضد ايطاليا بسبب عدوانها على الحبشة عام ١٩٣٥ وذلك بناء على قرار الجمعية العامة لعصبة الامم وجرى تطبيق هذه العقوبات وذلك من ١٨ نوفمبر ١٩٣٥ حتى ١٥ يوليو ١٩٣٦ واسهم وفي تطبيقها ٥٢ دولة من دول العصبة البالغ عددهم آنذاك ٥٩ دولة . وقد نفذت الحكومة المصرية قرارها واشتركت في التدابير الحربية كانها احدى الدول المحاربة بالرغم من أن مصر لم تكن عضوا في عصبة الامم . وقد تلقت الحكومة المصرية شكرا رسميا من عصبة الامم .

. قطع العلاقات الدبلوماسية بعامين ، كما قاطعت البرتغال اقتصاديا فى عام ١٩٦٢ أى بعد اعلان المقاطعة الدبلوماسية بعدة اشهر على نحو ما سنتناوله تفصيلاً فيما بعد .

«٤» العمل الافريقى المشترك ودعم حركات التحرير الافريقية :

ادركت مصر منذ البداية اهمية الاتصال بحركات التحرير الافريقية واستقبال اللاجئين من رجالها ، حتى تبلورت فكرة انشاء الرابطة الافريقية بالقاهرة عام ١٩٥٧ كما سنوضح فيما بعد . وقامت مصر بدعم هذه الحركات ماديا وتدريبيا وتعليميا قبل أن تنشأ لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ . وهى اللجنة التى بلورت العمل الافريقى المشترك من اجل تحرير افريقيا . واللجنة مسئولة امام المجلس الوزارى ومؤتمر الرؤساء وفقا لما جاء باللائحة الداخلية التى وافقت عليها اللجنة فى دورتها الثالثة فى دار السلام « ٢ ــ ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ » .

وعندما انشئت لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وهى المعروفة حاليا بلجنة التحرير تكونت من ممثلى تسعة اعضاء « مصر ، غينيا ، الجزائر ، تنزانيا ، اوغندا ، الكونغو كينشاسا ، زائير ، نيجيريا ، السنغال ، اثيوبيا » وتضم حاليا عضوية اكثر من عشرين دولة افريقية «٨» .

---

(٨) وفقا للمادة الثانية من اللائحة الداخلية للجنة التحرير تتحدد مسئولية ومهام اللجنة فيما يلى :

- اللجنة مسئولة عن تنسيق اوجهالمعرفة بغرض التحرير وادارة الصندوق الخاص الذى انشاته منظمة الوحدةالافريقية .
- تقترح اللجنة الاموال اللازمة وانصبةالدول الاعضاء فيها على مجلس الوزراء وذلك لتقديم المعونة العملية والماليةاللازمة الى حركات التحرير الوطنية الافريقية المختلفة .
- تنظر اللجنة فى كل موضوع يحليهاليها مجلس الوزراء أو مؤتمر الرؤساء الافريقيين .
- تشجع اللجنة حركاتالتحرير الوطنية فى تنسيق جهودها عن طريق اقامة جبهات عمل مشتركة كلما لزم الامر ذلكلتدعيم فعالية نضالها وللاستخدام المنظم للمعونة الموحدة المقدمة اليها .
- تقدم اللجنةمساعيها الجديدةللحركاتالوطنية المتصارعة بقصد التوفيق بينها كما انها فى سبيل ذلك تقوم بتكوينبعثات سلام كلما استدعى الامر .
- تكون اللجنة مسئولة أمام مجلسالوزراء ومؤتمررؤساء الدولوالحكومات
- تقوم اللجنة بدراسة برنامج وميزانيةالسكرتارية التنفيذية والتصديق عليها

ولقد روعيت عدة عوامل مختلفة جغرافية وسياسية وعسكرية فى تشكيل اللجنة . ويقصد بالعامل الجغرافى هنا متاخمة الدول الاعضاء للاقاليم الافريقية التى تستقل . واذا كان هذا العامل الجغرافى لا ينطبق على مصر فان اختيارها لعضوية اللجنة ارتكز اساسا على العاملين السياسى والعسكرى . ويقصد بالعامل السياسى هنا مدى علاقة الدول أعضاء اللجنة بالاقاليم غير المستقلة وبالحركات التحريرية التى فيها سواء اخذت هذه العلاقة شكل تنظيم مشترك ضمهم جميعا من اجل هدف مشترك هو تحرير القارة ، أو سواء اخذت هذه العلاقة طابع مساعدة حركات التحرير من اجل مواصلة كفاحها . والشطر الاخير ينطبق اساسا على مصر وكذلك الجزائر . حصيلة ذلك أن هناك صلة سياسية قديمة بين مصر والحركات التحريرية القائمة ضد الاستعمار والعنصرية ، ومصر لها خبرة وفيرة بالتعامل مع هذه الحركات وهذا يعنى معرفتها بقيادات هذه الحركات معرفة وثيقة وهذا يؤهلها للحكم الصحيح على مدى فاعلية كل حركة تحريرية . وهذه الصلة السياسية لها جانب هام آخر وهو اطمئنان الحركات التحريرية للتعاون مع هذه الدول دون خوف على اسرارهم وخططهم . أما بالنسبة للعامل العسكرى فيقصد به توافر الخبرة العسكرية الخاصة بحروب التحرير عند اعضاء اللجنة وبالبلحث بين دول القارة نجد ان اكثر الدول خبرة وحنكة عسكرية هى مصر بالاضافة الى الجزائر وبالتالى اصبح وجودها فى اللجنة شيئا منطقيا يتفق مع طبيعة العمل الذى قامت من اجله اللجنه .

وحول نشاط مصر فى اللجنة ماديا وتنظيميا يمكن عرض مايلى :

«أ» مساهمة مصر فى صندوق اللجنة : اذا كان تمويل الصندوق يتم عن طريق الاشتراكات الاختيارية فقد قامت مصر فى البداية بتسديد حصتها عن عام ٦٣ ــ ١٩٦٤ عينيا وذلك بايداع مبلغ ۰۰۰ر۱۰۰ جنيه مصرى فى البنك المركزى المصرى لحساب اللجنة .

وأمام وعد المسئولين فى اللجنة المالية على شراء المهمات اللازمة لحركات التحرير من مصر وافقت مصر على دفع حصتها بالعملات الحرة ابتداء من حصة عام ٦٤ ــ ١٩٦٥ وكانت حصتها عن هذا العام تقدر بـ ۰۰٥ر۸۷ جنيه استرلينى الا أن مصر دفعت ۰۰۰ر۱۰۰ جنيه استرلينى بزيادة قدرها ۰۰٥ر۱۲ جنيه استرلينى . وفى عام

٦٥ ـ ١٩٦٦ دفعت مصر ٢٥٫٠٠٠ جنيه فقط وتبقى عليها ٧٥٫٠٠٠ جنيه استرلينى وكان المجموع الكلى للمساهمات ٨٤٩٫٠٠٠ استرلينى . وفى عام ٦٦ ـ ١٩٦٧ لم تسدد مصر شيئا من حصتها حتى شهر اغسطس ١٩٦٧ موعد انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية .

وقد يرجع تاخير مصر فى دفع حصتها الى اسباب اقتصـــادية داخلية خاصة وكانت مصر تتحمل الاعباء العسكرية للتدخل المصرى فى اليمن فضلا عن ظروف الحرب العربية الاسرائيلية فى يونيو ١٩٦٧ .

«ب» **عضوية مصر فى السكرتارية التنفيذية للجنة** : للجنة التحرير جهاز تنفيذى يسعى لتنفيذ الخطط والتعليمات التى اقرتها اللجنة كسبيل لتحرير القارة ـ ويقوم بتكوين هذا الجهاز على ثلاثة عناصر رئيسية :

«أ» السكرتير التنفيذى «ب» السكرتيرون المساعدون «جـ» الموظفون الاداريون .

وكان يشغل منصب السكرتير التنفيذى دائما عضو تنزانى . اما السكرتاريون المساعدون فقد عينت اللجنة ثلاثة اشخاص كل منهم بصفته سكرتيرا مساعدا وفقا للتوزيع الجغرافى شمال وغرب وشرق افريقيا . واختير عضو مصرى عن شمال افريقيا كسكرتير تنفيذى مساعد بلجنة الدفاع .

جـ ـ اشتراك مصر فى لجان تصالح حركات التحرير : اسهمت مصر فى الاشتراك فى لجان التصالح التى تشكلت من قبل لجنة التحرير لتوحيد وتنسيق العمل بين حركات التحرير داخل الاقليم الواحد ومن بين مساعى هذه اللجان نذكر جهودها فى توحيد وتنسيق العمل بين حكومة انجولا فى المنفى وبين الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، وكذلك الاسهام فى محاولة التوفيق بين حزبى زابو ، زانو ، فى روديسيا « زيمبابوى » على نحو ما سنوضحه فيما بعد تفصيلا .

الفصـــل الثـــالث

الاجهزة الرئاســـية والتنفيذية والشـــعبية

للاجهزة الرسمية وغير الرسمية دور هام فى تنفيـذ السياسة الخارجية المصرية حيث تشكل هذه الاجهزة عوامل محددة للقدرة على اتخاذ القرار الرشيد وتنفيذه لانها تشكل احيانا ادوات لانجاز اهداف السياسة الخارجية .

ومع تزايد التوسع فى النشاط السياسى المصرى بوجه عام تجــاه افريقيا ، توالى ظهور ونشاط عدد من الاجهزة العاملة فى ميدان العلاقات مع افريقيا ومع نمو وتشـعب اختصاصات هذه الاجهزة ظهرت افكارا ودعوات لوضع خطة للاتصال والتنسيق فيما بينها جميعا على ان يتم هذا فى اطار الخط العام للسياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا .

وفى اطار موضوع هذه الدراسة ، يمكن تقديم عرض تحليلى للاجهزة المصرية المعنية اساسا بالشئون الافريقية بصفة عامة وبصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية بصفة خاصة . ونظرا لتعدد وظائف هذه الاجهزة واختلاف طبيعة تكوينها وتشكيلها فيمكن ايضا تقسيمها الى نوعيات ثلاث :

- أجهزة رئاسية : ترتبط برئيس الجمهورية مباشرة ، ومنهــا مكتب الشئون الافريقية برئاســة الجمهورية .
- أجهزة تنفيذية : مثل الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية، والبرامج المصرية الموجهه الى افريقيا بالاذاعة المصرية .
- اجهزة شعبية : مثل التنظيمات السياسية ، الرابطة الافريقية واللجنة المصرية للتضامن الافريقى الاسيوى :

أولا : الاجهزة الرئاسية :

نهجت مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نمطا رئاسيا فى نظام الحكم . ويتولى رئيس الجمهورية صناعة القرار السياسى حيث يتخذ القرار السياسى ويوقع عليه مستندا فى هذا الى مسئوليات المنصب

الاول فى الدولة ، ومستندا الى ثقة الشعب وايمانه بقيادته .
ونظرا لان صناعة السياسة بوجه عام ليست بالعملية السهلة تناسبها . فقد تشكل عدد من الاجهزة الرئاسية لاعداد المعلومات البسيطة التى يمكن للرئيس ان يعدها سلفا للاوقات والظروف التى والبيانات اللازمة والحلول ووجهات النظر المحتملة والمنوعة وتقديمها لرئيس الجمهورية ثم يختص هو منفردا بمسئولية التوجيه والاختيار النهائى لاحد الحلول المحتملة .

ومن ابرز الاجهزة التى تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وتعنى مباشرة او يدخل فى اختصاصها الشئون الافريقية نذكر مكتب الشئون الافريقية برئاسة الجمهورية وقد تشكل فى اوائل ١٩٥٤ وتحددت مسئوليات المكتب فى تتبع النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى للدول الافريقية وتطوير العلاقات بين مصر ودول وشعوب القارة ووسائل دعم هذه العلاقات .

ثانيا ـ اجهزة تنفيذية ..

واول هذه الاجهزة بحكم التخصص وزارة الخارجية والادارة الافريقية بها ، هذا فضلا عن عدد من الاجهزة العاملة فى الميدان الافريقى بالوزارات الاخرى مثل البرامج المصرية الموجهة الى افريقيا.

أ » **وزارة الخارجية والادارة الافريقية بها :** لم يكن لمصر قبل عام ١٩٢٣ وزارة خاصة للشئون الخارجية ولم تنشأ هذه الوزارة الا بعد اعلان استقلالها فى ١٥ مارس من تلك السنة . وقد انشئت فى وقت كانت سيادة مصر فيه محدودة ، فى حين ان الغرض من الوزارة ليس مجرد اثبات وجود مصر فى المحيط الدولى ، بل هو أن تكون اداة حقيقية لخدمة أمن مصر وسلامتها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية فى علاقاتها مع الدول الاخرى وان تكون عونا على ابراز شخصيتها وامكانياتها فى المحيط العالمى .

ولقد بادرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ باعادة تنظيم العمل فى الوزارة على وجه يساير الاعباء الجديدة التى اضطلعت بها الثورة فى الشئون الخارجية . وقد تناولت الخطوة الاولى فى هذا السبيل الجهاز الخارجى الوزارة ، فصدر فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ القانون

رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ متضمنا نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، وتناولت الخطوة الثانية وضع تنظيم عام لوزارة الخارجية صدر به القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ فى ٢١ سبتمبر من تلك السنة .

وتضمنت المادة الاولى من هذا القانون بيانا شاملا للمهام التى تتولاها وزارة الخارجية وجاء فيها : تتولى وزارة الخارجية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها والسهر على علاقات مصر مع الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح المصريين وحمايتهم فى الخارج ، وتمارس جميع الاختصاصات التى تتصل بعلاقات مصر بالدول الاجنبية .

وتعتبر الادارات التى تقسم اليها وزارة الخارجية انعكاسا لحاجة الدولة ودرجة مصالحها وعلاقاتها الخارجية فان وجدت الحاجة والمصلحة وجدت الادارة التى تكلفها وهذا يبدو واضحا فى تخصيص ادارة خاصة بالشئون الافريقية منذ عام ١٩٥٥ وكانت معظم الدول الافريقية لازالت خاضعة للاستعمار والعنصرية ولم يكن عدد الدول الافريقية المستقلة آنذاك يتعدى أربع دول . وكان تخصيص إدارة للشئون الافريقية يعنى الاهتمام بشئون الاقاليم الافريقية غير المستقلة الى جانب العدد القليل من الدول الافريقية المستقلة .

وخلال سنوات الاطار الزمنى لهذه الدراسة « ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ » تولى وزارة الخارجية المصرية ثلاثة وزراء للخارجية وهم أحمد محمد فراج طايع «٧ ديسمبر ١٩٥٢ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٥٢» والدكتور محمود فوزى « ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ـ ٢٥ مارس ١٩٦٤ » ، محمود رياض منذ ٢٥ مارس ١٩٦٤ وحتى ١٧ يناير ١٩٧٢ .

ب » **البرامج المصرية الموجهة الى الاقاليم المستعمرة :** تقوم الاذاعة الصوتية بدور متميز فى عالم سريع التقدم فى الفن الاعلامى والتكنولوجى ، وذلك نظرا لقدرتها فى نقل الاخبار وبث الافكار والاراء تخطيا للحدود وعبرا لمسافات بلغات متعددة ويما يتناسب مع مختلف الثقافات ، أما فى صورة مباشرة بنقل الخبر أو الرأى العام سواء فى الداخل أو فى الخارج عبر البرامج الموجهة الى الشعوب المختلفة .

ولقد بدأت البرامج المصرية الموجهة الى العالم الخارجى عام ١٩٥٣، واتخذت لنفسها شعار « سلام بين الامم واستقلال كريم للجميع »

وخص افريقيا الاهتمام الاكبر فى مجال هذه البرامج الموجهة منذ اتجاه السياسة الخارجية المصرية الى التضامن الافريقى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو . وبدأت القاهرة فى توجيه اذاعة الى افريقيا باسم « صوت افريقيا من القاهرة » فى ٣ يوليو ١٩٥٤ الى شرق افريقيا باللغة السواحيلية لشعوب تنجانيقا وزنزبار « تانزانيا حاليا » وكينيا وبعض شعوب أوغندا وروديسياالشمالية « زامبيا » والاقاليم الشرقية بالكونغو « زائير » . وتوالى بعد هذا توجيه برامج أخرى الى باقى شرق افريقيا بالامهرية منذ ١٩٥٥ والصومالية « مارس ١٩٥٧ » ، الدنكلى « العفرى » « فبراير ١٩٦٧ » ووجهت الى شعوب غرب افريقيا بالهوسا والانجليزية والفرنسية لشعوب اليوربا والبمبره « فبراير ١٩٦٦ » ، الاولوف « فبراير ١٩٦٨ » . كما وجهت برامج الى شعوب وسط افريقيا بالنيانجا واللينجالا والانجليزية « يوليو ١٩٦٦ » السندبيلى والشونا « ديسمبر ١٩٦٥ » والى شعوب الجنوب الافريقى بالسوسوتو « يوليو ١٩٦٢ » ، الزولو « فبراير ١٩٦٥ » والبرتغالية « ١٩٦٣ » .

ومنذ انشاء هذه البرامج وضعت فى خدمة قضايا التحرير وفى دعم استقلال ووحدة اراضى الدول الافريقية هذا فضلا عن التعريف بالمجتمع المصرى والحضارة العربية والاسلامية والافريقية .

وعبر الدكتور عبد القادر حاتم المسئول علىقطاع الاعلامعن هذا بقوله : «ان معركة الاستعمار معنا ومحاولة الابقاء على استعباد شعوب افريقيا لم تعد معركة مدفعوقنبلة بقدر ماأصبحت معركةكلمة وخبر .وان هذا الدور الاذاعىخطير ويستلزم تنسيقا كاملا يصل بالارسال الاذاعى الافريقى الى اقصى درجات الفاعلية » .

ثالثا : الاجهزة الشعبية :

ومن ابرز هذه الاجهزة التنظيمات السياسية ابتداء من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكى العربى . وكذا الرابطة الافريقية بالقاهرة ، واللجنة المصرية للتضامن الافريقى الاسيوى .

أ » **التنظيمات السياسية** : لم يكن التنظيم السياسى فى مصر ابتداء من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكى العربى بعيدا عن الهدف القومى العام للسياسة الخارجية المصرية بشأن الحرب ضد الاستعمار . ولم يكن غريبا ان تتضمن أهداف هيئة

التحرير فى فبراير ١٩٥٣ بنودا بشأن الحرب ضد الاستعمار وعلى سبيل المثال نذكر :
ـ اجلاء القوات الاجنبية عن وادى النيل وتحريره من أى استعمار سياسى او اقتصادى او اجتماعى .
ـ تمكين السودان من تقرير مصيره دون ادنى مؤثر خارجى .
ـ التمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة والمطالبة بالعمل بها فى خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها .

وفيما بين اعلان تأسيس هيئة التحرير فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ والبدء فى تصفيتها من ٢ ديسمبر ١٩٥٧ وحتى ٢٧ يناير ١٩٥٨ ، فان هذا التنظيم قد عاصر بداية تحرك السياسة الخارجية المصرية فى الشئون الافريقية ابتداء من اقرار حق تقرير المصير للسودان عام ١٩٥٣، واتفاقية الجلاء عن مصر عام ١٩٥٤ الى تحديد معالم التحرك المصرى فى افريقيا فى « فلسفة الثورة » عام ١٩٥٤ الى حضور مؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » الى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وتراكم آثار هذه المواجهة على نضال الشعوب الافريقية الى اعلان استقلال اول دولة افريقية جنوب الصحراء وهى دولة غانا فى مارس ١٩٥٧ .

ولقد تركت مثل هذه الاحداث الافريقية بصماتها على قرارات هيئة التحرير الا ان الوعى المصرى العام بالشئون الافريقية لم يكن قد تبلور بعد فى صورة ناضجة .

وبقيام الاتحاد القومى فى اواخر عام ١٩٥٧ وتشكيل تنظيماته بالانتخابات العامة بدأت مرحلة جديدة فى التنظيم السياسى لمصر وكان من اختصاصات المؤتمر العام للاتحاد القومى اصدار السياسات العامة للدولة واقرار الاتجاه العام لسياسة الدولة الخارجية فى خطوطها العريضة .

وقد عاصرت تجربة الاتحاد القومى « ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ » كثيرا من الاحداث الافريقية منها تزايد عدد الدول الافريقية المستقلة خاصة عام ١٩٦٠ حيث استقلت ١٦ دولة افريقية هذا فضلا عن نضوج الوعى الافريقى فى كثير من المستعمرات الافريقية وانعقاد عدد من مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة وكذا عدد من مؤتمرات شعوب افريقيا وكذا عدد من مؤتمرات شعوب افريقيا وكذا مؤتمرات التضامن الافريقى الاسيوى . .

وتمثل دور الاتحاد القومى اساسا فى تمثيل مصر فى مؤتمرات الشعوب الافريقية فى اكرا « ١٩٥٨ » وفى تونس « ١٩٦٠ » وفى القاهرة « ١٩٦١ » . كما شارك الاتحاد القومى فى كل المؤتمرات الافريقية بالقاهرة فى هذه الفترة وكذا فى احتفالات الرابطة الافريقية بالقاهرة . كما اصدرت مؤتمرات الاتحاد القومى كثيرا من القرارات الخاصة بالشئون الافريقية واحتفلت بيوم افريقيا فى ٥ ابريل من كل عام وهو ذكرى انعقاد اول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة فى اكرا عام ١٩٥٨ .

أما تجربة الاتحاد الاشتراكي العربى منذ عام ١٩٦٣ فقد عاصرت حتى عام ١٩٦٧ احداثا افريقية عديدة من ابرزها قيام منظمة الوحدة الافريقية، وتعاظم حركات التحرير الافريقية في مواجهة النظم الاستعمارية والعنصرية وتزايد عدد الدول الافريقية المستقلة .

وقد شارك الاتحاد الاشتراكى العربى فى كل المؤتمرات المعنية بالشئون الافريقية ومنها ندوة افريقيا — ثورة التحرر الوطنى والاشتراكي عام ١٩٦١ كما احتفل بيوم افريقيا فى ٢٥ مايو من كل عام ذكرى انشاء منظمة الوحدة الافريقية .

وأيا ما كان الأمر فقد كانت السلطة السياسية الفعلية فى مصر منذ قيام الثورة أقوى من اطارها السياسى والقانونى واقتصر دور التنظيمات السياسية على مجاراة الاجهزة الاخرى او الترويج لقرارات السلطة التنفيذية أو قوانين السلطة التشريعية .

«ب» **الرابطة الافريقية** : ولقد اصبح تاريخ الرابطة الافريقية بالقاهرة جزءا من تاريخ العلاقات المصرية الافريقية . كما ان نشأتها فى أوائل عام ١٩٥٦ ليست بعيدة الصلة بانفتاح مصر المعاصرة على حركة التحرر الوطنى الافرو أسيوية .

وكانت بداية تشكيل الرابطة اجتماع بعض المثقفين الذين بدا اهتمامهم بالقارة من موقع عملهم او دراستهم الاكاديمية وبعض المسئولين الذين يتابعون خطوات الدولة السياسية المحدودة فى هذا

المجال وبعض الشباب الافريقى الذى رحل الى القاهرة حديثا طالبا للعلم .

وكانت لجنة برئاسة عبد الفتاح حسن « نائب وزير الدولة لشئون السودان » ومحمد عبد العزيز اسحق ، محمد فائق قد وضعت فى سبتمبر ١٩٥٥ خطوطا رئيسية لهيئة غير حكومية سميت بالرابطة الافريقية وتحددت أهدافها فى نشر الوعى الافريقى بين المصريين وخلق المجال للتعارف بين المثقفين المصريين والشباب الافريقى من طلاب العلم فى القاهرة ، واصدار المطبوعات على المستويات المختلفة للتعريف بأفريقيا ولتأكيد اصالة العلاقات بين مصر والقارة الافريقية ومن هنا اخذت الرابطة فى بدايتها شكل جماعة الصداقة العربية الافريقية . وبوقوع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وتبلور التناقض بين طريق مصر الوطنى ومصالح دول الاستعمار التقليدى بريطانيا وفرنسا ، بدأت الصلة بين مصر وبين حركات التحرير فى افريقيا ورحبت الرابطة باستقبال العناصر الوطنية الافريقية التى مرت من المستعمرات لحضور المؤتمرات الافريقية التى بدأب تنعقد بالقاهرة منذ انعقاد المؤتمر الاول لتضامن شعوب افريقيا وآسيا فى أواخر عام ١٩٥٧ ، ومن هنا نشأت فكرة اتخاذ الرابطة قاعدة للمكاتب السياسية الممثلة للحركات الوطنية الافريقية .

وكان تمثيل حركات التحرير فى الرابطة الافريقية بالقاهرة على النحو التالى :

فى عام ١٩٥٧ وصل الى القاهرة دكتور فيلكس موميه وبعض رفاقه من الوطنيين الكمرونيين وطلبوا منحهم مكتبا فى مبنى الرابطة يمارسون فيه نشاطهم الوطنى فأجيب طلبهم وتبعهم جماعة من « السودان الفرنسى » كان يرأسها دكتور « الامين كيتا » وتكونت بذلك ماسمى بجمعية ابناء افريقيا السوداء وانتهى تمثيلها باستقلال معظم هذه الدول عام ١٩٦٠ .

وعقب مؤتمر الشعوب الافريقية الذى عقد فى اكرا عام ١٩٥٨ بدأت وفود الوطنيين الافريقيين تتوافد الى القاهرة وبدأ ممثلو الحركات الوطنية وخاصة تلك التى كان محرما عليها ممارسة نشاطها داخل بلادهم تطالب بأنشاء « مكاتب » لها فى اطار الرابطة

الافريقية واجيبت جميعها الى مطالبها فافتتح مكتب للمؤتمر الوطنى الاوغنـــدى U.N.C. عام ١٩٥٨ واستمر يعمل حتى الاستقلال عام ١٩٦٢ ومكتب لاتحاد شعوب الكاميرون U.P.C. حتى عام ١٩٦٠ ومكتب للاتحاد الوطنى الافريقى لكينيا حتى عام ١٩٦٣ ومكتب للحركة الوطنية بالصومال حتى عام ١٩٦٠ ومكتب للحزب الوطنى « زنجبار » «٢» حتى عام ١٩٦٣ .

وفى عام ١٩٥٩ تم افتتاح مكتب لكل من اتحاد رواندا الوطنى R.U.N.A.R. حتى عام ١٩٦١ ، مكتب اتحاد التقدم الوطنى ببوروندى حتى عام ١٩٦١ .

وفى عام ١٩٦٠ تم افتتاح مـــكتب الحزب الديمقراطى الوطنى لروديسيا الجنوبية ومكتب لحزب الاستقلال الوطنى المتحد «لزامبيا» U.N.I.P. حتى عام ١٩٦٤ مكتب للمؤتمر الوطنى الافريقى لجنـوب افريقيا « يعمل حتى الان » ومكتب لمؤتمر الجامعة الافريقية لجنوب افريقيا « يعمل حتى الان » ، جبهة تحرير الساحل الصومالى F.L.S.C. « اقليم ساحل عفار وعيسى » واستمر حتى استقلال جيبوتى عام ١٩٧٧ .

وفى عام ١٩٦١ تم افتتاح مكتب لكل من حزب مؤتمر باسوتولاند B.C.P. حتى عام ١٩٦٦ ، اتحاد شعوب جنوب غرب افريقيا « سوابو » ويعمل حتى الان ، الاتحاد الوطنى لجنوب غرب افريقيا « سوانو » الذى توقف تمثيله منذ مارس ١٩٧٢ ، واللجنة الثورية لموزمبيق وهى التى تطورت عن الاتحـــاد الديمقراطى الوطنى UDENAMO وقد توقف تمثيلها ايضا فى مارس ١٩٧٢ ، والحركة الشعبية لتحرير انجولا MPLa وظلت تعمل حتى استقلال انجولا عام ١٩٧٥ ، حزب الاستقلال الافريقى لغينيا بيساو حتى الاستقلال عام ١٩٧٤ .

وفى عام ١٩٦٢ تم افتتاح مكتب لكل من الحزب التقدمى لسوازيلاند حتى عام ١٩٦٦ ، حزب الشعب لبتشوانالاند حتى عام ١٩٦٣ ، جبهة تحرير موزمبيق « فريليمو » حتى عام ١٩٧٥ ، الجبهة الوطنية لتحرير انجولا F.N.L.A. حتى الاستقلال عام ١٩٧٥ .

وفى عام ١٩٦٤ تم افتتاح مكتب للاتحاد الوطنى لزيمبابوى ZANU

وفى عام ١٩٦٥ تم افتتاح مكتب اتحاد شعب زيمبابوى ZApu.
وكان قبل ذلك باسم المؤتمر الوطنى الافريقى ثم الحزب الديمقراطى الوطنى . وكانت هناك جهاتمتعددة تقوم بالانفاق على هذه المكاتب ومنهـا مكتب الشئون الافريقيـة برئاسـة الجمهورية ، وسكرتارية منظمـة الشـعوب الافريقيـة الاسيوية وتمركـز نشاط المكـاتب السياسية فيما يلى :

ـ شرح وجهة نظر حركة التحرير الوطنى فى الكفاح داخل الاقليم الممثل وكسب تأييد الدول الاجنبية الى جانب قضية بلادهم .

ـ شرح وجهة نظر حركة التحرير الوطنى فى الكفاح داخل الاقليم الممثل وكسب تأييد الدول الاجنبية الى جانب قضية بلادهم .

ـ اعتبرت المكاتب السياسية كسفارات لاحزابها فى الداخل وكان بعضها يلقى بيانات صحفية فى المناسبة الهامة لقضية بلاده،والبعض الاخر كان يوزع منشورات دورية أو يذيع أحاديث سياسية موجهة من القاهرة واذاعات الدول المؤيدة .

ـ تلقى المعونات والمساعدات المادية والمعنوية والعسكرية من بعض الجهات لدعم الكفاح المسلح ضد الدول الاستعمارية .

ـ الأشراف على البعثات والمنح الدراسية التى تقدم للحركة عن طريق المكتب سواء فى مصر أم فى دول العالم الاخرى .

ولقد مدت الرابطة حركات التحرير الأفريقية بكادر سياسى وطنى درب خلال اقامته بالقاهرة وفى مناخها السياسى المعادى للاستعمار ، كذلك يسرت الرابطة لحركات التحرير الافريقية امكانيات اقامـة الاتصالات فيما بينها وبين مواقع النضال على ارض بلادهم مما ساهم فى تنظيم وتنسيق أعمالها ونشاطها .

واصدرت الرابطة الافريقية مجلة دورية تحمل اسم « نهضـة افريقيا » كمجلة شهرية للثقافة الافريقية راس تحريرها محمد عبد العزيز اسحق وهى تعد اول مجلة مصرية بل عربية متخصصة فى الشئون الافريقية وحررت مقالاتها باللغة العربية مع بعض الخلاصات باللغتين الانجليزية والفرنسية . وصدر العدد الاول من هذه المجلة فى نوفمبر ١٩٥٧ .

وجاء بهذا العدد ان المجلة تستهدف تنمية الوعى القومى الافريقى ،

والتعارف بين الافريقيين فى مختلف بيئاتهم وحياتهم الاقليمية ، ونشر البحوث الخاصة والعامة التى تهم الافريقى فى مجاله الحيوى .

ورغم النجاح الذى حققته المجلة فى مراحل نموها الاول الا انه يلاحظ عدم انتظام صدورها شهريا ثم توقفت عن الصدور فى فبراير ١٩٦٤ بعد اصدار ٧٥ عددا بحجة عدم توفر المورد المالى اللازم للصرف عليها .

كما صاحب اصدار مجلة نهضة افريقيا صدور نشرة خاصة بالرابطة فيما بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ باسم مجلة الرابطة الافريقية وكان تحريرها باقلام ممثلى وزعماء حركات التحرير الافريقية بالقاهرة وخارجها .

ويمكن تقييم نشاط الرابطة الافريقية منذ انشائها عام ١٩٥٦ وحتى تجميد نشاطها الى حد كبير عام ١٩٦٧ فيما يلى :

١ ـ غلبة الطابع الحكومى على عمل الرابطة الافريقية لغياب دور المثقفين المعنيين بالقضايا والدراسات الافريقية فى اطار عملها .

٢ ـ اتخاذ الرابطة ـ قاعدة لتمثيل مختلف حركات التحرير الافريقية من كافة المستعمرات بل ووجود تمثيل لاكثر من حركة وطنية احيانا من الاقليم الواحد نتيجة المركز الذى احتلته القاهرة فى افريقيا وتيار التحرر الوطنى عامة ، وقد أبرز ذلك ولاشك دور القاهرة التحررى ولكنه جعل أهداف الرابطة محدودة بهذا العمل الذى يعتبر جزءاً من أهدافها فقط .

٣ ـ ضآلة الامكانيات المادية المتاحة للرابطة الافريقية وعدم توفر الوعى الكافى لدى مختلف الاجهزة للتنسيق مع الرابطة لتحقيق أهدافها قد عوق وضع خطة محددة تلتزم الرابطة بتنفيذها وان كان ذلك فى ذاته لا يعفى من المسئولية .

«جـ» اللجنة المصرية للتضامن الافريقى الاسيوى : تشكلت فى ١٤ اكتوبر ١٩٥٧ ، برئاسة أنور السادات وكيل مجلس الامة وسكرتير عام الاتحاد القومى آنذاك ، وتألفت اللجنة من عدد من رجال السياسة والصحافة والثقافة وتولت اللجنة المصرية الاعداد لمؤتمر الشعوب الاسيوية الافريقية الذى عقد بالقاهرة فيما بين ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ و اول يناير ١٩٥٨ .

وكان اللجنة المصرية للتضامن الافريقى الاسيوى قد أقرت فى ٢٠ اكتوبر ١٩٥٧ ، اغراض هذا المؤتمر ومن اهمها تقوية التضامن بين شعوب آسيا وافريقيا عن طريق تعبئة القوى الشعبية فى الدول الاسيوية الافريقية بهدف محاربة الاستعمار بكافة صورة فى جميع انحاء العالم وتحرير الشعوب من هذا الاستعمار ومنع اعتدائه على استقلالها وتاكيد هذا الاستقلال وصيانته من اى عدوان ومساعدة اى بلد يعتدى عليه ادبيا وماديا .»

ووجه يوسف السباعى الدعوة لحضور اللجنة التحضيرية للمؤتمر الى ٢٥ دولة وذلك بصفته القائم بأعمال السكرتارية وانعقدت اللجنة فى ٢٢ اكتوبر ١٩٥٧ بحضور ممثلى ٢١ دولة وانتخبت انور السادات رئيسا ووضعت اللجنة جدول أعمال المؤتمر ومن بنوده : الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية .» ووجهت الدعوة الى ٥٥ بلدا افريقيا واسيويا منها ٨ دول افريقية مستقلة ، ١٥ حركة تحرير فى القارة « الصومال » ، اريتريا ، تنجانيقا ، كينيا ، اوغندا ، نياسالاند ، روديسيا الشمالية ، روديسيا الجنوبية ، جامبيا ، نيجيريا ، سيراليون ، السنغال ، الكاميرون ، مدغشقر ، الجزائر »

وبانعقاد المؤتمر ونجاحه صدر دستور منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية ووفقا لهذا الدستور تشكلت المنظمة من مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، مجلس المنظمة ، اللجنة التنفيذية ، السكرتارية الدائمة « واختيرت القاهرة مقرا لهذه السكرتارية ». ولعل هذا الاختيار قد اضفى اهمية على اللجنة المصرية للتضامن الاسيوى الافريقى خاصة وقد اختير يوسف السباعى عضو اللجنة المصرية سكرتيرا عاما للمنظمة . وتعد السكرتارية الدائمة للمنظمة هيئة دولية تضطلع بتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية للمنظمة وهى مسئولة امام هذه اللجنة مسئولية جماعية وفقا لاغراض المنظمة واهدافها وهى :

١ - توحيد وتنسيق نضال الشعوب الافريقية والاسيوية ضد الامبريالية والاستعمار والتعجيل بتحرير الشعوب وضمان تقدمها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٢ - الاشراف على تنفيذ وتطبيق القرارات والتوصيات التى يتخذها مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية وفقا لاغراضه واهدافه .

٣ ـ تقوية وتنمية حركة التضامن الافريقى الاسيوى :

وقد تولى يوسف السباعى منصب السكرتير العام للمنظمة منذ انشائها وحتى اغتياله اثناء اجتماع احد مؤتمرات المنظمة بقبرص فى ١٨ فبراير ١٩٧٧ . والسكرتير العام ينسق كل اوجه نشاط السكرتارية وهو المتحدث باسمها ويمثل الشخصية المعنوية للسكرتارية طبقا للقرارات السابقة لهيئة السكرتارية .

ولاشك ان وجود السكرتارية الدائمة بالقاهرة وتولى احد المصريين منصب السكرتير العام قد اعطى اهمية لموقف مصر فى هذه المنظمة ، فضلا عن تعاظم مكانة مصر فى مجال قضايا الاستعمار والعنصرية على المستوى الدولى بصفة عامة وافريقيا بصفة خاصة حيث اعتبر الافريقيون ان القاهرة مركز ثقل فى مكافحة الاستعمار .

وبحكم تمثيل المنظمة للتنظيمات الشعبية وللاحزاب وللحركات التحريرية فى دول افريقيا واسيا ، فقد كانت المنظمة منذ مؤتمرها الاول بالقاهرة « ديسمبر ١٩٥٧ ـ يناير ١٩٥٨ » فرصة للدبلوماسية المصرية للاتصال وتوثيق العلاقات مع حركات التحرير الافريقية .

خاتمة الباب التمهيدى

عوامل التأثير السلبية

لم تكن منطلقات واهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا بعيدة عن عوامل التأثير السلبية ، وهى العوامل التى عرقلت من اندفاع الدور المصرى وفى مقدمتها التحدى الاستعمارى والتشكيك فى هذا الدور ، والمنافسة الغانية فى تزعم قيادة النضال الافريقى ، فضلا عن المؤثرات الداخلية المصرية خاصة مؤثرات مشاكل التنمية والعدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ .

لم يكن الاستعمار راضيا ولا التزم السكوت ازاء التحرك المصرى فى مجال تصفية الاستعمار فى افريقيا . ركز الاستعمار على وسائل كثيرة للحد من دور مصر فى متابعة هذا التحرك على الصعيد الافريقى .

ومن هذه الوسائل وسيلة التشكيك فى اهداف مصر . راح الاستعمار يصور ان مصر لا تستهدف فى مسعاها الا ان تحل فى افريقيا محله ، او على الاقل تتقاسم موارد القارة وثرواتها . وامسك انتونى ايدن في مجلس العموم مرة بكتاب فلسفة الثورة وراح يقرأ الفقرة الخاصة بالدائرة الافريقية وامسك جى موليه فى الجمعية الوطنية الفرنسية بنفس الكتاب يقرأ نفس الفقرة . وكلاهما راح يصور القصد منها بأنه لا يزيد ولا ينقص عن أستعمار جديد . ثم راح كلاهما يشير من طرف خفى الى ان مصر تريد ان تواصل نفس الدور الذى كان العرب يقومون فيه بدور جلاب العبيد ويجرون القطعان البشرية من القارة السوداء الى اسواق بيع الرقيق . ويقول ايدن فى هذا الصدد : « لقد تأخر الغرب كثيرا فى الاطلاع على الكتاب الذى وضعه عبد الناصر عن فلسفة الثورة كما تأخر فى الماضى عن قراءة كتاب : كفاحى لهتلر » وكانت نظرية السير انتونى كلها تقوم على ان الرئيس عبد الناصر قد اعلن عن مطامعه التوسعية

المزعومة فى هذا الكتيب الصغير وواصل ايدن وزمرته منذ اغسطس ١٩٥٦ تحذير بريطانيا والعالم بمنتهى الجد والخطورة من ان مافعله عبد الناصر بتأميم القناة لم يكن الا مجرد خطوة واضحة فى طريق تنفيذ مطامحه التوسعية الضخمة التى اعترف هو بنفسه بوجودها .

على ان البريطانيين والفرنسيين ليسوا وحدهم الذين يشككون فى الدوافع المصرية ، ولكن بعض الافريقيين ايضا زعموا ان مصر دولة آخذة فى التوسع ولعل « اولوو » .Awolowo «١» ابرز ناقد لصداقة مصر للشعوب الافريقية . ورأيه ان جمال عبد الناصر قد رسم فى كتابه خطة اجمالية لنشر النفوذ المصرى ناحية الجنوب . وان فكرة قيادة مصر لحرب صليبية افريقية ضد اوروبا والاستعمار ان هى الا مجرد « لعبة » سياسية . بيد ان هذه العداوة المرة لمصر مرجعها الى حد ما ، أن اولوو يشعر بأن زيادة فى النفوذ المصرى ستتعدى الشمال . ومن ثم كانت المزاعم الخيالية بأن المؤتمر الاسلامى وسيلة مصرية وان زيارة بعثته لنيجيريا ، كانت تتعلق اساسا بنشر النفوذ المصرى وان سلطان سكوتو كان قد توصل مع الحكومة المصرية الى اتفاق يحصل بمقتضاه مؤتمر الشعب الشمالى على اموال مصرية ومواد للدعاية . فمصر جمال عبد الناصر فى نظر اولوو تمثل نفس الخطر الذى تمثله الشيوعية فى نظر رجال السياسة فى الغرب . كما يرى اولوو أن مصر بصفة خاصة تقع جغرافيا فى افريقيا ولكنها حضاريا واجتماعيا وسياسيا تتجه نحو العرب ولا تشعر بأية رابطة مع الاجناس السوداء فى افريقيا ويعلق د . على مزروعى على هذا ان اولوو لم يفهم المناقضة الكبرى التى تميز وضع مصر فى افريقيا باعتبار مصر اقل الدول العربية افريقية ، وفى الوقت نفسه انشطها فى مجال الجامعة الافريقية .

اما عن المنافسة الغانية ، فيرى احد الدارسين ان تحرك مصر على الساحة الافريقية منذ الخمسينات سرعان ما وجد منافسة من غانا ، وان دعوة نكرومة للوحدة الافريقية تقوض دور مصر سواء فى الشرق الاوسط او افريقيا ، وان منافسة جرت بين مصر وغانا على تزعم حركات التحرير الافريقية .

« ١ » كان المنافس السياسى لازيكوى فى نيجيريا . وبينما تزعم ازيكو الجناح القومى فى الاحزاب اتخذ اولوو جانب الاعتدال وآمن بالتعاون مع البريطانيين وله عدة مؤلفات منها السبيل الى حرية نيجيريا . توضح اتجاهاته القبلية .

ويدلل نفس المصدر على وجهة نظره بدعوة الرئيس نكروما لانعقاد اول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة فى اكرا عام ١٩٥٨ وان كان المؤتمر لم يحقق اهداف انعقاده كما توقعها نكروما . ويشير المصدر الى مظاهر المنافسة المصرية الغانية كما تجلت فى اول مؤتمر للشعوب الافريقية فى اكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ ، وقد شهد المؤتمر ٦٢ منظمة واتحاد من ٢٨ دولة افريقية خاضعة للنظم الاستعمارية والعنصرية الى جانب ممثلى ثمانى دول افريقية مستقلة . واشتركت مصر بوفد كبير من المثقفين ورجال الاعلام وكان الوفد المصرى يكاد يطغى فى نشاطه على وفد غانا نفسه ، وفى هذا الصدد قالت صحيفة النيويورك تايمز « فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨ » ان مهمة الوفد المصرى فى اكرا كان يراد منها « تقليل نفوذ الغرب فى المؤتمر والاحتفاظ بشهرة اسم ناصر ودوره كزعيم لحرية افريقيا والشرق الاوسط » .

ومن مظاهر المنافسة المصرية الغانية فى هذا المؤتمر كما يرصدها المصدر السابق — تلك المحاولة التى جرت للتقليل من مشاركة مصر فى الشئون الافريقية بحجة التمييز بين شمال افريقيا وبين افريقيا السوداء . وهذا ما دفع احد اعضاء الوفد المصرى للشكوى من ان جهودا كبيرة تجرى لعزل مصر فى المؤتمر . وعندما اتخذ المؤتمر يوم ١٥ ابريل كيوم لحرية افريقيا فان منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية بالقاهرة اختارت اول ديسمبر كيوم لافريقيا .

ورغم اختلاف المواقف السياسية لكل من مصر وغانا تجاه اسرائيل ودول الغرب ، وانتقاد اجهزة الاعلام المصرية موقف غانا من التعاون مع اسرائيل . فقد زار نكروما القاهرة فى يونيو ١٩٥٨ ولم يظهر اى من الرئيسين المصرى والغانى اية خلافات بينهما واتفقا على تقوية علاقات البلدين اقتصاديا وثقافيا واعلن الرئيس عبد الناصر فى كلمته امام الرئيس نكروما : « اننى اعاهدك فى هذا المكان على ان ج . ع . م . وشعب ج . ع . م . سيعمل كما قلت بكل عزم وتصميم من اجل تحرير افريقيا ومن اجل تأييد الحرية للشعوب التى تكافح فى سبيل حرية افريقيا وفى سبيل استقلال بلادها » .

ورغم هذا فلم تهدأ دعاوى المنافسة المصرية الغانية . وعندما اعلن قيام اتحاد غانا وغينيا فى نوفمبر ١٩٥٨ ادعت الصحف الغربية

ان الاتحاد موجه ضد قيادة عبد الناصر لافريقيا الا ان عبد الناصر بعد ايام قليلة رد على هذا الادعاء بقوله :

« استقلت غانا سنة ١٩٥٧ وكافح نكروما كفاحا طويلا وحصل على النصر .. تظهر بعض الجرائد وساسة الدول الاستعمارية يقولون انه ظهر منافس لجمال عبد الناصر . ولكن اين نحن واين هو .. نحن فى شمال شرقى افريقيا وهو فى غرب افريقيا . ولكننا اعلنا اننا نؤيد استقلال افريقيا بل نعمل على استقلال افريقيا .. اجتمع رئيس وزراء غانا مع رئيس غينيا واعلنا اتحادا .. ونحن نشعر بأن هذا الاتحاد هو مقدمة وخطوة عظيمة فى سبيل استقلال افريقيا واننا نؤيد هذا الاتحاد وندعمه بكل الوسائل ثم نرى الانجليز والامريكان يقولون ان هذا الاتحاد موجه الى عبد الناصر .. قطعا الغرض من هذا هو منع التضامن .. منع التضامن وايجاد التفرقة والدس » .

ورغم ما جاء فى كتاب نكروما « افريقيا يجب ان تتحد » بشان انكاره فعليا لدور مصر فى الشئون الافريقية ، فان كلا من ناصر ونكروما استمرا فى تاييد كل منهما للاخر شفاهة حتى عزل نكروما فى فبراير ١٩٦٦ .

اما بشأن مؤثرات المشاكل الداخلية المصرية فقد ترك العدوان الاسرائيلي على مصر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ تاثيرات سلبية سياسية واقتصادية وعسكرية على الواقع المصرى وانشغلت مصر بمواجهة العدوان القائم عليها مما قلل الى حد ما من حجم وفعالية السلوك المصرى تجاه قضايا الاستعمار والعنصرية فى افريقيا . ورغم تكثيف الحملات الاعلامية الموجهة للرأى العام الافريقى لادانة اسرائيل كاستعمار يهدد القارة ، فان مشاركة مصر لنصرة قضايا الاستعمار والعنصرية قد اصابها الفتور السياسى وعلى سبيل المثال فالتمثيل الدبلوماسى فى مؤتمرات القمة الافريقية بعد عدوان ١٩٦٧ اقتصر فقط ـ ولعدة سنوات بعد ذلك ـ على المستوى الوزارى . كما تاخرت مصر فى سداد حصتها فى لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية عن عامى ٦٦ ، ١٩٦٧ . هذا فضلا عن الاثار الاقتصادية للعدوان الذى جاء توقيته ومصر تجرى مراجعة شاملة للوضع الاقتصادى وفقا للظروف الخارجية واهمها الضغط

الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة «٢» وكانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي قد وافقت في منتصف مارس ١٩٦٧ على حجم استثمارات الخطة الثلاثية وقال الرئيس عبد الناصر « ان النجاح في هذه الخطة يعتبر مواجهة صحيحة للضغط الاقتصادي الذي يمارس علينا » ووقع العدوان الاسرائيلي ولم يكن مشروع الخطة الثلاثية قد دخل مجال التنفيذ . « وتحمل الاقتصاد المصري في حالة الحرب منذ ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤ مايزيد عن خمسة آلاف مليون جنيه انفاقا عسكريا مباشرا ، وتحمل من الخسائر ومن فرص الربح التي ضاعت بسبب العدوان ما يقارب هذا المبلغ . ويكفي القول ان عبء الانفاق العسكري قد هبط بمعدل التنمية في مصر من ٦ر٧ في المائة وهي النسبة التي سادت الفترة من ١٩٥٦ ــ ١٩٦٥ الى اقل من ٥ في المائة سنويا » .

وعموما فان عدوان ١٩٦٧ على مصر كان خطوة من خطوات سابقة واخرى لا حقة استهدفت واد انظمة الحكم « الراديكالية » التي تتزعم قيادة النضال الافريقي ضد الاستعمار والعنصرية . ومن هذه الخطوات الانقلاب العسكري ضد الرئيس نكروما «فبراير ١٩٦٦» . ومحاولات اضعاف لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وتمييع قضية المواجهة الافريقية ضد نظام الحكم العنصري في روديسيا خلال مؤتمر القمة الافريقي باديس ابابا « ١٩٦٦ » ، وتوقف المد التحرري في القارة بصفة عامة عند عام ١٩٦٧ هذا فضلا عن العديد من الانقلابات ومحاولات الانقلابات التي شهدتها الدول الافريقية آنذاك .

« ٢ » كانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للقمح والدقيق والزيوت والدخان خلال السنوات ١٩٦٤ ــ ١٩٦٧ . وبدا واضحا قبل العدوان بشهر انها ستوقف لفترة غير قصيرة امداد مصر بهذه المواد . وفي هذه الفترة ايضا بدات بعض اسواق المال تلمح بطرق مباشرة او غير مباشرة بعدم تقديم تسهيلات ائتمانية او مصرفية للقاهرة الا اذا تم سداد كل الالتزامات .

الباب الأول

مصر وتصفية الاستعمار البرتغالي في أفريقيا

شكلت المستعمرات البرتغاليةفى افريقيا آخربقايا الامبراطوريات الاستعمارية القديمة وظلت لشبونة ـ فى عصرى سالازار وكايتانو ـ تدير هذه المستعمرات بمفاهيم الاستعمار التقليدى وكانها امتداد للاراضى البرتغالية فيما وراء البحار ، رغم روح العصر الرافضة لنظم الحكم الاستعمارية ورغم نضوج حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، وجاء تغيير نظام الحكم فى البرتغال فى منتصف السبعينات ليعجل بتصفية هذه المستعمرات .

ويتناول هذا الباب سياسة مصر الخارجية تجاه هذه القضية حتى عام ١٩٦٧ ويتناول الفصل الاول قضية الاستعمار البرتغالى فى افريقيا ويعرض الفصل الثانى ابعاد التحرك الدبلوماسى المصرى تجاه ادانة الاستعمار البرتغالى ويشرح الفصل الثالث مواقف مصر تجاه مقاطعة البرتغال ودعم حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . «١»

---

(١) تقع انجولا على ساحل افريقيا الجنوبى الغربى المواجه للمحيط الاطلسى والى الجنوب من نهر الكونجو باستثناءمقاطعة كابيندا • وتحدها زائير وزامبيا وناميبيا وتقدر مساحة انجولا بـ ٧٠٠ر٢٤٦ر١ كيلومتر مربع (والعاصمة لواندا) •

وتطل موزمبيق على السحل الشرقىلافريقيا الجنوبية فى مواجهة المحيط الهندى تحدها تنزانيا ومالاوى شمالاوزامبيا وروديسيا وسوزيلاند غربا وجنوبا •

وتقدر مساحة موزمبيق بـ ٠٣٠ر٨٧٣كيلو متر مربع والعاصمة مابوتو « لورنزوماركيز سابقا » •

وتقع غينيا بيساو على الساحلالغربى لافريقيا المطل على المحيطالهندى وتحدها اراضى السنغال شمالا وغنياشرقا وجنوبا وتواجه جزر الراس الاخضر • وتقدر مساحتها بـ ٢٥ ر٣٦كيلومتر مربع وعاصمة البلاد بيساو •

الفصل الاول

قضية الاستعمار البرتغالى وحركات التحرير فى أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو

الوجود البرتغالى فى افريقيا

تعد المستعمرات البرتغالية «١» فى افريقيا اقدم المستعمرات الاوروبية تاريخيا فى القارة ، اذ ظلت قائمة حوالى خمسة قرون «٢» . وكانت هذه المستعمرات جزءا من امبراطورية برتغالية تترامى فى اطار جغرافى امتد فى وقت ما الى الهند فى آسيا والى البرازيل فى امريكا اللاتينية .

على ان الامبراطورية البرتغالية فى افريقيا ظلت مجرد موطىء قدم ونقط مراحل على الطريق الى الهند . ولهذا لم يزد استعمارها فيها عن نقط واشرطة ساحلية ومواقع حربية اهمها فى ساحل غرب افريقيا « ساحل الذهب » وشرق افريقيا . وفى المراحل التالية

---

(١) اطلق على المستعمرات البرتغالية عدة مسميات منها مثلا افريقيا البرتغالية Portuguese Africa وهى تعبير شائع يعود استعماله الى سنوات التكالب الاستعمارى على افريقيا وتقسيم القارة الى افريقيا الفرنسية وافريقيا الانجليزية وافريقيا الاسبانية .. الى آخر هذه التقسيمات . وتستخدم وثائق الامم المتحدة تعبيرا آخر هو الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية Territories Under Portuguese Administration بينما تستخدم البرتغال تعبير مديريات ماوراء البحار . Provinces Overseas وهو تعبير دستورى نصت عليه الوثائق الدستورية والسياسية فى عهدى سالازار وكايتانو .

(٢) ترجع بداية الوجود البرتغالى فى غينيا بيساو الى عام ١٤٤٦ . جزر الراس الاخضر ١٤٦٠ . ساوتومى وبرنسيب ١٤٧١ . انجولا ١٤٨٢ . موزمبيق ١٤٩٨ .

اصبحت المواقع البرتغالية على ساحل غرب افريقيا محطات لحشد وتصدير الرقيق ومن ناحية اخرى لم يكن لدى البرتغاليين بعددهم المحدود القوة البشرية الكافية للاستعمار السكنى حتى لو ارادت ، فلم تكن البرتغال فى عصرها الامبراطورى القديم يزيد على المليون نسمة سكانا . ولذا ظل الاستعمار البرتغالى فى جزر الهند الشرقية « استعماريها اساسا » ويمكن تلخيص محاور الاستعمار البرتغالى فى ثلاثة : الكتلكة - التجارة - الغزو .

ورغم ان القرن السادس عشر كان قرن سيطرة وتسيد البرتغال واسبانيا فان الامبراطورية البرتغالية لم تعمر كثيرا فقد اخذت فى التقلص والانكماش نتيجة التنافس الاستعماري حتى اقتصر نفوذها فى نهاية القرن السادس عشر على مستعمراتها انجــولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الراس الاخضر وسارتومى برنسيب . دون ان تكون لهذه المستعمرات حدود واضحة تحدد اين ينتهى النفوذ البرتغالى ؟

وفى خلال القرنين السابع والثامن عشر كانت البرتغال دولة ضعيفة بسبب ضعف امكانياتها الاقتصادية واقتصر نشاطها على العمل فى ميدان تجارة الرقيق . وقد عانت مستعمراتها الافريقية من التخريب واستنزاف السكان فى هذه التجارة . ولما نشطت الدول الاوروبية الاخرى الى استعمار اجزاء من افريقيا ،وخاصة عندماعمل الملك ليوبولد ملك بلجيكا على خلق دولة الكونغو ، افاقت البرتغال الى ما كانت تدعيه من حقوق فى اجزاء من افريقيا . وعلى الرغم من اشتراكها فى مؤتمر برلين « ٨٤ - ١٨٨٥ » فانها لم تجد من ينصت الى ادعاءاتها . واكتفت البرتغال بعد ذلك بمحاولة لتحديد الحدود بين غينيا بيساو والمستعمرات الفرنسية فى غرب افريقيا سنة ١٨٨٦ ، ثم بين موزمبيق وافريقيا الشرقية الالمانية سنة ١٨٨٧ وبين انجولا ودولة الكونغو الحرة فى سنتى ١٨٩١ ، ١٨٩٤

وقد اطلق على المستعمرات البرتغالية فى افريقيا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مصطلح « الامصار المفتوحة » Conquests او الدومينيون فيما وراء البحار Overseas dominions هذا فى الوقت الذى استخدم فيه تعبير « مديريات .Pr ovinces » حينا من الوقت وكان ذلك لاول مرة عام ١٥٧٦ وتردد كثيرا بعد عام ١٦٣٣ . وفى خلال القرن الثامن عشر كان مصطلح مستعمرة Colony اكثر

استعمالا . وقد اشارت المادة ١٣٢ من دستور ١٨٢٠ الى مصطلح مديريات كما استبقى دستور ١٨٤٢ هذا المصطلح ضمن مواده . وبعد عام ١٩١٠ استخدم مصطلح مستعمرة مرة اخرى وفى العام التالى اصبحت وزارة ماوراء البحار تسمى وزارة المستعمرات .

والى ما قبل سنة ١٩٣٠ كانت المستعمرات البرتغالية تتبع وزارة المستعمرات فهى التى تعين الحاكم العام لكل مستعمرة ، وتملك وزارة المستعمرات كل السلطات وخاصة فيما يتعلق بالاتفاق مع الدول الاجنبية وعقدالقروض التى تحتاج الى ضمانات ومنح الامتيازات

وفى سنة ١٩٣٠ صدر قانون جديد للمستعمرات Colonial Act. كان هدفه تأكيد الاتجاه نحو خلق الشخصية المالية والسياسية المستقلة للمستعمرات . وقد عدل هذا القانون بعض التعديلات بقوانين سنتى ١٩٣٥ ، ١٩٤٥ . وكان صدور دستور ١٩٥١ بداية مرحلة جديدة لنظم الوجود البرتغالى فى افريقيا . واذا اقتصرنا على الصيغة الرسمية للسياسة البرتغالية آنذاك فانه يمكن أن نعرفها بالخصائص التالية :

١ ـ من حيث المبدأ : فهى تستند الى التأكيد على رسالة تبشيرية للامة البرتغالية « لرعاية الشرق » وهى رسالة تشهد بها خمسة اجيال من التاريخ وقد ورد ذلك فى المادة ١٣٣ من الدستور .

٢ ـ من حيث الاهداف : فترمى هذه السياسة الى اقامة وحدة سياسية فكرية تمتد الى ابعاد الامة البرتغالية منطلقة من قوميات مختلفة تعيش جنبا الى جنب فى مكان جغرافى واحد . وطريقة الدمج التى يجب أن تؤدى الى قيام المجتمع المتعدد الاجناس « البرتغالى الافريقى » أو « البرتغالى الاسيوى » هى ذات اتجاه واحد ، اذ أن على مجتمع السكان الاصليين أن يرتقى الى مستوى الحضارة المسيحية الغربية .

٣ ـ من حيث الوسائل المستخدمة : فتزعم هذه السياسة انها تجهل كل تمييز عنصرى ، أن السكان الاصليين للاراضى الواقعة فيما وراء البحار هم مواطنون برتغاليون او الاراضى التى يسكنوها هى ولايات كولايات البرتغال العشر .

وجاء دستور ١٩٥١ ليجعل من البرتغال ومستعمراتها وحدة سياسية ونصت المادة الاولى على ان اراضى البرتغال هى ما تملكه حاليا وتشتمل على :

١ - فى اوربا : ماتملكه البرتغال وارخبيلى ماديرا وآزور .

٢ - فى افريقيا الغربية : جزر الرأس الاخضر ، غينيا بيسناو ، جزر ساوتومى وبرنسيب مع ملحقاتهما ، والقديس يوحنا اجودا ، وكابيندا وانجولا .

٣ - فى افريقيا الشرقية : موزمبيق .

٤ - فى آسيا : ولاية الهند «جوا» وماكاو وملحقاتهما .

٥ - فى اوقيانوسيا : تيمور وملحقاتها «٣» .

ظلت لشبونة - فى عصرى سالازار وكايتانو - بمفهومها السياسى «المتحجر» تدير مستعمراتها وفقا لهذا النظام رغم روح العصر الرافضة لنظم الحكم الاستعمارى والعنصرى ، ورغمها طرا على المسرح السياسى فى كل من الدولة الام من احداث وتطورات .

والواقع ان البرتغال التى فاتها تطار الثورة الصناعية فى اوروبا واعوزها التفكير السياسى وضآلة نصيبها من القادة الرواد والمصلحين العظام لم تكن لتتبلور لدى حكوماتها المزعومة نظريات سياسية خاصة بما يمكن تطبيقها فى المستعمرات .

وهكذا تذبذبت سياسة البرتغال فى مستعمراتها بين الاستقلال والاستيطان بين التفرقة العنصرية وبين «البرغلة» والاندماج ، بين النهوض بالاهالى وبين معاملتهم معاملة الرقيق .

وظل هذا التذبذب عشرات السنين الى أن جاء الدكتور سالازار وفرض الدكتاتورية ثم فرض دستوره على البرتغال . ولقد راى سالازار مستعمرات بلاده وهى تنجو سليمة للبرتغال من حربين عالميتين تزعزعت فيهما اركان الامبراطوريات الكبرى ولكنه لمح مهب الريح من منظمة الامم المتحدة فلجأ الى حيلة دستورية وضع بها سياجا امام مهب الريح . لقد عدل سالازار دستور البرتغال والغى

---

(٣) من المعروف ان جمهورية داهومى استردت ممر القديس يوحنا اجودا فى عام ١٩١١ وان الهند استردت فى ديسمبر ١٩٦١ جوا و دمان و ديو

كلمة المستعمرات ولم يكن كل هذا من وجهة نظر الرأى العام العالمى والافريقى الا اجراءات شكلية وان الوجود البرتغالى فى افريقيا يشكل اساسا قضية استعمارية .

حـركات التحـرير فى أنجـولا وموزمبيـق وغينيـا بيســاو

بدات المقاومة الافريقية للاستعمار البرتغالى بمرحلة المقاومة القبلية وذلك عندما قررت البرتغال التوغل فى المناطق الداخلية لتثبيت سلطانها وذلك فى العقد التاسع من القرن التاسع عشر .

وبتصدع النظام القبلى بصفة عامة فى المستعمرات البرتغـــالية « بفعل عوامل كثيرة منها اجراءات الاستعمار وهى تسعى الى تنمية مصالحه ، ونشوء المدن ، وانتشار اساليب النقل الحديثة ، وتعاظم الوعى الافريقى فى القارة ، وانتشار الافكار المتحررة » بدأت مرحلة جديدة من مراحل نمو ونشوء الحركة الوطنية وهى مرحلة التحرر الى حد كبير من الولاء القبلى واكتشاف الذات الوطنية لســـكان الاقليم كله . وعبرت هذه المرحلة عن نفسها فى تشكيل عدد من الروابط والجمعيات الثقافية والادبية التى استهدفت احياء الثقافة الوطنية مع اكتساب الثقافة الحديثة .

ولا شك أن المثقفين الافريقيين ـ الذين اتيح لهم السفر الى لشبونه او الدول الاوروبية للدراسة ـ هم رواد هذه المرحلة الهامة من مراحل الحركة الوطنية . واذا كان نشاط هؤلاء المثقفين بدأ فى بداية الامر على مستوى كل اقليم الا أن عشرينات هذا القرن شهدت تنظيمات على مستوى المستعمرات ككل ، فقد تشكلت أول جمعية لهم فى لشبونه نفسها عام ١٩٢٣ وتدعى « العصبة الافريقية » The Liga Africana وفى الخمسينات اخذت طائفة محدودة من الطلبة والمثقفين المقيمين عندئذ فى البرتغال تحس وعيا جديدا بضرورة الرد على الصورة التى تصورها البرتغال للرجل الافريقى ، وضرورة رسم الطرق امام تأكيد الذات القومية ، وتشكل فى لشبونة « مركز الدراسات الافريقية » بهدف بلورة مشاعر الانتماء الى عالم القهر والقمع ، واذكاء جذوة

الوعى القومى عن طريق تحليل الاسس الثقافية للقارة الافريقية وكان دعاة هذه الحركة واصحابها هم : جوزيه تيزوييرو ، املكار كابرال ، اجستينو نيتو ، ماريو دى اندرادى . وقد اجتمع هذا المركز بالفعل خلال فترة وجيزة نسبيا « خلال عامين » ولكن المبادرة فى حد ذاتها ، والمدى الذى وصل اليه ما قام به المركز من اعمال وجدت صدى عند الشعوب الافريقية التى بدات تتعرف على نفسها فى شعرائها ومثقفيها وحركة الصحافة الناشئة فيها .

وبدات حركة التحرير الافريقى فى المستعمرات البرتغالية مرحلة جديدة فى منتصف الخمسينات وهى مرحلة تشكيل المنظمات السياسية الوطنية السرية فى داخل المستعمرات والعلنية فى المنفى ، لاستقطاب المهاجرين اللاجئين خاصة فى الدول المجاورة للمستعمرات وفيما يلى عرض تحليلى لاهم هذه المنظمات :

اولا منظمات الحركة الوطنية فى انجولا :

١ ـ الحركة الشعبية لتحرير انجولا MPLA « مبلا »

اعلن قيامها فى ديسمبر ١٩٥٦ ، نتيجة اندماج عدد من التنظيمات اليسارية التى يرجع اول ظهور لها الى عام ١٩٤٨ ، عندما تكونت اللجنة الاتحادية الانجولية للحزب الشيوعى البرتغالى ، ثم تاسس عام ١٩٥٣ حزب النضال المتحد الافريقى انجولى PLUA برئاسة فيرياتو داكروز . وفى اكتوبر ١٩٥٥ مارس حزب صغير يدعى الحزب الشيوعى الانجولى PCA نشاطا سريا فى لواندا ، كاتيت ، مالانجى .

واتخذت الحركة الشعبية لتحرير انجولا « مبلا » مقرا لها بمدينة برازافيل عاصمة الكونغو برازافيل وبادرت الى اصدار نشرات تحدد فيها سياستها واهدافها . ولذا يمكن القول انها اول حركة سياسية ذات برنامج عمل محدد . وكان بيانها الاول الذى اصدرته اذ ذاك يدعو الشعب الانجولى الى تنظيم نفسه والى الكفاح فى جميع الجبهات ، « من اجل تصفية الامبريالية والاستعمار البرتغالى حتى يمكن أن نجعل من انجولا دولة مستقلة وان نقيم حكومة ديمقراطية ، حكومة ائتلافية من جميع القوى التى حاربت الاستعمار البرتغالى » .

وعندما شعرت السلطات البرتغالية بمدى دقة تنظيم الحركة وفاعليتها قامت فى عام ١٩٥٩ بحركة اعتقالات واسعة النطاق فى صفوف اعضائها وقادتها ومنهم جميع اعضاء المكتب السياسى بمـا فيهم زعيمهم « اوجستينونتو » . وتولى الزعامة بعد ذلك ماريو دى اندرادى . وتقرر أن تواصل الحركة نشاطها من المنفى ؛ فانتقلت القيادة الى كوناكرى ، وظلت هناك حتى اكتوبر ١٩٦١ ومنها انتقلت الى ليوبولد فيل .

وقد صاغت الحركة فى بداية الستينات برنامجا كاملا ، يعكس مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية ، ويطالب بالاعلان الفورى لاستقلال انجولا ، وانشاء نظام جمهورى ، يتساوى فيه السكان ، وبناء اقتصاد وطنى مستقل ، وتحديد يوم العمل بـ ٨ ساعات ، وتنمية الثقافة الوطنية .

واسفر عناد السلطات البرتغالية عن تبلور فكرة الاتجاه للنضال المسلح لدى قادة حركة « مبلا » . وكان الرابع من فبراير ١٩٦١ بداية مرحلة النضال المسلح فى انجولا .

ولقد مرت حركة « مبلا » خلال أعوام ٦٢ ، ١٩٦٣ بفترة عصيبة ، كادت أن تصفى التنظيم كله . ففى هذا الوقت تعرضت قيادة الحركة فى ليوبولدفيل الى مواقف عدائية من حكومة سيريل ادولا ، التى ايدت حكومة هولدن روبرتو « وهى الحركة الثورية لانجولا فى المنفى والتى سنتناولها بعد قليل » على حساب الحركة الشعبية « مبلا » . كما تعرضت الحركة بعد ذلك لعداء حكومة تشومبى ثم حكومة موبوتو بعد ذلك . واكثر من هذا جاء اعتراف منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٢ بحكومة المنفى التى يرأسها هولدن روبرتو كضربة قوية هزت تنظيم حركة « مبلا » حتى امتنعت كثير من الدول الافريقية عن مساعدتها وقل العتاد والمال والسلاح فى ايدى ثوارها . ثم اغلقت حكومة الكونغو مقر قيادتها ومكاتبها فى ليوبولدفيل ، وذلك بحجة وجود حكومة انجولية شرعية . وفى ظل هذه الظروف عاشت حركة «مبلا» اقسى لحظات كفاحها ، وتعرضت للانشقاق ، حيث انشق جناح بقيادة فيرياتو داكروز عام ١٩٦٣ .

وقامت الحكومات الافريقية المتحررة خاصة فى القاهرة والجزائر باتصالات واسعة النطاق لتوضيح موقف حركة « مبلا » حتى ارسلت

لجنة تحرير افريقيا لجنة ثلاثية من غانا والكونغو برازافيل ومصر ، في نوفمبر ١٩٦٤ لتقصي الحقائق . وبناء على تقرير هذه اللجنة اعترفت لجنة التحرير بحركة « ميلا » كمنظمة لتحرير انجولا وتقرر ان يصرف لها مساعدة مالية وكان اوجستينو نيتو قد خرج من السجن وتولى قيادة الحركة ، واعاد تجميع منظمته المنشقة في مؤتمر الكادرات « يناير ١٩٦٤ » وسير مليشيا صغيرة اسماها جيش التحرير الشعبي EPLA لعدة حملات في مناطق كابيندا . وبدأ نشاط الحركة الشعبية يزدهر مرة اخرى خاصة بعد ان قامت حكومة ماسيمباديبا في برازافيل بتقديم مساعدات مادية لها ، مما اتاح لها فرصة اكبر للعمل العسكري .

«٢» الحكومة الثورية لانجولا في المنفى GRAE « جراي »

وهي تعبير عن الجبهة الوطنية لتحرير انجولا ، التي تتشكل اساسا من ثلاثة تنظيمات اقدمها اتحاد شعب انجولا الذى اسسه هولدن روبرتو ، والحزب الديمقراطي الانجولي برئاسة ايمانويل كونزيكا والحركة الشعبية لتحرير انجولا « جناح منشق من حركة « ميلا » عام ١٩٦٣ يدعى جناح كروز »

ويرجع تأسيس الجبهة الوطنية لتحرير انجولا الى الخامس من ابريل ١٩٦٢ حينما اعلن هولدن روبرتو ائتلاف منظمة اتحاد شعب انجولا « اوبا » مع الحزب الديمقراطي لانجولا الذى يرأسه ايمانويل تونزيكا .

وفي يوليو ١٩٦٣ أوصت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية الدول الافريقية بالاعتراف رسميا ومساعدة حكومة انجولا الثورية في المنفى وهي الحكومة التي شكلتها الجبهة الوطنية برئاسة هولدن على انها الحركة الانجولية التي تقاتل بالفعل من اجل الاستقلال . وفي اغسطس من نفس العام عقد اجتماع وزراء خارجية دول المنظمة في داكار ووافقوا على توصيات لجنة السلام واعلن مندوب نيجيريا « رئيس اللجنة » أن انجولا في حالة حرب ولذا فلها الاولوية الرئيسية للمساعدة من لجنة تحرير المنظمة عندئذ تنبأ روبرتو بالنصر خلال عامين أو ثلاثة . الا أن هذا التنبؤ سرعان ما اثبتت التجربة الانجولية خطأه حيث انزلقت حكومة المنفى الى عدد من

الاخطاء وتعرضت منذ ١٩٦٤ الى عدد من عمليات الطرد والانشقاق والاستقالة .

«٣» الاتحاد القومي لاستقلال كل أنجولا UNITA «يونيتا»

واتخذت هذه المنظمة مدينة لوزاكا عاصمة زامبيا مقرا لها بقيادة جوناس سافمبى ، الذى كان يشغل منصب وزير خارجية حكومة المنفى حتى ١٦ يوليو ١٩٦٤ وهو من قبائل اوفيمبوندو الجنوبية وقد انشق نتيجة تحيز روبرتو ومحاباته لقبائل باكونجو فى شمال أنجولا كما انه عارض انضمام جناح داكروز المنشق من حركة مبلا الى حكومة المنفى ولم تعترف منظمة الوحدة الافريقية بهذه المنظمة .

ثانيا : منظمات الحركة الوطنية فى موزمبيق :

شهد عام ١٩٦٠ بداية تكوين منظمات للحركة الوطنية خارج البلاد، فى سالسبورى . دار السلام ، ممباسا ، كمبالا ، لوساكا ، بلانتير . وكان أول تنظيم وطنى تكون خارج موزمبيق اقامه الوطنيون الذين يعملون فى روديسيا فى الثانى من اكتوبر ١٩٦٠ تحت اسم UDENAMO الاتحاد الديمقراطى القومى لموزمبيق ، ونقلت قيادة التنظيم الى دار السلام فى ابريل ١٩٦١ . وثانى تنظيم وطنى اقامه مواطنو موزمبيق فى ممباسا « بكينيا » فى فبراير ١٩٦١ تحت اسم MANU « مانو » اتحاد موزمبيق الافريقى القومى ، وذلك بادماج عدة جماعات صغيرة من بينها اتحاد قبائل ماكوندى فى شمال موزمبيق وتنجانيقا . ونقلت حركة « مانو » الى دار السلام بعد حصول تنجانيقا على الاستقلال . وثالث تنظيم شكله زعماء اقليم تيت المطرودون الى مالاوى ، تحت اسم « يونامى » UNAMI الاتحاد القومى الافريقى لموزمبيق المستقلة ، الذى نقل قيادته ايضا الى دار السلام عام ١٩٦١.

وفى يونيو ١٩٦٢ تشكلت جبهة تحرير موزمبيق FRELIMO بادماج الثلاثة تنظيمات السابقة وهى يودينامو ، يونامى ، تحت قيادة د. ادواردو موندلانى احد القلائل الذين تعلموا فى الخارج وكان يعمل استاذا للدراسات الاجتماعية بجامعة سيراكوز الامريكية ثم عاد عام ١٩٦١ الى دار السلام . ومنذ البداية تعرضت فريليمو لعدة انشقاقات داخلية ، من اهمها استبعاد هلومولوجوامبى احد مؤسسى حركة يودينامو بعد أن اتهمته أول حكومة لتنجانيقا بعد الاستقلال

بانه عميل للبرتغاليين . وغادر جوامبى دار السلام الى كمبالا واعاد تكوين حركة يودينامو تحت اسم « يوينامو — مونوموتابا » فى منتصف ١٩٦٢ تم طرد دافيد موندا السكرتير العام لفريليمو ونائبه مولد جوس جومانى ، اللذين اعلنا فى القاهرة فى مايو ١٩٦٣ تكوين حركة اخرى ليودينامو تحت اسم « يودينامو — موزمبيق » . وبالمثل فعند استبعاد مائيو ممولى امين صندوق فريليمو من دار السلام فانه اعاد تنظيم حركة « مانو »

ثم تأسست فى كمبالا « الجبهة المتحدة لموزمبيق الشعبية الافريقية ضد الاستعمار « فونيبامو » FUNIPAMO بيقادة ممولى وجوامبى وسياستنى سيكوكى الممثل الرسمى لمؤتمر موزمبيق الافريقى القومى « مانكو » MANCO . وعندما تم طرد ستة من اعداء اللجنة المركزية لفريليمو فى العام التالى فانهم شكلوا حركة جديدة باسم « المجلس الثورى لموزمبيق »

وفى بداية ١٩٦٥ اتحدت كل من حركتى مورينو ويودينامو ، وفى منتصف يونيو من العام نفسه تكونت « اللجنة الثورية لموزمبيق » COREMO بادماج خمس حركات هى « يودينيامو — مونوموتابا » ، « يودينامو — موزمبيق » ، « مانو » ، « مانكو يونامى » وقد تعرضت حركة كوريمو ايضا لعدة انشقاقات داخلية واعيد تنظيم كوريمو فى مؤتمر الحزب فى مايو ١٩٦٦ عندما تسلمت القيادة لجنة تنفيذية جديدة من الشباب الذى يتراوح عمره فى حدود ٣٣ عاما برئاسة بولوجومانى الذى اكتسب خبرته السياسية الاولى خلال العمل مع الموزمبيقيين فى جنوب افريقيا .

وهكذا انصهرت كل تنظيمات الحركة الوطنية فى تنظيمين رئيسيين هما فريليمو ، كوريمو ، اذا استثنينا بعض الحركات الوطنية الاخرى التى لم تترك بصمات مؤثرة على مسيرة الحركة الوطنية .

وقبل عام ١٩٦٤ فان كل هذه الحركات على اختلاف تنظيماتها كانت تستهدف تحقيق الاستقلال بالطرق السلمية وكان يوم الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٤ هو الحد الفاصل بين المرحلة الاولى وبين المرحلة الثانية من تطور حركة التحرير الوطنى وهى مرحلة الثورة المسلحة وحرب العصابات ضد القوات البرتغالية فى موزمبيق التى قادتها كل من حركتى فريليمو وكوريمو .

ثالثا : منظمات الحركة الوطنية فى غينيا بيساو :

تكاد تنحصر منظمات الحركة الوطنية فى غينيا بيساو فى منظمتين رئيسيتين هما : الحزب الافريقى لاستقلال غينيا وجزر الرأس الاخضر PIAGC «بياجك» : جبهة النضال من أجل الاستقلال الوطنى لغينيا البرتغالية FLING

وكان الحزب الافريقى لاستقلال غينيا وجزر كاب فيرد «بياجك» اول تنظيم سياسى شهدته غينيا بيساو عام ١٩٥٦ . وتشكل الحزب من البرجوازية الصغيرة «موظفو الخدمة المدنية والتجار» وعناصر من الافريقيين «المستوعبين» الذين غالبا ما تلقواتعليمهم فى مدارس وجامعات البرتغال . وتزعم الحزب املكار كابرال المهندس الزراعى الذى ينتمى الى فئات «المولدين» من سكان جزر كاب فيرد . وقد حصل على شهادته الجامعية من لشبونة عام ١٩٥٠ وخدم الحكومة البرتغالية فى غينيا وانجولا . وفى منتصف الخمسينات لجأ الى غينيا كمنفى اختيارى له مع عدد من سكان جزر كاب فيرد .

وفى داكار بالسنغال تشكلت عام ١٩٥٩ حركة وطنية أخرى تحت اسم «جبهة تحرير غينيا البرتغالية وكاب فيرد FLGC بقيادة هنرى لابرى وشملت الحركة ثلاثين الفا من المهاجرين من جزر كاب فيرد واقلية من المنفيين من غينيا بيساو .

وفى عام ١٩٦٠ وصل املكار كابرال الى كوناكرى وبدأ عملية استقطاب وتعبئة للعناصر المهاجرة هناك ، وانشأ فى يوليو ١٩٦٠ حركة تحرير غينيا وكاب فيرد MLGCV وجعلها تابعةلحركة «بياجك» . وقد ضمت الحركة اللاجئين فى كوناكرى وداكار .

وفى الوقت نفسه انشأ فرانسو مندى كانكويلا زعيم قبيلة مانجوكو حركة منافسه تحت اسم حركة تحرير غينيا MLG وقد عاش فرانسوا اكثر سنين شبابه فى السنغال ، ولم يكن لهذه الحركة قاعدة شعبية تذكر ، ولكنها كانت تنال تأييد حكومة السنغال ، وكان بعض اعضائها يشغلون مناصب عليا فى الادارة البرتغالية .

وعندما شعر كابرال بتفكك تنظيمه MLGCV اشترك مع هنرى لابرى وبعض الشخصيات المنفية الاخرى فى تشكيل «الجبهة

المتحدة لتحرير غينيا وكاب فيرد FUL وذلك فى يوليو ١٩٦١.
ولكن سرعان ما دابت فيها الخلافات الشخصية حول سياسة الجبهة.
كما قامت حركة MLG بوشاية جبهة FUL لدى السلطات السنغالية بتهمة التخريب ، فقام البوليس السنغالى بعمليات اعتقال للاعضاء المنتمين لحزب املكار كابرال ومن بينهم رافائيل باروسا رئيس اللجنة المركزية لحزب « بياجك » فى بيساو . وقد اعتقل فى ١٢ مارس ١٩٦٢ وحجز لمدة ثمانية عشر شهرا ثم حددت اقامته فى منزل بعد ذلك واستطاع كابرال اقناع السلطات السنغالية بالافراج عن المعتقلين من حزبه وتوجهوا الى كوناكرى واعادوا تنظيم حزب « بياجك » ثم عادوا الى غيبيا بيساو استعدادا لبدء عمليات حرب العصابات .

وشهدت السنوات التالية عملية استقطاب للحركة الوطنية الصغيرة المنافسة لحزب « بياجك » فقد اتحدت حركة MLG بزعامة فرانسا مندى مع حركة قبائل ماندنجو الشرقية فى داكار المسماه بـ RDAG التحالف الديمقراطى الافريقى لغينيا البرتغالية » ؛ وظهرت بذلك جبهة جديدة باسم FLG جبهة تحرير غينيا ، التى انضمت اليها بعد ذلك عدة تنظيمات اخرى صغيرة .

وهكذا تبلورت منظمات الحركة الوطنية فى تنظيمين رئيسيين هما حزب « بياجك » بزعامة املكار كابرال ، وجبهة فلنج وتولى زعامتها بنجامين نبتوبول .

واذا كانت اهمية التنظيم السياسى ترجع الى دوره فى حركة التحرير المسلح فليس هناك خلاف على من قاد الثورة المسلحة فى غينيا بيساو حيث كان حزب « بياجك » بتنظيماته فى المدن والقرى وبالالاف المدربة والمسلحة من رجال العصابات والمليشيا التابعة له ؛ الحزب الثورى الوحيد الذى واصل النضال المسلح ضد الوجود البرتغالى .

• • •

النظرة العامة لتجربة حركة التحرير فى المستعمرات البرتغالية منذ تشكيل منظماتها السياسية فى الخمسينات تحدد بوضوح مسار الحركة واتجاهاتها المشتركة ؛ كما ترصد فى الوقت نفسه القضايا

المشتركة التى واجهت الحركة فى ممارستها لنشاطها السياسى والعسكرى .

ومن الاتجاهات المشتركة نذكر مايلى

ـ وحدة الصف والتنسيق بين حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو بصفة عامة ومن مظاهر ذلك قيام منظمة « مؤتمر المنظمات الوطنية بالمستعمرات البرتغالية C.O.N.C.P. التى عقدت مؤتمرها الاول فى الدار البيضاء فيما بين ١٣ ، ٢٠ ابريل ١٩٦١ وتقوم المنظمة بتنظيم الاعلام الخارجى وتنسيق التمثيل المشترك فى المحافل الدولية ولديها بعثات دبلوماسية دائمة فى الخارج .

ـ البناء الاجتماعى فى المناطق المحررة فى كل من انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو حيث تم بناء المدارس وزراعة الاراضى واقامة الخدمات المختلفة .

ـ اعتماد حركات التحرير على انواع عديدة من المساعدات الخارجية وفى مقدمتها مساعدات الدول الافريقيةالمستقلة ومساعدات لجنة تحرير افريقيا ومساعدات الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية فى اوروبا وكذا الصين وكوبا . اما مساعدات الدول الغربية فهى اساسا مساعدات انسانية . وتسعى كل حركات التحرير الى زيادة هذه المساعدات وغالبا ما تعتمد فى ذلك على اتجاهاتها السياسية وعموما تبدى كل حركات التحرير استعدادها لقبول المساعدات من كل المصادر ايا كانت ايديولوجية هذه المصادر .

اما القضايا المشتركة فيمكن تلخيصها فيما يلى :

ـ ظاهرة الاستقطاب فى صفوف حركات التحرير داخل كل اقليم . واتضح من العرض السابق تعدد الاحزاب والمنظمات فى كل من انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . وكثيرا ما قامت منظمة الوحدة الافريقية ببذل مساعيها للتوفيق بين حركات التحرير داخل كل اقليم .

ـ تحالف النظم الاستعمارية والعنصرية فى افريقيا : وقد شكل هذا تحديا أمام حركات التحرير فى كلمن انجولا وموزمبيق لوقوعهما فى الثلث الجنوبى للقارة . وقامت الحكومة البيضاء فى كل من جنوب افريقيا وروديسيا بمساعدة السلطات البرتغالية فى مواجهة نشاط حركات التحرير . ولقد لفتت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٦

ديسمبر ١٩٦٧ انتباه الدول من جديد الى « التحالف بين البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا » .

ـ تحدى الاستعمار الجديد واستغلال موارد المستعمرات : حيث تمتع راس المال الاجنبى والاحتكارات الامبريالية بدور كبير فى استخراج ثروات انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو نظرا لنقص راس المال الاستثمارى وضعف الوسائل التكنولوجية البرتغالية . ومن ثم ارتبطت مصالح هذه الاحتكارات بالوجود الدائم للاستعمار البرتغالى وشكل هذا تحديا جديدا امام حركات التحرير الافريقية .

ـ الخلاف الصينى السوفيتى : وترك هذا الخلاف الايديولوجى بصماته على مسار حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية . وعلى سبيل المثال فقد ايدت الصين فى انجولا اتحاد شعوب انجولا ثم الجبهة الوطنية لتحرير انجولا وفضلتها على الحركة الشعبية لتحرير أنجولا « مبلا » المنافسة . أما فى موزمبيق فايدت الصين أقوى الحركات الموجودة وهى جبهة تحرير موزمبيق « فريليمو » وهى نفس المنظمة التى يؤيدها الاتحاد السوفيتى والتى قررت منظمة الوحدة الافريقية تأييدها منذ عام ١٩٦٤ . اما فى غينيا بيساو فايدت الصين حزب الاستقلال الافريقى « بياجك » .

الفصـل الثانى

الدبلوماسية المصرية وادانـة الاستعمار البرتغالى

العلاقات المصرية البرتغالية حتى عام ١٩٦٣

اقيم اول تمثيل دبلوماسى بين مصر والبرتغال على مستوى مفوضية فيما بين الحربين وتم رفع التمثيل الى درجة سفارة فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ « توثيقا للعلاقات الطيبة بين البلدين » على حد تعبير بيان وزارة الخارجية المصرية الذى صدر فى اليوم نفسه «١» وفى الشهر التالى « يناير ١٩٦٠ » تم تبادل السفراء بين البلدين .

ويمكن تبرير احتفاظ مصر بعلاقات طيبة مع البرتغال ، رغم كونها دولة استعمارية وعضو فى حلف شمال الاطلنطى الى موقف البرتغال « الحيادى » من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وعدم اعتراف البرتغال بدولة اسرائيل .

واتضح موقف البرتغال الحيادى من العدوان الثلاثى من امتناع مندوب البرتغال عن التصويت على معظم قرارات الجمعية العـامة للامم المتحدة بشأن وقف اطلاق النار ، وانشاء قوات الطوارىء الدولية ، ودعم هذه القوات .

أما بشأن عدم اعتراف البرتغال بدولة اسرائيل فقد كانت كل من البرتغال واسبانيا الدولتان الاوربيتان الوحيدتان اللتان لم تعترفا اعترافا رسميا بدولة اسرائيل ولذا حرصت مصر والدول العربية الاخرى على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كل منهما ، رغم انتهـاج مصر سياسة تختلف اختلافا جذريا عن سياسة كل منهما فالاولى

---

(١) انسحبت اسبانيا من اقليم افنى فى يوليو ١٩٦٩ كما قامت اسبانيا بالانسحاب من الصـحراء المسـماه بالاسبانية فى فبراير ١٩٧٦ .

« اسبانيا » ظلت تحتفظ ببقايا مستعمراتها فى الوطن العربى وافريقيا والاخرى تنتهج سياسة استعمارية متشددة فى مستعمراتها الافريقية فى ظل سياسة رئيسها سالازار .

وكان موقف مصر التحررى ومساندتها لحركات التحرير الافريقية فى المستعمرات البرتغالية منذ الخمسينات سببا فى تلميح البرتغال من آن لاخر بانها قد تعيد النظر فى عدم اعترافها باسرائيل اذا استمرت الحملات الاعلامية المصرية ضد السياسة البرتغالية .

اما العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والبرتغال فقد شهدت تطورا نسبيا منذ عام ١٩٥٤ .

ورغم هذا كله فان صادرات مصر الى البرتغال كانت تنحصر فى بعض الكميات من القطن الخام وبعض السلع الاخرى كالارز والفول السودانى وقد بلغت جملة الصادرات عام ١٩٦١ : ٥ر٦٣٧ الف جنيه ثم هبطت عام ١٩٦٢ الى ٢٢٤ الف جنيه بينما كانت الواردات ١٣٦ الف جنيه عام ١٩٦١ هبطت الى ١١٢ الف جنيه عام ١٩٦١ ومعنى هذا ان الميزان التجارى وان كان فى صالح مصر الا ان حجم التجارة بين البلدين لايحمل تاثيرا يذكر فى هيكل التجارة الخارجية لكل منهما فقد شكلت الصادرات المصرية الى البرتغال آنذاك نحو ٤ر. فى المائة من مجمل الصادرات المصرية الى الخارج بينما شكلت الواردات من البرتغال نحو ١ر. فى المائة من مجمل الواردات الى مصر من الخارج .

اما حركة الملاحة الجوية فكانت ضئيلة نظرا لعدم وجود اتفاقيات لتنظيم النقل الجوى بين مصر والبرتغال كما لم يكن هناك خطوط منتظمة او غير منتظمة بين البلدين ومن ثم فلم توجد حركة طيران تذكر بين القاهرة ولشبونة .

واما الملاحة البحرية فان ثلاثة خطوط من سبعة خطوط ملاحية مصرية كانت تمر بالبرتغال واولها خط كندا وجميع بواخر هذا الخط كانت ترسو فى ميناء لشبونة بصفة منتظمة فى طريقها الى كندا وذلك للتموين والخطان الاخران هما خط انجلترا وخط شمال اوروبا وبواخر هذين الخطين وان كانت لا ترسو فى ميناء لشبونة « اذ ليس داخلا ضمن خطوطها المنتظمة » الا انها كانت ترسو فيه اذا كانت تحمل بضائع مرسلة الى البرتغال او لحمل بضائع من البرتغال الى بلاد اخرى .

وفضلا عن التجارة مع البرتغال سجلت المصادر الاحصائية فى مصر ايضا تعامل مصر التجارى مع كل المستعمرات البرتغالية فى افريقيا خاصة انجولا . وبلغت الصادرات المصرية ١٣٨ الف جنيه مقابل ٢٩٩ الف جنيه واردات عام ١٩٦١ ومع موزمبيق بلغت الصادرات المصرية اليها ١٠٨ الف جنيه مقابل ١٠٠ الف جنيه واردات منها عام ١٩٦١ .

وبالنسبة للعلاقات الثقافية بين مصر والبرتغال فقد كانت معدومة تماما فلم يوقع بينهما اية معاهدات او اتفاقات ثقافيـة ولم يكن لاى منهما مكتب او مراكز او مؤسسات علمية او تعليمية سواء فى القاهرة او لشبونة . كما لم تتبادل الدولتان المنح الدراسية او ايفاد الطلبة . وربما كان الاثر الوحيد للثقافة العربية فى البرتغال هو وجود عدد لا باس به من المهتمين بالدراسات والتاريخ العـربى وآثار العرب بالبرتغال نظرا للميراث العربى الاسلامى هناك

الدبلوماسـية المصـرية وادانـة الاستعمار البرتغالى فى الامم المتحدة

بالرغم من اهتمام الامم المتحدة منذ انشائها بقضايا الاستعمار الاوروبى فى افريقيا فانها حتى اوائل الستينات لم تحرز سوى نجاح ضئيل للغاية بشان الاقاليم الافريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالى وذلك لان البرتغال اعلنت منذ بداية سنوات الخمسـينات « ان مقاطعاتها فيما وراء البحار » هى جزء لا يتجزأ من التراب البرتغالى الوطنى ورفضت البرتغال دائما « اى صورة للتدخل فى شـئون مستعمراتها » ، ومن قبل ذلك رفضت البرتغال تسجيل المستعمرات الافريقية لدى اجهزة الامم المتحدة ضمن الاقاليم غير المتمعتة بالحكم الذاتى او تقديم معلومات للمجتمع الدولى عـن ادارتـها لتلك المستعمرات .

وكان جماعة من الانجوليين ـ زاد عددهم على الخمسمائة ـ قد بادروا عام ١٩٥٢ بتقديم عريضة الى الامم المتحدة يشكون فيها من سوء معاملة السلطات البرتغالية للاهالى الاصليين ،ويطلبون من الامم المتحدة اتخاذ خطوات لانهاء الحكم البرتغالى هناك .ولكن مناقشة وضع الاقاليم والظروف السائدة فيها لم تبدأ فى اللجنة الرابعة للجمعية

العامة للامم المتحدة الا بعد ان انضمت البرتغال الى الامم المتحدة فى عام ١٩٥٥ .

وحتى بداية نشوب حرب التحرير الوطنى فى انجولا فى مارس ١٩٦١ لم تكن الامم المتحدة قد اتخذت خطوة ما نحو تغيير الاوضاع القائمة فى المستعمرات البرتغالية ولكن مع نشوب الاضطرابات فى انجولا طلبت مجموعة من الدول الافريقية والاسيوية عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لمعالجة « الازمة » القائمة فى انجولا على اساس ان التطورات الاخيرة هناك تجعل من الضرورى العمل فى الحال على منع حدوث مزيد من التدهور فى الحقوق والامتيازات الانسانية . وقد وافق مجلس الامن على الطلب برغم احتجاجات البرتغال واجتمع فيما بين ١٠ ، ١٥ مارس ١٩٦١ .

واتخذت مصر موقفا متشددا ضد الاستعمار البرتغالى منذ بداية مناقشة القضية للمرة الاولى فى مجلس الامن . وكانت مصر من بين الدول التى اوضحت ان الحكومة البرتغالية قد قررت تعسفيا ومن جانبها وحدها ان انجولا هى جزء لا يتجزا من البرتغال بدون استشارة الشعب الانجولى لتحديد ما اذا كان موافقا على هذا الاندماج . وقال مندوب مصر ايضا : ان « الاسطورة القضائية » للبرتغال التى تزعم ان الاقاليم هى مقاطعات يجب الا تعوق بحث المجلس للمسالة .

واشتركت مصر مع كل من سيلان وليبيريا فى تقديم مشروع قرار يدعو البرتغال الى النظر بصفة عاجلة فى اتخاذ اجراءات والقيام باصلاحيات فى انجولاتستهدف تطبيق القرار ١٥١٤ «١٥» الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ « وهو قرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » كما نص مشروع القرار على تعيين لجنة فرعية لشئون انجولا لبحث الموقف . وقد رفض مشروع القرار هذا لعدم حصوله على غالبية الاصوات اللازمة .

وفى ٣ ابريل ١٩٦١ عادت ٣٦ دولة افريقية آسيوية ومنها مصر فى الجمعية العامة للامم المتحدة لتقديم مشروع قرار شبيه بالقرار الذى رفض فى مجلس الامن وتم اقراره فى ٢٠ ابريل ١٩٦١ باغلبية ٧٣ صوتا ومعارضة اسبانيا وجنوب افريقيا ولم يحظ هذا القرار بموافقة دول المعسكر الشرقى فحسب ، وانما بموافقة عدد من الدول الاوربية مثل ايطاليا والولايات المتحدة

وازاء تطور الاضطرابات والاحداث فى انجولا ، عاد مجلس الامن للانعقاد فى يونيو ١٩٦١ وتقدمت مصر ، ليبيريا ، سيلان فى ٦ يونيو ١٩٦١ مشروع قرار الى المجلس يعبر عن الاستنكار العميق لحوادث القتل الواسعةالنطاق وغيرها من اجراءات القمع الشديد فى انجولا ، ويذكران ذلك الموقف هوسبب للاحتكاك الدولى الان وفى المستقبل ، وتهديد للسلام والامن الدوليين . ومن بين ما استهدف مشروع القرار اعادة تأكيد قرار الجمعية العامةالصادر فى ٢٠ابريل ١٩٦١ ومطالبة البرتغال العمل بموجب ذلك القرار . كما نص على دعوة اللجنة الفرعية لشئون انجولا الى اداء المهمة الموكلة اليها بلا ابطاء ، والى تقديم تقرير الى مجلس الامن والجمعية العامة فى اقرب وقت ممكن . ونص مشروع القرار أيضا على مطالبة السلطات البرتغالية بالاقلاع فورا عن اجراءات القمع وتقديم كل التسهيلات الى اللجنة لتمكينها من اداء عملها .

واقر مجلس الامن مشروع القرار هذا فى السادس من يونيو ١٩٦١ « بعد الموافقة على تعديلين قدمتهما شيلى » بموافقة تسعة اصوات ضد لا شىء وامتناع صوتين عن التصويت هما فرنسا والملكة المتحدة . واعرب القرار عن الامل فى العثور على اى حل سلمى لمشكلة انجولا وفقا لميثاق الامم المتحدة . كما نص القرار كذلك على ان الموقف ليس فقط فى انجولا ولكن فى الاقاليم البرتغالية ككل يعكر السلام والأمن الدوليين .

وفى ٣٠ يناير ١٩٦٢ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السادسة عشرة المستأنفة على مشروع القرار الذى تقدمت به ٤٥ دولة افريقية وآسيوية ومنها مصر بحق شعب أنجولا فى تقرير مصيره واستقلاله وحظى القرار بموافقة ٩٩ صوتا ضد صوتين « جنوب افريقيا واسبانيا » مع امتناع دولة واحدة عن التصويت « فرنسا» واحالت الجمعية العامة بناء على القرار السابق النتائج التى توصلت اليها اللجنة الفرعية الى البرتغال للنظر فيها على وجه السرعة وتطبيقها على نحو فعال كما طلبت الجمعية العامة فى قرارها الى ثلاثة من الاجهزة المساعدة للامم المتحدة أن تفحص مختلف جوانب مسألة الاقاليم التى تتولى البرتغال ادارتها وتقديم تقارير عنها وهى :

ا ـ اللجنة الخاصة لشئون الاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية التى كانت مهمتها الرئيسية هى جمع المعلومات المتوفرة عن جميع الاقاليم لتمكين الجمعية العامة من تقرير مدى امتثال البرتغال لالتزاماتها طبقا للفصل الحادى عشر من الميثاق .

ب ـ اللجنة الخاصة لشئون الموقف فيما يتعلق بتطبيق الاعلان بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، التى كانت المهمة المكلفة بادائها تربطها بعمل الهيئتين الاخريين .

جـ ـ اللجنة الفرعية لشئون انجولا التى شكلها مجلس الامن بناء على طلب مصر وليبيريا وسيلان لكى تقدم تقارير عن الموقف من حيث تأثيره المحتمل على السلام والامن الدوليين .

وفى الدورة ١٨ للجمعية العامة للامم المتحدة تم بحث المسألة فى ثمانى جلسات عقدتها فى ٢٩ نوفمبر ، وفى ٥ ، ٦ ، ١٨ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ وبناء على قرار اللجنة الخاصة لشئون الاقاليم الخاصة بالادارة البرتغالية أتخذت الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ قرارها رقم ١٨٠٧ «١٧» ادانت فيه موقف البرتغال وحثها على اتخاذ خمس خطوات للاعتراف بحق الاقاليم فى تقرير المصير والاستقلال ووقف جميع اعمال القمع واعلان العفو السياسى غير المشروط واقامة ظروف تسمح للاحزاب السياسية من اجل نقل السلطة الى مؤسسات نيابية ونتيجة انتخابات حرة ومنح الاستقلال على الفور بعد ذلك لجميع الاقاليم . وبالاضافة الى ذلك طلبت الجمعية العامة الى لجنة تصفية الاستعمار أن تعطى اولوية قصوى لبحث الموقف فى الاقاليم ، ودعت الى حمل البرتغال على الوفاء بالتزاماتها ، ودعت الدول الى منع بيع وتسليم الاسلحة والمهمات العسكرية الى البرتغال ، وطلبت من مجلس الامن أن يتخذ جميع التدابير المناسبة لتأمين امتثال البرتغال لالتزاماتها « القرار ١٨٠٧ » .

وفى ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا اخر رقم ١٨١٩ « ١٧ » بناء على تقرير لجنة تصفية الاستعمار وتقرير اللجنة الفرعية لشئون الموقف فى انجولا وطالب القرار باتخاذ الخطوات الخمس السابق الاشارة اليها التى نص عليها قرار رقم ١٨٠٧ «١٧» الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ وكانت اللجنة الفرعية لشئون الموقف فى انجولا قد زارت الاقاليم المجاورة للمستعمرات البرتغالية . وتوقفت فى القاهرة فى ١١ مايو ١٩٦٢ واجرت محادثات

مع المسئولين فى وزارة الخارجية المصرية واشار رئيس اللجنة الى اهمية الدور الذى تلعبه القاهرة خاصة في وسائل تصفية الاستعمار والذى من اجله راوا التوقف فى القاهرة لاستطلاع راى المسئولين فيهـــا .

وبدلا من تنفيذ قرارات الامم المتحدة لجأت الحكومة البرتغالية الى ادخال بعض التغييرات والاصلاحات في اقاليمها عامى ١٩٦٣، ١٩٦٤ طمعا فى استقرار الاوضاع فيها . الا ان لجنة تصفية الإستعمار انتقدت الاصلاحات واعتبرتها كحد ادنى وانها لم تحدث اية تغييرات هامة فى سلطات اجهزة الحكومة البرتغالية في التشريع للاقاليم .

وبناء على طلب ٣٢ دولة افريقية « من بينها مصر » انعقد مجلس الامن فى ٢٢ يوليو ١٩٦٣ وبحث قضية الاستعمار البرتغالى ككل واتخـــذ المجلس فى ٣١ يوليـــو ١٩٦٣ قـــرارا بموافقـــة ثمانية من اعضائه واعتراض لاشىء مع امتناع ٣ عن التصـــويت « فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة » واعلن فيه ان الموقف فـى الاقاليم « يشكل قلقا خطيرا على السلام والامن فى افريقيا » ووجه القرار دعوة عاجلة الى البرتغال لان تتخذ الخطوات الخمس المحدده في قرار الجمعية العامة رقم ١٨٠٧ «١٧» الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ والتى تتضمن الاعتراف بحق سكان الاقاليم فى تقرير المصير والاستقلال كما اكد القرار ان سياسة البرتغال القائمة على ان الاقاليم هى جزء لا يتجزأ من البرتغال الرئيسية تخالف الميثاق وقرارات الامم المتحدة فى هذا الشان . واستنكر رفض البرتغال تطبيق هذه القرارات وطلب الى السكرتير العام تقديم اية مساعدة يراها ضرورية لضمان تطبيق القرارات السابقة . وطالب القرار ايضا بان تمتنع جميع الدول عن تقديم اية مساعدة للبرتغال من شانها ان تمكنها من مواصلة اعمال القمع التى تقوم بها فى الاقاليم . كما طالب القرار ايضا بان تتخذ الدول الاعضاء كافة التدابير لمنع بيع وتوريد المعدات الحربية للبرتغال .

وكان هذا القرار هو الاول في حشد من قرارات الامم المتحـــدة صدرت لمحاولة عرقلة جهود البرتغال الحربية بواسطة مطالبة الدول بمنع المعونة عنها هذا وان كان مجلس الامن لم ينص فى قراره هذا على ان اعتبار قضية الاستعمار البرتغالى فى افريقيا « تهديدا » حقيقيا للسلام والامن فى القارة ، بل راى فى تلك الازمة توترا ينذر بحظر محتمل .

وفى اثناء بحث القضية فى اللجنة الرابعة بالجمعية العامة للامم المتحدة فى الدورة ١٨ طالب مندوب مصر بضرورة انعقاد مجلس الامن فورا لاتخاذ التدابير المنصوص عليها فى الميثاق لمواجهة رفض البرتغال تنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الامن . كما تضمن بيان مندوب مصر الرد على الرئيس البرتغالى سالازار ازاء تهجمه على مصر فى خطابه بتاريخ ١٢ اغسطس ١٩٦٣ بشأن مقاطعة مصر للبرتغال .

وفى كلمته امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٠ اكتوبر ١٩٦٣ اعرب وزير خارجية مصر عن امله فى ان تصحو البرتغال مع الفجر الجديد ليومنا هذا وان تسترد مستعمراتها الافريقية استقلالها .

وعلى اثر اخفاق المباحثات التى جرت بين المسئولين البرتغاليين وممثل الدول الافريقية فى نيويورك بناء على اتصالات واشراف الامم المتحدة ، اكد مجلس الامن فى ١١ ديسمبر ١٩٦٣ من جديد تفسير حق تقرير المصير كما ورد فى اعلان الجمعية العامة عن تصفية الاستعمار كالاتى : « لجميع الشعوب الحق فى تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسى وتسعى بحرية الى تحقيق نموها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى »

وواصلت هيئات الامم المتحدة فى الاعوام التالية القيام بالاجراءات الرامية الى عزل البرتغال عن طريق حرمانها من المساعدة العسكرية والاقتصادية وكذلك شهدت هذه الفترة توجيه اتهامات عديدة الى البرتغال بانتهاك السيادة الاقليمية للدول الافريقية . كما سافرت لجنة تصفية الاستعمار الى افريقيا عام ١٩٦٥ واستمعت الى اقوال عدد من مقدمى العرائض من الاقاليم البرتغالية .

وبناء على رغبة ٣٢ دولة افريقية « من بينها مصر » » اجتمع مجلس الامن فى نوفمبر ١٩٦٥ للنظر من جديد فى الموقف فى الاقاليم البرتغالية واقر المجلس فى ٢٣ نوفمبر قرارا اكد لاول مرة ان الموقف الناجم عن سياسات البرتغال « سواء فيما يتعلق بالاهالى الافريقيين فى مستعمراتها وبالدول المجاورة يسبب تعكيرا خطيرا للسلام والامن الدوليين » وفى الشهر التالى « ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ » اقرت الجمعية العامة قرارا اعادت فيه تسجيل عدد من النصوص التى تضمنتها قرارات سابقة ، فضلا عن مطالبة جميع الدول بمنع رعاياها من القيام بنشاطات اقتصادية تعرقل تحقيق الحرية والاستقلال

فى الاقاليم كما حثت الجمعية العامة الدول الاعضاء على قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغال واغلاق موانيها فى وجه السفن البرتغالية . ومنع سفنها من دخول موانىء البرتغال او اقلاعها وحرمان تسهيلات الهبوط والعبور للطائرات البرتغالية وفرض المقاطعة التجارية الكاملة عى البرتغال .

وفى عام ١٩٦٦ اشتد قلق الجمعية العامة للامم المتحدة من جراء ما تلقته من تقارير عن نمو التعاون بين البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا . ودعت الدول الى الاحجام عن تقديم اية مساعدة الى هذا التحالف .

وفى اغسطس ١٩٦٦ بلغت مصر السكرتير العام للامم المتحدة انها تعترف بحق شعوب مستعمرات البرتغال فى الحرية والاستقلال وبشرعية نضال هذه الشعوب فى سبيل حريتها وانها مستعدة لتاييد جميع الاجراءات التى تستهدف القضاء التام على الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره ، وانها قطعت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية ولم تقدم الى البرتغال اية اسلحة ومعدات حربية لاستخدامها ضد المناضلين عن حريتهم فى مستعمرات البرتغال .

وفى العام التالى « ١٩٦٧ » اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات بشان نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التى تعرقل تصفية الاستعمار واوصت بان تتخذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية تدابير عاجلة وفعالة لمساعدة الشعوب التى تكافح من اجل تحريرها ومنها شعوب الاقاليم البرتغالية .

وكانت مصر قد لعبت دورا بارزا فى مؤتمرات الوكالات المتخصصة بشان ادانة الاستعمار البرتغالى وعزله دوليا .

الدبلوماسية المصرية وقضية الاستعمار البرتغالى فى منظمة الوحدة الافريقية

رغم انه لم ينص بالذات على المستعمرات البرتغالية فى اعمال مؤتمر الدول الافريقية الاسيوية فى باندوج فى ابريل ١٩٥٥ الا انه لاشك ينطبق عليها ما اورده المؤتمر فى قراراته عن حقوق الانسان وتقرير المصير ومشاكل الشعوب غير المستقلة والشرور الناجمة عن اخضاع الشعوب للسيطرة الاجنبية والاستغلال .

وبينما نجد اغفالا لقضية المستعمرات البرتغالية من مؤتمرات الحكومات الافريقية المستقلة فيما بين ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ نلاحظ ان مؤتمرات الشعوب الافريقية قد اولت هذه القضية اهتماما ملحوظا ففى مؤتمر جميع شعوب افريقيا فى اكرا « ٥ ــ ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ » اورد القرار الاول بشان الامبريالية والاستعمار اشارات واضحة الى الاقاليم التى يحكم فيها الوطنيون الافريقيون باجانب اقاموا نهائيا فى افريقيا ومنها انجولا وموزمبيق وفى المؤتمر الثانى لجميع شعوب افريقيا « تونس ٢٥ ــ ٣٠ يناير ١٩٦٠ » صدر للمرة الاولى قرار مستقل بشان المستعمرات البرتغالية وندد بالقمع المنظم الذى يكتم انفاس الحركات الوطنية وطالب بالاستقلال واطــلاق سراح المسجونين السياسيين فى انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية وساوتومى وكيب فيرد . وفى المؤتمر الثالث بالقاهرة « ٢٣ ــ ٣١ مارس ١٩٦١ » صدرت اقوى قرارات آنذاك بشان المستعمرات البرتغالية حيث خص المؤتمر كلا من انجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية وجزر كيب فيرد بقرار مستقل .

وكان قيام منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ بداية مرحلة جديدة للعمل الافريقى المشترك فى مواجهة قضايا الاستعمار والعنصرية فى افريقيا ، وقد قرر مؤتمر اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣ قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الافريقية وحكومة البرتغال طالما تصر على موقفها « الحالى » من تصفية الاستعمار . وادخل المؤتمر الى قضية المستعمرات البرتغــــالية فكرة العقـــوبات الاقتصادية ضد البرتغال بمطالبته بمقاطعة فعالة للتجارة الخارجية للبرتغال عن طريق :

أ ــ منع استيراد البضائع من هذا البلد .

ب ــ اغلاق الموانىء والمطارات الافريقية فى وجه سفنها وطائراتها

جـ ــ منع طائرات هذا البلد من التحليق فـــوق اراضى جميـــع الدول الافريقية .

وعلق وزير خارجية البرتغال فى السادس من يونيو ١٩٦٣ على قرارات المؤتمر بانها لا تؤذى البرتغال لا فى تجارتها لانها تافهة مع الدول الافريقية ، ولا فى مواصلاتها لامكانها الاستغناء عن المطارات والموانىء الافريقية التى تستعملها .

وعلى اثر انعقاد مؤتمر اديس ابابا اخذت الدول الافريقية تبحث

فى تطبيق قرارات المؤتمر ومنها اثارة قضية الاستعمار البرتغالى فى مجلس الامن «١» وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الحكومة البرتغالية .

ولم يكن لمعظم الدول الافريقية آنذاك تمثيل دبلوماسى مع البرتغال وكانت السنغال قد قطعت علاقاتها السياسية مع حكومة لشبونة فى يوليو ١٩٦١ لقيام البرتغال بكثير من التحرشات العسكرية على الحدود السنغالية مع غينيا بيساو . وبقيت القنصلية البرتغالية بالعاصمة داكار . وقامت كل من الجزائر والحكومة الوطنية فى كينيا باغلاق القنصلية البرتغالية فى كل من الجزائر ونيروبى فى اوائل يونيو ١٩٦٣ . وقامت مصر بقطع علاقاتها السياسية مع البرتغال فى ٢٩ يونيو ١٩٦٣ ثم قامت اثيوبيا بقطع علاقاتها مع حكومة لشبونة بعد تبادل الرسائل بين الامبراطور هيلاسلاسى والرئيس سالازار . بينما اتخذت الكونغو ليوبولد فيل « زائير حاليا » موقفا اخر هو الاعتراف بحكومة انجولا فى المنفى كوسيلة للضغط نظرا لارتباط المصالح الاقتصادية مع البرتغال وكان رد الحكومة البرتغالية سحب القائم بالاعمال البرتغالى لدى ليوبولدفيل .

وفى اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورته الاولى بداكار « اغسطس ١٩٦٣ » قرر المجلس الاعتراف بحكومة انجولا فى المنفى برئاسة هولدن ودعا القرار الدول الافريقية الى الاعتراف بهذه الحكومة وقد اعترف عدد كبير من الدول الاعضاء بهذه الحكومة ومنها مصر .

وفى الدورة الاولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الافريقية بالقاهرة « يوليو ١٩٦٤ » استحوذت قضية المستعمرات البرتغالية على اهتمامات المؤتمر . واشار الرئيس عبد الناصر فى كلمته أمام المؤتمر الى جوانب من قضية المستعمرات البرتغالية ففى خطابه

«١» وفى هذا الصدد تقدم مندوبو ٣٢ دولة افريقية (ومنها مصر) فى الامم المتحدة بطلب الى مجلس الامن للنظر فى هذه القضية وعينت منظمة الوحدة الافريقية اربعة وزراء خارجية (هم وزراء كل من مدغشقر وتونس وليبيريا وسيراليون) للتحدث نيابة عن دول الافريقية امام المجلس الذى انعقد فى ٢٢ يوليو ١٩٦٣ وعقد عشر جلسات لهذا الغرض وكانت تلك اول مرة تبحث فيهـــا شــئون الاقاليم البرتغالية ككل فى المجلس .

بالجلسة الافتتاحية وجه التحية الى بعض قادة التحرير الذين يحضرون المؤتمر وخص بالذكر منهم « روبرت هولدن » قائلا : « ثم نمد ايدينا هنا الى روبرت هولدن رئيس حكومة انجولا الذي يجلس معنا هنا هو الاخر لاول مرة بعد ان اعترفت معظم دول المنظمة الافريقية بحكومته قيادة شرعية لنضال الشعب الانجولى الباسل ضد آخر معاقل السيطرة الاستعمارية السافرة على ارض القارة »

واثير فى هذه الدورة ايضا موضوع تعدد الحركات التحررية فى انجولا وقرر المؤتمر تشكيل لجنة ثلاثية من غانا والكونغو برازافيل ومصر لمحاولة توحيد جهود حركة MPLA وحكومة انجولا فى المنفى «٢» GRAE هذا وقد ادان المؤتمر فى قراراته البرتغال لرفضها باصرار الاعتراف بحق الشعوب التى تحت حكمها فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال وادانتها فى عدم خضوعها لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ولقرارات مجلس الامن . واعاد المؤتمر تذكير الدول الافريقية بضرورة العمل على تنفيذ القرار الصادر فى اديس ابابا الخاص بمقاطعة البرتغال .

وتمثل رد فعل البرتغال فى تصريح وزير خارجيتها البرتوتوجويرا حيث قال ان مؤتمر الوحدة الافريقية الذى عقد بالقاهرة مسئول عن تنظيم الثورة التى اشتدت فى مستعمرات البرتغال . وقال «يبدو لنا انه يجب اثارة ضجة عالمية ضد اولئك الذين يدافعون عن هذه الثورات وينبغى منعهم من دخول المنظمات الدولية » .

وفى الدورة الرابعة العادية للمجلس الوزارى للمنظمة فى نيروبى « فبراير ١٩٦٥ » دعا المجلس الدول الاعضاء الى ان تطبق بدقة احكام القرارات السابقة التى اتخذت فى موضوع الاستعمار البرتغالى . وظلت مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزارى تذكر الدول الافريقية بضرورة المقاطعة السياسية والاقتصادية للبرتغال وكانت مصر استجابت لقرار المقاطعة السياسية كما ذكرنا فى ٢٩ يونيو ١٩٦٣ واعلنت مبدأ المقاطعة الاقتصادية فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٣ على النحو المفصل الوارد فى الفصل القادم . وكانت بعض الدول الافريقية قد اعلنت صراحة عدم استطاعتها تنفيذ قرار المقاطعة مع البرتغال مثل مالاوى

---

(٢) راجع موقف مصر فى هذه اللجنة فى الفصل الثالث فى هذا الباب .

الفصـل الثالث

مصر ومقاطعة البرتغال ومناصرة حركات التحرير في انجـولا وموزمبيـق وغينيـا بيسـاو

موقف مصر من مقاطعة البرتغال

ظلت مصر منذ انعقاد مؤتمر باندونج فى ابريل ١٩٥٥ تكتفى بموقف ادانة واستنكار الاستعمار البرتغالى فى افريقيا حتى صدور قرار مؤتمر القمة الافريقى باديس ابابا بشان مقاطعة البرتغال فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ . واولت اجهزة السياسة الخارجية المصرية اهمية لهذا القرار ، خاصة بعد ان بادرت حكومة الجزائر باغلاق القنصلية البرتغالية في الجزائر فى ١٧ يونيو ١٩٦٣ . واعدت ادارة غرب اوروبا بوزارة الخارجية المصرية تقريرا فى ٢٣ يونيو ١٩٦٣ عن واقع العلاقات المصرية البرتغالية ، حبذت فيه قطع العلاقات« خاصة وانه ليس ثمة مصالح جوهرية للجمهورية العربية المتحـدة فى البرتغال ، بل ان مصالحنا لديها محدودة ولن تتاثر بقطع العلاقات »

وفى ٢٩ يونيو ١٩٦٣ كانت القاهرة قد حسمت قرارها وتم ابلاغ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغـال الى سفيرها بالقاهرة ، عندما استدعى الى وزارة الخارجية المصرية ، ظهر اليوم نفسه . ثم اذاعت الوزارة بيانا بهذا الصدد ، اوضحت فيه الاسباب التى دعت لاتخاذ قرار قطع العلاقات مع البرتغال وهى :

أ ـ استمرار حكومة البرتغال فى سياستها الاستعمارية وعدم استجابتها لقرارات الامم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار .
ب ـ وقف عمليات القمع والارهاب ضد الشعوب الافريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالى .

جـ ـ تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة الافريقى فى اجتماعه باديس ابابا بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، وقرارات الامم المتحدة ، مؤتمر بلجراد مؤتمر اكرا ، مؤتمر اديس ابابا .

واشادت الصحف المصرية بقرار قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغال ، باعتباره خطوة فى الاتجاه السليم . وطالبت جريدة الاهرام فى ٦ يوليو ١٩٦٣ بضرورة تطبيق مبدا الحصار الاقتصادى حول البرتغال .

كما رحبت الدوائر الدبلوماسية الافريقية بالقاهرة بصدور القرار واعتبرت ان هذا القرار يشكل دعما للوحدة الافريقية التى نادى بها ميثاق اديس ابابا . ويشجع باقى الدول الافريقية التى لها علاقات مع البرتغال لاتخاذ خطوات مماثلة .

وقد سبق الاشارة فى الفصل السابق الى رد فعل الدول الافريقية بشان مبادرة مصر لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع البرتغال اما رد فعل الحكومة البرتغالية فقد جاء فى حديث البرتو توجويرا وزير خارجية البرتغال فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ١١ يوليو ١٩٦٣ وتناول فيه بالخصوص موقف الدول الافريقية من البرتغال وبشان العلاقات مع مصر قال الوزير البرتغالى :

« لقد كانت لنا مع القاهرة دائما علاقات ودية .. وليس سرا ان دستور ج.ع.م ماخوذ من دستور البرتغال .. وعلى هذا لست ارى واجبا منطقيا لما توجهه القاهرة الان من نقد الى النظام السياسى فى البرتغال وهو نفس النظام الذى نقلت صورته الى ج.ع.م وعيوب نظامنا السياسى التى بدت حاليا للقاهرة ليست ذاتية ، فالحقيقة ان ج.ع.م لم تكف عن مطالبتنا بعدم الاعتراف بدولة اسرائيل مقابل السكوت عن نقد سياستنا واتجاهاتنا .. ولكننا مع ذلك لايمكن ان لا ناسف لهذا العمل الذى قام به الرئيس عبد الناصر الذى كان تكسب منه اى من الدولتين ولكنه سيسر اولئك الذين لا يحملون المودة للبرتغال ومصر معا « يقصد هنا اسرائيل » وبشان مرور السفن البرتغالية فى قناة السويس ، اكد الوزير البرتغالى «ان السفن البرتغالية قد مرت فعلا بحرية تامةكالمعتاد فى القناة من جهتيها بعد قرار قطع العلاقات وان احدا لم يتعرض لها » .

ويمكن تسجيل ثلاث ملاحظات حول ما اثاره الوزير البرتغالى فيما يلى :

١ ـ وقع الوزير البرتغالى فى مغالطة دستورية عندما اراد ان

يشبه النظام السياسى المصرى بالنظام السياسى البرتغالى لمجرد ان خبراء مصر قد استعانوا بالدستور البرتغالى الصادر عام ١٩٥١ عند صياغة دستور مصر الصادر عام ١٩٥٦ فقد تتشابه الصياغات واسماء التنظيمات السياسية شكلا وتختلف اختلافا جذريا فى المضمون والاهداف .

٢ ـ حاول الوزير البرتغالى تشويه موقف مصر بشأن تصفية الاستعمار البرتغالى بوضع مصر فى موقف المزايدة على القضايا الافريقية مقابل مكسب ضئيل ومحدود الفعالية هو « عدم اعتراف البرتغال بدولة اسرائيل » والرد على هذا تمثل فى دعم مصر لحركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية « انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو » منذ اواخر الخمسينات .

٣ ـ وبشان مرور السفن البرتغالية فى قناة السويس فان مصر كانت تلتزم بالاتفاقات الدولية فى هذا الصدد ولم يصدر حتى تاريخ المؤتمر الصحفى للوزير البرتغالى قرار الحكومة المصرية بقطع العلاقات الاقتصادية مع البرتغال وهو القرار الذى صدر فى فى ١٠ سبمتر ١٩٦٣ .

قطع العلاقات الاقتصادية مع البرتغال :

كان قرار مؤتمر القمة الافريقى الذى استندت اليه مصر فى قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية قد نص على المقاطعة الفعالة للتجارة مع البرتغال واغلاق الموانىء والمطارات فى وجه بواخرها وطائراتها . ولم تذكر وزارة الخارجية المصرية صراحة فى اعلان قطع علاقاتها مع البرتغال فى ٢٩ يونيو ١٩٦٣ اية اشارة الى المقاطعة الاقتصادية او اغلاق الموانىء والمطارات المصريةوكان من الواضح ان المقاطعة الاقتصادية تتطلب عدة اجراءات واتصالات مع الوزارات والمصالح المعنية بهذا الامر .

وبادرت وزارة الخارجية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بتبادل عدة مراسلات مع وزارة الاقتصاد والمؤسسات العامة للنقل البحرى ومصلحة الطيران المدنى لتوضيح مدى تطبيق قرار مؤتمر اديس ابابا بشان قطع العلاقات الاقتصادية مع البرتغال .

وجاء رد المؤسسة العامة للنقل البحرى يقترح عدم المقاطعة

البحرية والتصريح لسفن الاسطول المصرى بالاستمرار فى التعامل مع ميناء لشبونة وبنت المؤسسة اقتراحها على مايلى :

١ ـ ميناء لشبونه فى البرتغال يعتبر من اهم الموانىء التى تمر به سفن الاسطول المصرى على الطرق الملاحية الرئيسية الثلاثة التى تسيرها الشركة العربية للملاحة وهى خط كندا ـ خط شمال اوروبا ـ خط انجلترا .

٢ ـ بلغت حصيلة النوالين المحصلة عن البضائع المنقولة من والى هذا الميناء خلال عام ١٩٦٢مبلغ ٧٠٥٦٧ جنيها منها ٦٣١٧٤ جنيها بالعملات الصعبة كحصيلة لعمليات نقل الى هذا الميناء او منه من موانىء اجنبية اخرى او اليها . اما المبلغ الباقى وقدره ٧٣٨٤ جنيها فهو عبارة عن حصيلة عمليات النقل من والى موانىء ج٠ع٠م

٣ ـ الشركة العربية للملاحة تعمل جاهدة على زيادة حـــجم التعامل مع ميناء لشبونة كاهم مورد للعملات الصعبة التى يعتمد الاسطول العربى عليها كل الاعتماد فى تغطية مصروفاته الضرورية بالموانىء الاجنبية .

٤ ـ ان سفن الاسطول المصرى استمرت على التعامل مـــع موانىء انجلترا وفرنسا وتركيا خلالفترات قطعالعلاقات السياسية مع هذه الدول لنفس الاسباب .

أما مصلحة الطيران المدنى فقد أفادت أن الطائرات التـابعة لحكومة البرتغال ليس لها اى نشاط يذكر فى ج٠ع٠م٠ بمعنى انه ليس ثمة خطوط برتغالية منتظمة بين القاهرة ولشبونة .

وقد احيلت مذكرة كل من المؤسسة العامة للنقل البحرى ومصلحة الطيران المدنى الى رئيس المجلس التنفيذى وكان تقدير الموقف من جانب وزارة الخارجية يذهب الى ضرورة قطع العلاقات الاقتصادية . وبموافقة رئيس المجلس التنفيذى على هذا الاقتراح رفعت ادارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية كتابها رقم ٤٦٨٤ المؤرخ فى ٢٧ اغسطس ١٩٦٣ الى وزارة الاقتصاد لاستصدار قرار بقطع العلاقات الاقتصادية بين مصر والبرتغال واتخاذ الاجـــراءات المترتبة على ذلك .

وفى ١٠ سبتمبر ١٩٦٣ صدر قرار وزير الاقتصـــاد رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن قطع العلاقات الاقتصادية بين ج٠ع٠م٠ والبرتغال

ونص فى مادته الثانية على ان تقوم الجهات المختصة والمعنية بتنفيذ هذا القرار على ان يبدأ ذلك فورا .

وهكذا حسم هذا القرار بعد تردد بعض الجهات المختصة ومنهما المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى تنفيذ المقاطعة وقد اسرعت هذه المؤسسة باصدار تعليماتها الى الشركات العاملة بها بمراعاة مقاطعة سفن الاسطول المصرى لموانىء البرتغال . كما قامت مصلحة الطيران المدنى باصدار « اعلان طيارين » بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٦٣ وزع على جميع مطارات الدول الاجنبية يتضمن منع الطائرات التابعة للبرتغال والطائرات المسجلة منها عن عبور اراضى الجمهورية العربية المتحدة او الهبوط فيها .

ورغم اعلان المقاطعة السياسية والاقتصادية للبرتغال فقد اظهرت الاحصاءات الرسمية استمرار العلاقات التجارية بين البلدين وان كانت بنسب ضعيفة وعلى سبيل المثال فقد اورد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى احدى نشراته الصادرة فى اكتوبر ١٩٦٧ : ان مصر استوردت صناديق واوعية من خشب وصناديق قولبة لصب المعادن بما قيمته ٢١٣ الف جنيه وصدرت الى البرتغال قطنا خاما بما قيمته ١٥٥ الف جنيه مصرى وذلك فيما بين يوليو ١٩٦٦ ، يونيو ١٩٦٧ . كما استوردت مصر فى نفس الفترة ذرة من موزمبيق بما قيمته ٣٠٤ الاف جنيه وصدرت مصر اليها مطبوعات للدعاية باقل من ٥٠٠ جنيه مصرى .

مصر ودعم حركات التحرير فى انجولا ، موزمبيق ، غينيا بيساو

من العرض التحليلى - موضوع الفصل السابق - لموقف مصر من الاستعمار البرتغالى فى افريقيا يتضح الرفض المصرى للوجود البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وادانة السلوك الاستعمارى فى هذه المستعمرات ، والاسهام فى الجهود الدولية والافريقية التى تستهدف الضغط الادبى والسياسى والاقتصادى على الحكومة البرتغالية لتصفية مستعمراتها فى عصر تعاظمت فيه روح التحرر والوعى لدى كل الشعوب .

وفضلا عن موقف ادانة ومقاطعة الاستعمار البرتغالى ، وتاكيدا لايمان مصر بحق تقرير مصير شعوب انجولاوموزمبيق وغينيابيساو ، بادرت مصر بالاعتراف بحركات التحرير والمقاومة الافريقية فى هذه الاقاليم ، واسهمت مصر فى دعمها ماديا وعسكريا ومعنويا . ويمكن ان نتناول هذا الموضوع كما يلى :

اولا : الاعتراف بحركات التحرير وشرعية كفاحها وتمثيلها لشعوبها

ان مبادرة مصر منذ الخمسينات باقامة علاقات مباشرة مع حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو كان يعنى الاعتراف بها وبشرعية كفاحها وتمثيلها لشعوبها،فى وقتلم تحظ فيه هذه الحركات باعتراف المجتمع الدولى أو الامم المتحدة ومن مظاهر هذا الاعتراف تمثيل حركات التحرير بمكاتب سياسة بالقاهرة واستقبال زعمائها بين حين واخر للتشاور وتبادل وجهات النظر .

ا ـ تمثيل حركات تحرير انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو بالقاهرة

اشرنا عند الحديث عن الرابطة الافريقية بالباب التمهيدى الى تمثيل حركات تحرير انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو فى هذه الرابطة «١»

ويعود تمثيل حركات التحرير فى كل من موزمبيق وانجولا وغينيا بيساو الى عام ١٩٦١ وحتى أواخر هذا العام كانت الرئاسات المسئولة عن الامن تراعى عند موافقتها على انشاء اى مكتب سياسى افريقى ان يكون المشرفون عليه يمثلون حركة تحرير او حزب تحرير له نشاط فعلى ، على الا يمثل الاقليم اكثر من مكتب واحد . ولكن لاسباب غير محدودة كما يقول احد المسئولين المصريين ـ ظهر بعد ذلك اتجاه للسماح بوجود اكثر من حزب يقوم بالدعوة لتحرير اقليم واحد .

وفى اواسط الستينات كان يمثل حركات تحرر انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو خمس مكاتب سياسية منها مكتبان لموزمبيق داخل الرابطة الافريقية لانجولا وغينيا بيساو وخارج الرابطة على النحو التالى :

---

(١) راجع الفصل الخامس بالاجهزةالرئاسية والتنفيذية والشعبية .

١ – مكتب الاتحاد الديمقراطي الوطني لموزمبيق « يودينامو » .

ويعود تشكيل هذا المكتب الى ابريل عام ١٩٦٢ عندما زار مابوندا السكرتير المساعد للحزب القاهرة وتحدث في لقاء صحفي عن الاوضاع في وطنه والحركة الوطنية الناشئة وقال : « ان ثورتنا تتجه الى التعاون مع كل القوى الشعبية في العالم خاصــــة في الجمهورية العربية المتحدة وغينيا وتنجانيقا وغيرها من الشعوب الافريقية كما زار القاهرة في اغسطس ١٩٦٢ كل من هلومولو جوامبي رئيس الحزب ، كالفينو ماهلابيني سكرتير الحزب وعقد الزعيمان الافريقيان مؤتمرا صحفيا بمقر الرابطة الافريقية بالقاهرة وراس المكتب في اواسط الستينات ب . سيتولي

٢ – مكتب جبهة تحرير موزمبيق « فريليمو » : « ٢ »

وتشكل هذا المكتب بالرابطة الافريقية عام ١٩٦٣ بعد حضور دكتور ادواردو موندلاني رئيس فريليمو للقاهرة في ابريل من نفس العام وراس المكتب اوريا سيمانجو ثم محمد خان .

٣ – مكتب الحكومة الثورية لانجولا في المنفى « ٣ » :

تم افتتاح هذا المكتب بعد اعتراف مصر بحكومة انجولا في المنفى تحت رئاسة روبرت هولدن في ١٢ اكتوبر ١٩٦٣ التزاما بقرار منظمة الوحدة الافريقية في هذا الشأن .

٤ – مكتب الحركة الشعبية لتحرير انجولا :

رغم اعتراف مصر بحكومة انجولا في المنفى ، فقد رأت مصر استمرار سياستها في الاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير انجولا ، خاصة بعدما اثير حول تعاون هولدن مع اسرائيل بقبوله عدة منح اسرائيلية واتجاهه نحو الولايات المتحدة وعندما حضر هولدن للقاهرة في يونيو ١٩٦٤ صرح بأن هذه المنح اعطيت عن طريق الامم المتحدة وليس عن طريق اسرائيل مباشرة . وفي اوائل مارس ١٩٦٥ افتتحت الحركة الشعبية لتحرير انجولا مكتبا جديدا بالقاهرة بعد ان اعترفت لجنة التنسيق لتحرير انجولا بهذه الحركة .

---

(٢) راجع تعريفا لهذه الحركة فيالفصل الاول من هذا البــاب .
(٣) راجع تعريفا لهذه الحركة فيالفصل الاول من هذا الباب .
(٤) راجع تعريفا لهذه حركة فيالفصل الاول من هذا الباب .

٥ ـ مكتب حـــزب الاستقلال لغينيا بيســـــاو والرأس الاخضر « بياجك »

يرجع افتتاح هذا المكتب الى عام ١٩٦١ ورأسه فيكتور ماريا (٥).

وفى اطار العمل بالمكاتب السياسية لحركات تحـــرير انجـولا وموزمبيق وغينيا بيساو بالقاهرة نشط ممثلو هذه الحركات فـى التحرك السياسى والاعلامى بالمشاركة فى المؤتمرات والندوات التى عقدت بالقاهرة وعقد المؤتمــرات الصحفية والاتصـــال بالتنظيمـات السياسية والاجهزة الاعلامية المصرية .

وعلى سبيل المثال نذكر احتفال الرابطة الافريقية بذكرى اندلاع الثورة فى انجولا فى ١٥ مارس من كل عام وحضور ممثلى حركات التحرير لاحتفالات مصر بيوم افريقيا فى ٢٥ مايو من كل عام

وفى ندوة « افريقيا ـ ثورة التحرر الوطنى والاشتراكية » المعقودة بالقاهرة فيما بين ١٤ ، ٢٩ اكتوبر ١٩٦٦ اسهم ممثلو حركـات التحرير فى الندوة وتحدث باولوجورج عن انجولا وفاسكو كابرال عن غينيا بيساو ، ومحمد خان عن موزمبيق فى الجلسة الافتتاحيـة وقال الاخير : « اننا سنستطيع ان نتشرب كثيرا من حياة التجارب التى اكتسبتها تلك البلاد التى حررت نفسها من قبضات الاستعمار والراسمالية وسنكتسب الخبرة من الذين كرسوا جهودا فى البلاد الفتية مثل ج . ع . م . فى التقدم والتنمية » وتولى باولوجورج مندوب الحركة الشعبية لتحرير انجولا رئاسة الجلسة الثالثة «المسائية» للندوة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٦٦ ، كما تولى فاسكو كابرال مندوب غينيا بيساو رئاسة الجلسة الخامسة « المسائية » فى ٢٦ اكتوبر ١٩٦٦ والتى بحثا عن المصالح الرأسمالية فى غينيا بيساو وجزر الراس الاخضر فى جلسة ٢٨ اكتوبر ١٩٦٦

ب ـ استقبال زعماء حركات انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو بالقاهـــرة :

لم يكن تردد زعماء حركات التحرير الافريقية على القاهرة بين حين وآخر مجرد ظاهرة عابرة ، يؤكد هذا طبيعة الزيارة التى كانت

---

(٥) راجع تعريفا لهذه الحركة فى الفصل الاول من هذا الباب .

تستغرق اياما والمحادثات التى تجرى بين هؤلاء الزعماء والمسئولين بالقاهرة للتشاور وتبادل الراى حول قضايا التحرير او لطلب مساعدات مادية وعسكرية .

« ١ » **دكتور أجستينونيتو** : زعيم الحركة الشعبية لتحرير انجولا . استقبلته القاهرة فى سبتمبر ١٩٦٥ لحضور اجتماع اللجنة الثلاثية الافريقية « مصر ، غانا ، الكونجو برازافيل » بشأن توحيد حركة تحرير انجولا ، وجاء القاهرة فى يونيو ١٩٦٦ وقابل اثناء الزيارة الرئيس عبد الناصر وعبر نيتو عن هذه المقابلة بقوله: « وجدت لديه « اى لدى عبد الناصر » تأييدا كاملا وفهما واعيا عميقا لقضيتنا، لهذا لم اتردد فى ان اشرح للرئيس ناصر ليس فقط قضية الوحدة الافريقية وطبيعة نضالنا بل عرضت على سيادته الخلافات بين صفوفنا نحن الافريقيين والانجوليين . . . » . كما حضر نيتو الجلسة الاخيرة فى اجتماعات مؤتمر القمة الافريقى المحدود بالقاهرة فى ابريل ١٩٦٧ وصرح فى حديث صحفى « ان المساعدات الفعلية التى تقدمهاالقاهرة مقصورة على حزبنا » .

«٢» **أملكار كابرال** : زعيم حزب الاستقلال الافريقى لغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر زار القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ لحضور اجتماعات مؤتمر القمة الافريقى والتى خطابا فى المؤتمر نيابة عن حركات التحرير فى افريقيا أعرب فيه عن شكره للرئيس عبد الناصر وشعب الجمهورية العربية المتحدة على الحفاوة والكرم الفياض الذى يغمرون به المناضلين من اجل الحرية . وصرح كابرال فى حديث صحفى « ان شخصية عبد الناصر قد تحولت اليوم من مجرد شخصية فردية الى رمز ، فنحن نرى فيه رمزا للنضال والتحرر ، وتلتف كل القوى الوطنية والديمقراطية حوله لمواصلة النضال نحو تحرير افريقيا وتصفية قلاع الاستعمار من اراضيها واعادة بناء افريقيا من جديد » . وفى زيارته للقاهرة فى اكتوبر ١٩٦٥ اعلن انه باسم ٤ ملايين مناضل فى غينيا بيساو اقدر واحيى الدور العظيم الذى تقوم به الجمهورية العربية المتحدة والرئيس عبد الناصر شخصيا من اجل حرية شعوب افريقيا وتقدمها والقضاء على الاستعمار بكافة بالمساعدات المادية والادبية التى تقدمها ج.ع.م. للمكافحين من اجل حريتهم .

«٣» د. ادوارد موندلانى : زعيم جبهة تحرير موزمبيق « فريليمو » : استقبلته القاهرة فى ابريل ١٩٦٣ قبيل اندلاع الثورة المسلحة فى موزمبيق واجرى المحادثات حول دعم مصر العسكرى للثورة ثم حضر الى القاهرة فى سبتمبر ١٩٦٥ ، ثم فى يوليو ١٩٦٦ لتبادل وجهات النظر حول الموقف فى افريقيا ولحضور احتفالات ثورة ٢٣ يوليو بناء على دعوة مصر . وقد تقدم موندلانى بطلب الى مصر بزيادة المعونة التى تقدمها لجبهة تحرير موزمبيق .

ثانيا : الدعم المادى والتسليح والتدريب والخدمة الاعلامية

فضلا عن الاعتراف بمشروعية كفاح حركات تحرير انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وتمثيل هذه الحركات بمكاتب سياسية فى القاهرة واستقبال زعمائها بين حين وآخر فقد اعتبرت مصر اعضاء هذه المكاتب لاجئين سياسيين ومنحت كل عضو معونة شهرية .

والحقيقة أن عدة جهات كانت تقوم بتمويل هذه المكاتب وعلى سبيل المثال فان السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية كانت تدفع نفقات مكتب الجبهة الشعبية لتحرير انجولا . كما قام مكتب الشئون الافريقية برئاسة الجمهورية بدفع نفقات مكتب حكومة انجولا فى المنفى وكذا مكتب جبهة الاستقلال لتحرير غينيا بيساو .

وشاركت مصر فى تقديم المنح التعليمية لطلاب المستعمرات البرتغالية سواء بالطريق المباشر او فى اطار برنامج التدريب الخاص للاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية وقد تشكل هذا البرنامج وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٨٠٨ « ١٧ » الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ . وفى التقرير الذى اعده السكرتير العام للمنظمة الدولية وقدمه الى الجمعية العامة فى دورتها « ٢١ » بشأن هذا البرنامج فى ١٣ أكتوبر ١٩٦٦ أشار الى أن ٣١ دولة من بينها مصر قدمت حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٦ منحا لسكان المستعمرات البرتغالية . وتمثل اسهام مصر فى تقديم ٩ منح فى عام ٦٣ - ١٩٦٤ للتعليم العام والجامعى ، كما اسهمت مصر فى تحمل نفقات سفر الطلاب واعطاء مكافآت اضافية .

وبشأن دعم مصر العسكرى لحركات تحرير انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو فيلاحظ قلة المعلومات المتاحة حول هذا الموضوع وان كان

هناك اشارات عديدة مصرية وافريقية واجنبية تؤكد دور مصر فى امداد حركات التحرير بالاسلحة اللازمة والتدريب اللائم وفى تحقيق صحفى عن ثورة موزمبيق أوردت احدى المجلات المصرية جانبا من اسهام مصر فى الدعم العسكرى لجبهة تحرير موزمبيق وذكرت المجلة ان مصر استقبلت فى ابريل ١٩٦٣ زعماء الفريليمو وهم موندلانى ، سانتوس ، ليوميلاس واعربت عن استعدادها لتسليح ثوار موزمبيق بالمدفع الرشاش المصرى « بورسعيد » وان ثـوار موزمبيق بذأوا ثورتهم المسلحة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤ وهم يستخدمون هذا المدفع وصرح موندلانى اثناء زيارته للقاهرة فى سبتمبر ١٩٦٥ أن « قوات جيش التحرير تتدرب حاليا فى مصر والجزائر وغانا كمـا صرح مرة اخرى ان نواة جيش التحرير الوطنى فى موزمبيق قـد تلقت تدريباتها العسكرية فى مصر وتانزانيا والجزائر واشار معهـد ابحاث السلام فى استكهولم فى احدى كتبه الى دور مصر بشأن الدعم المسلح لثورة موزمبيق « عندما شكلت فريليمو فى يونيو ١٩٦٢ ادرك الزعماء ان النضال المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال وارسل المتطوعون الى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر للتدريب العســـكرى » .

وحول دعم مصر العسكرى لثورة انجولا اشارت جريدة الاهرام فى ٢٠ اغسطس ١٩٦٥ الى وصول بعثة عسكرية انجولية فى ١٩ اغسطس ١٩٦٥ الى القاهرة لدراسة الطيران والتدريب عليه وقد ضمت البعثة ٦ ضباط انجوليين .

وفضلا عن هذه الاشارات القليلة الى دور مصر فى هذا الصدد نذكر ايضا مشاركة واسهام مصر فى لجنة التنسيق لتحرير انجولا وهى اللجنة التى تقدم مساعداتها الى حركات التحرير الافريقية فى اطار العمل الافريقى المشترك .

ودعما لحركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية اسهمت مصر بدور فعال فى التنسيق بين الحركات المتنازعة داخل كل اقليم وعلى سبيل المثال نذكر دور مصر فى اللجنة الثلاثية « مصر ، غانا ، الكونغو برازافيل » التى شكلتها منظمة الوحدة الافريقية للتوفيق بين حكومة انجولا فى المنفى وحركة الجبهة الشعبية لتحرير انجولا منذ عام ١٩٦٤ .

وتمثلت الخدمة الاعلامية المصرية لحركات تحرير أنجولا وموزمبيق

وغينيا بيساو فى البرامج المصرية الموجهة بالبرتغالية الى الشعوب الافريقية فى المستعمرات البرتغالية الثلاث . وجاءت فكرة بث هذه البرامج المصرية فى اعقاب قيام مصر بقطع علاقاتها مع البرتغال فى يونيو ١٩٦٣ وتم افتتاح هذه البرامج فى ٢٣ اكتوبر ١٩٦٣ ووجه رئيس مجلس الاذاعة الاعلى كلمة بهذه المناسبة الى شعب انجولا وموزمبيق بين فيها « أن افتتاح هذه الاذاعة الجديدة انما هو خطوة اخرى فى سلسلة الخطوات التى دأبت ج.ع.م. على القيام بها فى الكفاح ضد الاستعمار وفى العمل على أن ينال الافريقيون حريتهم واستقلالهم ويصلوا الى مستوى كريم من الكفاية والعدل . كما اعرب عن أمله في أن تكون هذه الاذاعة رابطة تعاون للوصول الى الاهداف المشتركة بين الشعوب الافريقية و ج.ع.م. وفى أن تكون منبرا عاليا يرفع صوت شعب المستعمرات البرتغالية حتى ينال حقه فى الحرية والاستقلال .

وسرعان ما عكست هذه الاذاعة ترحيب حركات التحرير الافريقية فقد بعث « أوربا سيمانجو » ممثل جبهة تحرير موزمبيق فى القاهرة فى اليوم التالى برسالة الى مدير اذاعة القاهرة عبر فيها عن سعادته وتأييده لافتتاح هذه الاذاعة واوضح أن الاذاعات فى موزمبيق لاتحمل انباء ولا تذكر التقدم والتطورات السريعة التي تحدث فى افريقيا وان راديو القاهرة لخير ضمان وحماية وحل لهذه المشكلة وان شعب موزمبيق كان تواقا الى الاستماع الى تطورات نضال ابنائه داخل وخارج البلاد وتمنى ممثل جبهة التحرير فى رسالته ان يستمع افراد شعبه من خلال راديو القاهرة الى قوادهم يتحدثون اليهم ويزودونهم بالقوة اللازمة لمواجهة العدو الاستعمارى مواجهة حاسمة .

وبدأت اذاعة البرامج المصرية الموجهة باللغة البرتغالية الى افريقيا لمدة ٤٥ دقيقة يوميا على موجة قصيرة واستهدفت انجولا « المنطقة الواقعة بين خطى عرض ١٧،٥ تقريبا جنوب خط الاستواء وبين خطى طول ١٢ ، ٢٤ تقريبا شرقى جرينتش » واستهدفت ايضا موزمبيق « بين خطى عرض ١٢ ، ٢٦ تقريبا جنوب الاستواء وبين خطى طول ٣٢ ، ٤١ تقريبا شرقى جرينتش » وكان المفروض أن يسمح هذا البرنامج فى غينيا بيساو ولكن الموجه لا تغطيها ولا تسمع فيها .

وكانت الاذاعة المصرية تستجيب للرغبات التى يبديها الثوار فى

انجولا وموزمبيق الذين كانوا يفدون الى القاهرة بين حين وآخر للتركيز على المواد السياسية والنضالية التى تخدم قضية الكفاح المسلح ودعما لهذا البرنامج زيدت مدة الارسال الى ساعة كاملة منذ عام ١٩٦٦ كما تم تجنيد ممثلى انجولا وموزمبيق بالقاهرة لكتابة التعليقات واذاعتها باصواتهم .

تعاطف حركات التحرير مع قضايا مصر والعرب

فى اطار العلاقات الوثيقة التى ربطت مصر بحركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، استهدفت مصر ــ كما سبق الاشارة فى الباب التمهيدى ــ افرقة القضية الفلسطينية والعدوان الاسرائيلى على مصر والدول العربية . وكان رد الفعل الافريقى ايجابيا فى هذا الصدد .

وفى المؤتمر الطارىء للتضامن الافريقى الاسيوى لتأييد الشعوب العربية ضد الاستعمار واسرائيل المعقود بالقاهرة فيما بين ١ ، ٣ يوليو ١٩٦٧ شارك ممثلو حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو فى المؤتمر .

ويمكن تسجيل مواقف هذه الحركات تجاه العدوان الاسرائيلى فيما يلى :

١ ـ ادانة العدوان الاسرائيلى باعتباره عملا استعماريا وان اسرائيل « قاعدة استعمارية » من حق الشعوب العربية ان تكافح لتصفية اسرائيل « من كلمة ممثل مبلا » ولقد طبقت اسرائيل قانون الغاب ولم تلتزم البتة باية قرارات أو اتفاقيات دولية . لقد شاهد العالم اسرائيل وهى تقوم بالانتهاك اثر الانتهاك فهى نظام توسعى لم تحترم قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الامم المتحدة فى عام ١٩٤٧ ولقد انتهكت اسرائيل اتفاقيات الهدنة مع ج.ع.م. والاردن وسوريا واخذت فى توسيع نطاق اراضيها على حساب العديد من الارواح .. أن اسرائيل دولة استعمارية مثلها مثل اية دولة أخرى استعمارية عدوانية ورجعية . انها رمز للاستعمار والعدوان وانها لتشترك فى كل عدوان استعمارى تقوم به الدول الاستعمارية الكبرى . لقد خلقت اسرائيل من العدوان من أجل العدوان وطالب

بمحاكمة اسرائيل بتهمة القيام بعمليات ابادة بشرية » من كلمة ممثل فرليمو » .

٢ » عدم الاعتراف بالكيان الاسرائيلي والمخططات الاستعمارية التى مهدت لقيام هذا الكيان . واكد ممثل مبلا : « ان وعد بلفور الذى صدر منافيا لكل حق دولى ملحقا الاضرار بسكان فلسطين الاصليين ، يشكل تحديا للبشرية بأسرها وللشعوب العربية ، ولحقوق الانسان ، ولا يمكن قبول هذا الوعد وان اليهودية ليست جنسية وانما هى ديانة » واشار ممثل مبلا الى عدم شرعية الكيان الاسرائيلى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ بقوله : « ان تعبيرات « الصهيونية والاسرائيلية واليهودية » فى الدراسات اللاهوتية لا تمت بصلة لدولة اسرائيل الحديثة . ان قيام الدولة الاسرائيلية الحديثة فى فلسطين اليوم هى نتيجة عناصر عديدة تشمل التعصب الدينى والتفرقة العنصرية ضـــد اليهود . واكد ممثل مبلا : تأييد حقوق شعب فلسطين وحقه فى العودة الى وطنـــه .

٣ – تواطؤ اسرائيل مع النظم الاستعمارية والعنصرية اشار ممثل مبلا الى أن « الاعمال العدوانية التى قامت بها اسرائيل قد دبرت واثيرت بمساندة اشد النظم رجعية مثل نظم الحكم الفاشية التى يتزعمها كل من فورستر وايان سميث وسالازار وغيرهم . وبدليل ان الفدائيين فى الحركة الشعبية لتحرير انجولا « مبلا » قد استولوا اكثر من مرة فى المعارك التى جرت فى انجولا ضد الاستعماريين البرتغاليين على اسلحة من صنع اسرائيل من طراز اوزى ، وضعت تحت تصرف المحتل الفاشى البرتغالى . ولقد عرضت هذه الاسلحة على ممثلى الصحافة الدولية » . وعبر ممثل انجولا عن مظاهر التضامن مع القضية العربية بقوله : « نحن نشعر فى كل ضربة نتزلها بنظام سالازار الفاشى ، اننا نقاتل فى الجبهة العربية ضـــد المعتدين الصهيونيين » . وقال ممثل بياجك « أن كفاح الشعوب العربية مماثل الى اقصى حد لكفاح الشعوب الافريقية .. ان عدونا المشترك واحد : الاستعمار وعلى رأسه الاستعمار الامريكى » .

الباب الثانى

مصر وتصفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا

آثار نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا «١» مشاعر الرأى العام العالمى على نحو لم يعرف له مثيل تجاه اية قضية عنصرية أخرى ، ولقد وصفت الجمعية العامة للامم المتحدة السياسية العنصرية لجنوب افريقيا — المعروفة باسم « ابارتيد » «٢» — بأنها « مناهضة ومنافية للكرامة الانسانية وانها انكار لحقوق الانسان والحريات الاساسية والعدالة » .

وفى مواجهة النظام العنصرى فى جنوب افريقيا اتخذت الدول الافريقية — وفى مقدمتها مصر — مواقف الادانة والاستنكار والمقاطعة . ويتناول هذا الباب سياسة مصر الخارجية تجاه هذه القضية . والباب مقسم الى ثلاثة فصول .

ويلقى الفصل الاول الضوء على واقع النظام العنصرى وحركات التحرير فى جنوب افريقيا ويعرض الفصل الثانى ابعاد التحرك الدبلوماسى المصرى تجاه هذه القضية فى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ويوضح الفصل الثالث مواقف مصر من مقاطعة النظام العنصرى دبلوماسيا واقتصاديا ومناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية .

---

(١) تشغل جمهورية جنوب افريقيا الطرف الجنوبى للقارة الافريقية يحدها من الغرب المحيط الاطلسى ومن الشمال الغربى ناميبيا ومن الشمال بتسواناوروديسيا ومن الشرق موزمبيق والمحيط الهندى . وتقدر مساحتها بحوالى ٠٠٠ر٢٢١ر١ كيلو متر مربع ومن أهم المدن بريتوريا (العاصمة) وجوها نسبرج ودوربان .

(٢) ابارتيد Apartheid والكلمة تعنى التطور المنفصل او الفصل العنصرى .

الفصل الاول

نظام الحكم العنصرى وحركات التحرير فى جنوب افريقيا

بدا الاستعمار الاستيطانى الاوروبى فيما يعرف الان بجمهورية جنوب افريقيا عام ١٦٥٢ حين اسست شركة الهند الشرقية الهولندية اول مستعمرة بيضاء دائمة فى رأس « الباب » باقامة محطة بحرية كقاعدة للجنوب وتزويد السفن بالوقود ، وذلك فى مرحلة البحث عن طرق الوصول الى الهند بحرا .

وسرعان ما ازداد توافد الاوروبيين عموما ولا سيما الهولنديين للاقامة هناك بتشجيع من الشركة اولا ثم بتشجيع من السلطات الاوروبية التى تعاقبت بعد اغلاق الشركة عام ١٧٩٨ ، وامتد الزحف الابيض الى كل مناطق جنوب افريقيا الخصبة واستطاع المستوطنون الهولنديون بعاداتهم وتقاليدهم المشتركة ايجاد نمط من الحياة الريفية اطلقوا عليها حضارة البوير « أى المزارعين فى اللغة الهولندية » وتميزت هذه الظاهرة الاستيطانية بالتزمت الدينى المتأثر بتعاليم كالفن والانغلاق ووجود لغة مشتركة هى الافريكانية التى ترجع اصولها الى اللغة الهولندية كما عرفوا ايضا بالبوير او الافريكانرز.

وفى القرنين ١٨ ، ١٩ استمر المهاجرون الاوروبيون يتدفقون على الكاب دون أن يتمكنوا من الاندماج فى مجتمع الافريكا نرزومن ثم كان الصدام عندما ضاق المكان فى الكاب واخذت افواج القادمين الجدد تنتشر فوق الاراضى التى استصلحها البوير وفى المدن التى بنوها .

ولما رأى البوير أن كل ما صنعوه مهدد عادوا فى منتصف القرن ١٩ الى التوسع بالاتجاه شمالا على حساب اراضى الافريقيين خارج الكاب واقاموا مستوطنات جديدة غير أن الارض الجديدة لم تكن

هذه المرة بكرا ، فقد كانت بعض القبائل الافريقية مثل الزولو ، الزوزو ، الكسهوزا تدافع عن ارضها ضد الزحف الابيض . واستطاع البوير السيطرة على الموقف واسسوا جمهوريات الترنسفال ، وولاية اورانج الحرة ، وناتال ، وارغموا الافريقيين على الاقامة فى الاراضى البور التى خصصت لهم وحرم عليهم الحصول على اراضى خارجها .

وكان اكتشاف مناجم الماس الغنية عام ١٨٦٧ فى ولاية أورانج الحرة ، ثم مناجم الذهب عام ١٨٨٦ فى الترنسفال ، حافزا جديدا للانجليز على اخضاع البوير ، وكان الانجليز قد ضموا ناتال عام ١٨٤٢ وبدأوا عملياتهم الحربية ضد البوير ١٨٩٤ ، فابدى البوير مقاومة واحرزوا سلسلة من الانتصارات ولكنهم فى الوقت نفسه سعوا الى استغلال السكان المحليين .

ووصلت المواجهة الى قمتها فى الحرب التى عرفت باسم « حرب البوير » فيما بين ١٨٩٩ ــ ١٩٠٢ ؛ وتحطمت فى هذه الحرب آخر مقاومة للبوير أمام تفوق الامبراطورية البريطانية واصبحت جمهوريات البوير مستعمرات بريطانية .

واضطر البوير الى القبول بسيطرة الانجليز وعادوا الى العمل فى اطار المصالح المشتركة العامة للمستوطنين البيض . وتم نوع من المصالحة عام ١٩٠٨ واقامت حكومة الاحرار « البريطانية » فى ٣١ مايو ١٩١٠ اتحاد جنوب افريقيا من المستعمرات البريطانية فى الكاب وناتال وجمهوريتى البوير فى ترانسفال ودولة اورانج الحرة ومنحت بريطانيا الحكم الذاتى رغبة فى كسب ود البوير الذين احتفظوا بقوانينهم القائمة على القانون الهولندى الرومانى ، كما تم جعل اللغة الافريكانية لغة رسمية الى جانب الانجليزية . وظهر حزبان سياسيان رئيسيان هما الحزب المتحد بزعامة الجنرال لويس بوتا اولا ثم ج .ك سمطس الذى حث على التعاون بين البوير والمستوطنين الانجليز ، والحزب الوطنى برئاسة الجنرال هرتزوج الذى طالب بأن تكون السيطرة فى يد البوير وعارضوا ــ دون جدوى ــ دخول بلادهم فى الحرب العالمية الاولى .

وقد استطاع البوير فى الثلاثينات أن يحتلوا مناصب التوجيه فى جهاز الحكومة وشركات المناجم ووجد ارتقاء البوير المنقطع النظير فى الحقل الاجتماعى مايعبر عنه فى نمو وتوسع الحزب الوطنى الذى حمل لواء التفرقة العنصرية منذ تأسيسه واستطاع الفوز فى

انتخابات عام ١٩٤٨ وتولى السلطة منذ ذلك التاريخ .

ويتولى هذا الحزب الحكم اخذ يعمل نحو صياغة وممارسة مايعرف بسياسة « ابارتيد » او الفصل العنصرى بين الاجناس واعلن الجمهورية فى ٣١ مايو ١٩٦١ وانسحب بالتالى من الكومنولث البريطانى .

ونظام الحكم السائد فى جنوب افريقيا هو نظام حكم الاقلية البيضاء العنصرية وهو صورة مشوهة من صور الليبرالية الاوروبية الغربية بنظامها النيابى . ويكفى القول ان الدستور ينص على قيام الديمقراطية للبيض فقط وعلى مبدأ الفصل العنصرى بين الاجناس وقيام حكومة برلمانية بيضاء .

والسلطة التنفيذية من اختصاص رئيس الجمهورية وان كانت هذه السلطة يمارسها بالفعل مجلس الوزراء المشكل من رئيس للوزراء وسبعة عشر وزيرا ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة مجلس الشيوخ والنواب ويراس هذه الجلسة المجتمعة للمجلسين رئيس المحكمة العليا . وفترة الرئاسة سبع سنوات ولا يجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لفترة ثانية الا اذا وافق المجلس على ذلك . ورئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .

والسلطة التشريعية البيضاء تتركز فى برلمان الجمهورية الذى يتكون من مجلسين مجلس النواب « ١٧٠ عضوا » ، ومجلس الشيوخ « ٥٤ عضوا » ويقتصر حق عضوية المجلسين على الاوروبيين وحدهم . وتجرى الانتخابات كل خمس سنوات ويقوم الناخبون الاوروبيون فى جنوب افريقيا الذين يتألفون من جميع المستوطنين الاوروبيين ممن تزيد أعمارهم على ١٨ سنة بانتخاب ١٦٠ من اعضاء مجلس النواب وينتخب المستوطنون الاوربيون فى جنوب غرب افريقيا « ناميبيا » ستة نواب . وينتخب الملونون فى اقليم الكاب اربعة نواب آخرين بقائمة انتخابية منفصلة . ويقتصر حق الانتخاب للملونين على المتعلمين من الذكور المقيمين فى اقليم الكاب وتزيد اعمارهم عن ٢١ عاما ممن يشغلون املاكا لا تقل قيمتها عن ١٥٠ راند « الراند الواحد يساوى ١٫٤ دولار » أو يتقاضون مرتبات أو أجورا لا تقل عن ١٠٠ راند سنويا . وقد الغى فى عام ١٩٦٠ تمثيل الافريقيين فى مجلس النواب « وكان يمثلهم ثلاثة نواب اوروبيين » . ولذلك فان الاسيويين والاشخاص الملونين المقيمين خارج اقليم الكاب محرومون حتى من حق انتخاب اوربيين كممثلين عنهم فى مجلس النواب .

ويضم مجلس الشيوخ ٤١ عضوا ينتخبهم المستوطنون الاوربيون في مختلف اقاليم جنوب افريقيا وثمانية اعضاء يعينهم رئيس الدولة ، واربعة اعضاء عن جنوب غرب افريقيا « ناميبيا » وعضوا اوروبيا واحدا ومعينا لتمثيل غير الاوروبيين في اقليم الكاب . ومرة اخرى ليس للافريقيين ولا للاسيويين ولا للملونين ممثلون منتخبون في مجلس الشيوخ .

مظاهر وممارسات النظام العنصري :

الدعامة الرئيسية لنظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا – كما اوضحنا – تمثل اساسا في الحزب الوطني وزعماء هذا الحزب هم اكثر حماة العنصرية تطرفا في جنوب افريقيا . وفي ظل حكم هذا الحزب منذ عام ١٩٤٨ ارتفعت ممارسة « الابارتيد » الى مرتبة السياسة الرسمية للدولة .

وان اجراءين اثنين يشكلان حجر الزاوية لهذه السياسة العنصرية وهما التصنيف العنصري للسكان الى اجناس ، والفصل الجغرافي أو الاقليمي بين هذه الاجناس .

ويجري تصنيف سكان جنوب افريقيا وفقا للمجموعات العرقية الاربع الرئيسية وهي :

البيض اى الاشخاص المنحدرين من اصل اوروبى ويبلغ تعدادهم وفقا لاحصاء عام ١٩٧٠ ٣٫٧٧٩٫٠٠٠ نسمة اى نحو ١٧٫٧ في المائة من مجموع تعداد السكان ، والبانتواى الوطنيين من سكان افريقيا الاصليين ويشكلون الاغلبية ١٤٫٨٩٣٫٠٠٠ بنسبة ٧٠ في المائة والاسيويين اى الاشخاص المنحدرين من اصل اسيوى « ٦١٤٫٠٠٠ » بنسبة ٢٫٩ فى المائة والملونين اى جميع الاشخاص الاخرين وخاصة أولئك المنحدرين من اصل مختلط « ١٫٩٩٦٫٠٠٠ » بنسبة ٩٫٤ في المائة

وهذا التصنيف – في رأى الحكومة العنصرية – ليس امرا شكليا لسكان جنوب افريقيا اذ انه يحدد لهم اين يمكنهم أن يعيشوا وكيف يمكنهم ان يعيشوا وماهو العمل الذى يمكن ان يؤدوه ، ونوع التعليم الذى يمكن أن يتلقوه ، وما هي الحقوق السياسية اذا وجدت التى يمكن أن يتمتعوا بها ، ومن هو الذى يمكن أن يتزوجوه ومدى التسهيلات الاجتماعية والثقافية والترفيهية المتاحة لهم وبوجه عام مدى ما يكون لهم من حرية في العمل والتحرك .

وتصف حكومة جنوب افريقيا سياستها العنصرية بانها سياسة

تجرى فى اربع قنوات من اجل التطور المتوازى للمجمـــوعات العرقية الاربع سالفة الذكر .

وتزعم الحكومة ان سكان جنوب افريقيا لا يشكلون امة واحدة ، او شعبا واحدا ، وانما عدة امم او شعوب ، وانه بناء على ذلك ينبغى لكل شعب ان يكون له اقليمية الخاص .

اما الفصل الاقليمى بين المجموعات العرقية فيتم بتقسيم البلاد الى منطقة اوروبية ومعازل افريقية وهى ما تسمى بانتوســـتان « اى اوطان البانتو » وتشكل ١٣ فى المائة فقط من مجموع مساحة جنوب افريقيا .

ونص قانون انماء الحكم الذاتى لدى البانتو عام ١٩٥٩ على انشاء ثمانية بانتوستانات للافريقيين حسب توزعاتهم القبلية ولهجاتهم المحليـــة .

وتعنى فكرة انشاء البانتوستان ان الافريقيين سيفقدون كل امل المساواة فى الحقوق فى ٨٧ فى المائة من البلاد ، فى مقابل الحكم الذاتى فى ١٣ فى المائة وعلاوة على ذلك فان المعازل لا تحتوى على الموارد الاقتصادية التى توفر الحياة الملائمة للشعب ، اذ توجد بضع صناعات قليلة . ومصادر غير هامة للعمالة . وعلاوة على ذلك ، فانه يقال ان مساحة كبيرة من الارض التى تعتمد عليها حياة غالبية الافريقيين اصبحت غير صالحة بفعل التآكل . ومن ناحية اخرى ، فان المنطقة البيضاء تضم جميع المدن الكبرى والموانىء والمطارات ومناجم الذهب والماس .

ولا تقتصر السياسة العنصرية فى جنوب افريقيا على تصـــنيف السكان واقامة المعازل الافريقية وانما تشمل ايضا فى الاســـاس مجموعة ضخمة من القوانين التشريعية التى تهدف الى جعل سياسة فعالة تطبق فى كل منطقة تختلط فيها الاجناس خاصة فى اماكن العمل .

والواقع ان هذه الاجراءات التشريعية والادارية تكاد تؤثر فى كافة مظاهر الحياة المنزلية والعائلية والاجتماعية والســـياسية والاقتصادية لغير البيض . ويجرى بانتظام حرمان الاغلبية الساحقة من السكان من الحقوق الاساسية ، وحرية التنقل والاقامة وحرية العمل وحرية الزواج على اساس العنصر واللون وحدهما .

حركات التحرير في جنوب افريقيا

منذ بداية الغزو البرتغالي ١٤٨٨ ثم الهولندي ١٦٥٢ ثم البريطاني لما يعرف الان بجمهورية جنوب افريقيا ، قامت المجتمعات الافريقية ـ بتركيبها القبلي وواقعها الاقتصادي القائم على الاستكفاء الذاتي واوضاعها الاجتماعية التقليدية بمواجهة الغزو الاوروبي بجنوده المدربين واسلحته الحديثة . ومن امثلة المقاومة القبلية نذكر ماعرف باسم «حرب الكفير» بين البريطانيين وقبائل اكسهوزا التي استمرت نحو ٥٠ عاما « ١٨١١ ـ ١٨٥٨ » ونذكر ايضا مواجهة قبائل الزولو للزحف البريطاني في الشمال .

ولم تستطع القبائل الافريقية رغم الخطر المشترك الذى هددها بتشكيل جبهة موحدة لمواجهة هذا الخطر ، واذا كان الملك مشوشو الاول ملك السوتو قد ادرك ضرورة مثل هذه الجبهة وارسل فعلا مبعوثين الى زعماء قبائل اكسهوزا والزولو والى زعيم الملونين آدم كوك الا ان جهود مشوشو الاول لم تسفر عن شيء .

وجاء عام ١٨٨٠ ليسجل نهاية المقاومة القبلية «١» في جنوب افريقيا بانتصار بريطانيا على مقاومة قبائل الزولو وسيطرة البريطانيين والبوير على كل ما يسمى الان بجمهورية جنوب افريقيا . وكان هذا العام نفسه « ١٨٨٠ » هو بداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركات الوطنية الافريقية بجنوب افريقيا ، فقد تاسست منظمة وطنية اقليمية تحت اسم « اتحادات الافريقيين » في شرقي الكاب . ثم تبع هذا تشكيل رابطة التعليم الوطني في الكاب ١٨٨٢ ، وهي الرابطة التي قامت عام ١٨٨٤ باول احتجاج ضد قوانين المرور . وشهد نفس العام تكوين « رابطة الناخبين الوطنيين » في شرقي الكاب ايضا لتنظيم تصويت الناخبين الافريقيين في الانتخابات العامة في الكاب . وفي عام ١٨٨٧ عقد مؤتمر في كنجويليا مستون

---

(١) لايعني هذا ان المقاومة القبلية تحطمت نهائيا فحتى بعد ذلك التاريخ استمرت بعض جيوب المقاومة المعزولة والهامة في نفس الوقت . مثل انتفاضة الزعيم بامباتا عام ١٩٠٦ التي استشهد فيها ١٠ الاف افريقي في ناتال .

لاختيار وفد للاحتجاج على الشروط والقيود الانتخابية المفروضة على الافريقيين . وفى عام ١٨٩٤ شكل المهاتما غاندى المؤتمر الهندى فى ناتال ، ثم المؤتمر الهندى فى الترنسفال عام ١٩٠٣ . وفى العام التالى تشكل مؤتمر ناتال الوطنى ، وبعد ثلاث سنوات تشكل تنظيم مماثل فى الترنسفال وفى عام ١٩٠٦ قاد المهاتما غاندى حملته الاولى للمقاومة السلمية فى مواجهة قوانين المرور التى تقيد تحرك الهنود .

وعندما شرع البريطانيون والبوير فى تشكيل اتحـاد يضـم الجمهوريات الاربع اجتمع المؤتمر الوطنى الاهلى عام ١٩٠٩ ليناقش ضمانات الافريقيين فى ظل قانون الاتحاد ، وقرر ايفاد وفد الى بريطانيا للاحتجاج ضد حاجز اللون فى الدستور المقترح للاتحاد .

وفى الثامن من يناير ١٩١٢ تشكل المؤتمر الوطنى الافريقى فى مؤتمر « بلومفنتين » « عاصمة ولاية اورانج الحرة » وهو اول منظمة سياسية افريقية تشكل على مستوى جنوب افريقيا . وبتشكيل هذه المنظمة تدخل الحركة الوطنية الافريقية بداية مرحلة جديدة آخرى عرفت فيها مفهوم الحزب السياسى الجماهيرى والمنظمات الوطنية المتعددة .

ولم يكن نشوء ونمو الحركة الوطنية الافريقية فى هذه الفترة « ١٨٨٠ - ١٩١٢ » الا انعكاسا لاوضاع جديدة شهدتها منطقة جنوب افريقيا لعل من ابرزها مايلى :

- ان حرب البوير وبريطانيا سنوات ١٨٩٩ - ١٩٠٢ كانت لهـا آثار عميقة فى نفسية وتفكير الشعب الافريقى فقد راى تصارع وتكالب قوى اجنبية على ارضه وثرواته وماصاحب هذا من خسائر منيت بها المجتمعات الافريقية نتيجة عدم الاسـتقرار . ولقـد ادرك الافريقيون بعد حرب البوير ان مصالحهم مهددة وفى خطر فـى غياب تنظيم سياسى لهم يعبر عن مطالبهم وآمالهم . وكان هذا مـن دوافع التفكير فى اقامة المنظمات الافريقية التى ظهرت فى الكاب وتبلورت اخيرا فى انشاء المؤتمر الوطنى الافريقى عام ١٩١٢ .

- ان ظهور ارهاصات الحركة الوطنية الافريقية ونمو الوعى الوطنى وتكوين المنظمات الافريقية فى منطقة الكاب دون غيـرها فى هذه الفترة يفسره تمتع شعب المنطقة ببعض الحقوق السياسية التى حصلوا عليها دون غيرهم فى المناطق الاخرى ، حيث لم يكـن للافريقيين حقوق فى جمهوريتى البوير « الترنسفال والاورانج الحرة »

ولم يكن يراودهم اى امل فى ان يظفروا بهذه الحقوق يوما من الايام اما فى مستعمرة ناتال الانجليزية التى تضم بلاد الزولو ومنطقة الكاب فقد تمتع بعض الافريقيين هناك بممارسة حقوقهم الانتخابية .

ـ شهدت هذه الفترة ظهور صفوة افريقية مثقفة جديدة ، قادت حركة المقاومة الافريقية واسهمت فى انشاء المنظمات الافريقية ، وجاء بعض هؤلاء المثقفين من بعثات خارجية خاصة من الولايات المتحدة الامريكية . ويذكر احد المصادر انه كان هناك من ١٠٠ الى ٤٠٠ طالب افريقى من جنوب افريقيا فى ذلك الوقت وقد تاثروا بفكر رواد حركة الجامعة الافريقية Pan African امثال دى بوا ، بوكر جارفى . وقد ساعد هذا على تبلور فكرة الوحدة الافريقية عند هؤلاء الطلاب . وعند عودتهم آمنت هذه الصفوة بانه فى الامكان الحاق الهزيمة بالرجل الابيض ، وذلك بائتلاف جميع قوى الشعب فى جنوب افريقيا . وفى هذا الصدد اكد مثقف افريقى يدعى د . سيم Seme فى كتاباته عام ١٩٠٨ على الضرورة الملحة لوحدة الشعب الافريقى فى وجه البيض ، ولم تكن هذه الوحدة ذات صبغة محلية فحسب ، ولكنها تعنى وحدة القارة الافريقية كلها . وقد انعكست اراء د. سيم فى العديد من المؤلفات الاوروبية فى الترجمات والدراسات التاريخية والسياسية التى تحدد حركة المقاومة الفكرية . ويمكن الاستدلال على هذه الاعمال التى كانت ترمى الى تفسير الفكر السياسى والتاريخى الافريقى فى هذه العناوين « اصل الشعوب الافريقية » من تاليف سوجا Soga ، « المنظمات السياسية الافريقية » من تاليف دلادا Dalada .. الخ .

وقد استطاع ج . ب . ديوب احد اوائل قادة المقاومة المثقفين الافريقيين واول رئيس للمؤتمر الوطنى الافريقى فيما بعد ان ينشىء مطبعة ايلانجاليس ناتال Elangalase Nataj ويفضل هذه المطبعة اصدر صحيفة كانت احد الأجهزة المتحدثة باسم حركة المقاومة الفكرية الافريقية .

وفى الكاب قامت جماعة من المثقفين اكثر اتحادا واعلى صوتا بنشاء دار نشر افريقية صدرت عنها صحيفة الراى الافريقى عام ١٨٨٤ التى لم تعبر عن معارضة الافريقيين فحسب ، بل بلورت ثقافتهم الخاصة .

الا ان هاتين الصحيفتين فى ناتال والكاب ، لم تنفرد وحدهما بمناقشة اساليب المقاومة ، فقد شاركت جموع الشعب الافريقى

فى هذه المناقشات . لقد عبأت الصحيفتان الرأى العام الافريقى على الفور ، وكشفتا اساليب القمع التى انتهجها الحكم الاوروبى .

ولا يرجع الفضل فى استمرار جذوة المقاومة السياسية للشعب الافريقى الى هاتين الصحيفتين وحدهما ، بل يرجع ايضا الى الكتابات الادبية باللغات الافريقية والتى قامت بنشرها المطابع الافريقية .

وفى الوقت الذى قام فيه المثقفون الافريقيون بانشاء دور نشر ومطابع منفصلة عن دور نشر ومطابع البعثات التبشيرية ، فان هذا قد صاحبه ايضا اتجاه لدى الكنائس الافريقية بالاستقلال عن كنائس الارساليات التبشيرية . وهذه الخطوة لها دلالة معينة لاتجاهات التفكير الافريقى آنذاك وتعكس انطباعات الافريقيين تجاه الرجل الابيض .

وبتبلور هذه الاوضاع والظواهر الجديدة وظهور اول منظمة سياسية على المستوى الوطنى وهى « المؤتمر الوطنى الافريقى » عام ١٩١٢ دخلت الحركة الوطنية الافريقية فى جنوب افريقيا – كما قلنا – مرحلة جديدة هى مرحلة نضوج العمل السياسى الافريقى وتنظيمه فى منظمات وطنية تجاوزت كلا من الاطارين القبلى والاقليمى .

مرحلة المنظمات الافريقية « المعلنة » « ١٩١٢ – ١٩٦٠ »

تركز النشاط السياسى الافريقى فى هذه المرحلة فى منظمتين هما : المؤتمر الوطنى الافريقى الذى تاسس عام ١٩١٢ ومؤتمر الجامعة الافريقية الذى تشكل عام ١٩٥٩ اثر انشقاق عدد من الاعضاء من المؤتمر الوطنى الافريقى . وفى اعقاب مذبحة شاربفيل فى مارس ١٩٦٠ اصدرت الحكومة العنصرية قانون المنظمات غير الشرعية الذى اعتبر المنظمتين الافريقيتين السالف ذكرهما غير شرعيتين وعندئذ تحولتا الى تنظيمات سرية . وفيما يلى عرض لهاتين المنظمتين :

اولا – حزب المؤتمر الوطنى الافريقى :

فى ٨ يناير ١٩١٢ اعلن تكوين المؤتمر الوطنى الأهلى الذى سمى فيما بعد بالمؤتمر الوطنى الافريقى وكان اول رئيس له ج.ب.ديوب زعيم مؤتمر ناتال الوطنى . ودعا المؤتمر فى بداية حياته السياسية الى توسيع حقوق الافريقيين الديمقراطية والسياسية . وفى اعقاب صدور قانون الارض عام ١٩١٣ « الذى حرم الافريقيين من تلك الارض خارج المعازل » شن المؤتمر ضد هذا القانون اول معركة

رئيسية له . وفى عام ١٩٣٥ اشترك المؤتمر فى« مؤتمرعموم افريقيا» ليسمح لاعضائه بدخول المجلس التمثيلى الاهلى .

وفى عام ١٩٤٣ انشق بعض الاعضاء الشبان وشكلوا عصبة الشباب المؤتمر الوطنى الافريقى ووضعوا برنامج عمل اكثر ايجابية من المقاومة السلمية التى انتهجها الحزب الام .

وفى عام ١٩٤٦ عاد المؤتمر فقرر مقاطعة المجلس التمثيلى الاهلى ، ثم تبنى برنامج عصبة الشباب عام ١٩٤٩ . وبصدور قانون مكافحة الشيوعية عام ١٩٥٠ الذى كان موجها ضد كل المعارضة الافريقية بكل اتجاهاتها اتخذ المؤتمر طابع النضال السياسى الايجابى . وتولى أ.ج. لوتولى رئاسة المؤتمر عام ١٩٥٢ ، وشغل اوليفر تامبو منصب نائب الرئيس وتولى اعمال السكرتارية العامة جيمس هاديبى .

وفى يونيو ١٩٥٥ لعب حزب المؤتمر دورا قياديا فى مؤتمر الشعب الذى عقد بمدينة « كليبتون » بالقرب من جوهانسبرج والذى شهده ٣٠٠٠ مندوب يمثلون الهيئات السياسية والثقافية واعمال التعدين والزراعة والمهنيين ورجال الدين ، واصدر المؤتمر ميثاق الحرية الذى اقر نهائيا فى المؤتمر السنوى للحزب عام ١٩٥٧ واصبح برنامجا للحزب . وقد حدد الميثاق اسس الديمقراطية الوطنية ، التى تهيىء الفرصة لشعب جنوب افريقيا فى حياة حرة وكريمة .

وفى ديسمبر ١٩٥٦ كان الجزء الاكبر من المقبوض عليهم بتهمة الخيانة العظمى من بين اعضائه ، وعندما بدأت حملة مقاطعة الاتوبيس فى الشهر نفسه كان حزب المؤتمر هو المسئول عن توسيع نطاق المقاطعة الى اجزاء اخرى من البلاد وبخاصة بورت اليزابيث

ونتيجة للتعاون الواسع الذى تم بين حزب المؤتمر الوطنى الافريقى والحزب الشيوعى لجنوب افريقيا فى معارك ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ ، انشق بعض اعضاء المؤتمر على الحزب وكونوا حزب مؤتمر الجامعة الافريقية عام ١٩٥٩ وكان السبب الحقيقى للانشقاق هو معارضتهم لميثاق الحرية ، وخاصة ثلاث فقرات فيه هى : « .. ان جنوب افريقيا ملك لكل من يعيشون فيه من السود والبيض » ، « .. ستعاد الى الشعب الثروة القومية وكل ماورثه جنوب افريقيا من ثروة معدنية فى الارض والبنوك والصناعات الاحتكارية ..وستنتقل ملكية ذلك كله الى الشعب » ، « سوف تنتهى القيود المفروضة على

ملكية الارض على اسس عنصرية ، ولسوف يتم توزيع الارض من جديد فيما بين كل الذين يفلحونها ، من اجل القضاء على الفقر والجوع »

وفي اعقاب مذبحة شاربفيل في ٢١ مارس ١٩٦٠ دعا الرئيس لوتولي الى تخصيص يوم ٢٨ مارس كيوم للحداد الوطني ودعا الى بقاء الافريقيين في بيوتهم بصورة تكاد تكون كاملة لمدة ثلاثة ايام، كما دعا ايضا الى احراق تصاريح المرور . وسرعان ما صدر قانون حظر المؤتمر الوطني الافريقي من قبل السلطات البيضاء ، وتم اعتقال لوتولي وعدة آلاف من اعضاء حزبه ومؤيديه خلال فترة الطوارىء ، الا ان الحزب رفض ان يحل نفسه وبدلا من ذلك تحول الى منظمة سرية كما استطاع اوليفر تامبو نائب الرئيس الافلات من الاعتقال الى خارج البلاد حيث عمل على تنظيم حزب المؤتمر في المنفى .

وقد اصبح واضحا للحزب بعد الملاحقات والاضطهادات والمحاكمات ان الكفاح المسلح هو المخرج الوحيد للبلاد ، لذا بدأ في نوفمبر ١٩٦١ بتشكيل جناح عسكري للحزب عرف باسم « رمح الوطن » وفي بيان منشور بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦١ جاء فيه :

« في حياة اية امة ياتي زمن لا يبقى هناك فيه الا اختياران .. الخضوع او النضال . لقد حان مثل هذا الزمن الان في جنوب افريقيا. لن نخضع ولا خيار لنا الا ان نرد الضربة بجميع الوسائل التي في طاقتنا دفاعا عن شعبنا ومستقبلنا وحريتنا »

ويقول نيلسون مانديلا الذى اسس جناح « رمح الوطن » : « كان هناك اربعة اشكال ممكنة من العنف : التخريب .. حرب العصابات .. الارهاب .. الثورة المكشوفة فاخترنا ان نتبنى الاسلوب الاول وان نستنفذه قبل اتخاذ اى قرار اخر .. ولم يكن التخريب ينطوى على فقدان الارواح .. وكان القصد من التخريب تدمير محطات الطاقة والمواصلات والهاتف وتهريب رؤوس الاموال من البلاد لارباك الاقتصاد واستنزاف الحياة الاقتصادية وهكذا ترغم الاقلية البيضاء على اعادة النظر في موقفها ».

وقامت « رمح الوطن » باولى عملياتها في ١٦ ديسمبر ١٩٦١ عندما هوجمت مباني الحكومة في جوهانسبرج وبورت اليزابيث وديربان .

.. وسافر نيلسون مانديلا فيما بين يناير ، يوليو ١٩٦٢ الى خارج جنوب افريقيا وقام بجولة شملت عددا من الدول الافريقية دول

الكتلة الاشتراكية وبريطانيا للدعوة الى قضية بلاده والاستعداد لتدريب كادر عسكرى لخوض حرب العصابات فى مرحلة قادمة وتدريب كادر قادر على تولى شئون الحكم عندما يتهيأ ذلك . وبعد عودة مانديلا بقليل تم اعتقاله فى ناتال فى ١٥ اغسطس ١٩٦٢ .

ويمكن القول ان سياسة عدم العنف التى كان يدعو اليها لوتولى رئيس المؤتمر الوطنى الافريقى ، لم يكن مبدأ جامدا فعلى ضوء التغيرات التى عمت افريقيا ومع اكتساح موجة الاستقلال لمعظم اجزاء القارة ، توصلت قيادة المؤتمر بالاجماع الى ان الوقت قد حان لاضافة الكفاح المسلح الى الاساليب المستخدمة من قبل . وكان البدء فى تكوين جيش التحرير احد المنجزات العظيمة لعصر لوتولى، وكان يؤمن بان كل وسيلة ممكنة ينبغى استخدامها فى النضال ضد التفرقة العنصرية سلمية كانت او عنيفة . وبعد وفاة لوتولى فى ٢١ يوليو ١٩٦٧ قاد الحزب نلسون مانديلا .

وبدات منذ عام ١٩٦٧ اعمال الكفاح المسلح خاصة فى اغسطس من نفس العام عندما تكون حلف عسكرى من وحدات « رمح الوطن » التابعة للمؤتمر الوطنى الافريقى ووحدات من الاتحاد الافريقى لشعب زيمبابوى « زابو » الذى يواجه النظام العنصرى فى روديسيا . ودخل المقاتلون من اجل الحرية التابعون لذلك الحلف فى صدامات مسلحة مع القوات المتحدة لنظامى فورستر وايان سميث وكانت اول عملياتهم فى ١٣ اغسطس ١٩٦٧ عندما هاجمت معسكر لقوات ايان سميث فى روديسيا .

ثانيا : مؤتمر الجامعة الافريقية :

تاسس فى ابريل ١٩٥٩ . ويضم عناصر جاءت من صفوف المؤتمر الوطنى الافريقى . وقد بدا انشقاق هؤلاء الاعضاء منذ عام ١٩٥٧، خاصة فى الترنسفال وكانوا يشكلون جماعة ضغط داخل المؤتمر الوطنى الافريقى لانتهاج سياسة جديدة وقد نشروا صحيفة تدعى « الافريقى » The Africanist واصبحوا يعرفون باسم الافريقانيين واخيرا انشقوا كلية عن المؤتمر الوطنى الافريقى الذى اسموه « بالمؤتمر الميثاقى » The Charterist Congress نسبة الى ميثاق الحرية الذى اعترض اعضاء مؤتمر الجامعة الافريقية على فقرات كثيرة فيه كما اشرنا من قبل .

وفى البداية اختير روبرت مانكاليسو سوبوكى رئيسا للمؤتمر

الجامعة الافريقية وكان يشغل منصب رئيس تحرير صحيفة «الافريقي» كما تولى بوتلاكوليبالو السكرتارية العامة للحزب .

واعلن مؤتمر الجامعة الافريقية فى بيانه اهدافه فى ايجاد مجتمع اصلى فى الاستيعاب ، افريقى فى تكوينه ، اشتراكى فى مضمونه وديمقراطى فى تنظيمه ابتكارى فى غرضه ويقصر هذا الحزب عضويته على الافريقيين السود . وبدأ اولى معاركه فى ٢١ مارس ١٩٦٠ اذ تقدم اعضاؤه الى مراكز البوليس ليسلموا انفسهم لانهم لايحملون تصريحا للمرور ، تحديا منهم لقوانين المرور المفروضة .

ولم يلق اسلوب معركة مؤتمر الجامعة الافريقية اى استجابة سوى فى شاريفيل ولانجا ، حيث تجمعت جماهير غفيرة من الافريقيين جاءت بصحبة اولئك الذين ارادوا تسليم انفسهم للبوليس . وكان تجمع هذه الجماهير المسالمة غير المسلحة خارج اقسام الشرطة مثيرا لعبث رجال البوليس الطفولى بالمسدسات ، والذين اسعدهم ان يطلقوا الرصاص على الجماهير ، فسقط ٦٩ شخصا ، من بينهم ثمانى نساء وعشرة اطفال . وجرح ١٨٠ من بينهم ٣١ امراة و ١٩ طفلا .

وكرد فعل لهذه المذبحة قام حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بتعبئة كل امكانياته ودعا الى اضراب عام كما سبق الاشارة فى ٢٨ مارس ١٩٦٠ .

وكانت الحكومة العنصرية قد حظرت جميع الاجتماعات العامة واعلنت حالة الطوارىء ووقع الحاكم العام فى ١٨ ابريل اعلانا بحظر نشاط كل من المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر الجامعة الافريقية واستمرت حالة الطوارىء حتى ٣١ اغسطس ١٩٦٠ هذا فضلا عن قيام الحكومة العنصرية باعتقال شخصيات افريقية كثيرة منها روبرت سوبوكوى الذى حكم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات وهو مازال معتقلا منذ عام ١٩٦٣ - بموجب قانون الطوارىء وقام بوتلاكو ليبالو بمنصب الامين العام ونائب الرئيس .

وانشا الحزب جناحه العسكرى فى « ابريل » عام ١٩٦٢ تحت اسم بوكو لتكريس النضال المسلح ، الا ان المراقبة اليومية للبوليس حدت من نشاطه .

ثالثا : مؤتمر التحالف :

تشكل هذا التحالف كما سبق الاشارة بانعقاد مؤتمر الشعب بمدينة كليبتون فى ٢٦ يونيو ١٩٥٥ وحضره ممثلو خمس منظمات وطنية

افريقية هي المؤتمر الوطني الافريقي وقد سبق الحديث عنه والمؤتمر الهندى لجنوب افريقيا ، مؤتمر الشعوب الملونة لجنوب افريقيا ، مؤتمر الديمقراطيين ، مؤتمر نقابات جنوب افريقيا - وقد اقرت هذه المنظمات ميثاق الحرية ويشمل النقاط التالية :

الحكم للشعب - كل المجموعات العنصرية في الوطن تتساوى في الحقوق - الشعب يشترك في رعاية المصلحة العامة - الارض ملك لمن يزرعها - جميع المواطنين متساوون امام القانون - الحقوق الانسانية مكفولة لجميع المواطنين - ضمان العمل والامن - ابواب التعليم والثقافة مفتوحة للجميع . ضمان الاسكان والامن والراحة - سوف تسود الصداقة والسلام .

● ● ●

اوضحنا فيما سبق مراحل حركة التحرير الافريقية ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا منذ ان وطأت اقدام المستوطنين ارض البلاد ، وحتى تبلور الكفاح في منظمات افريقية وطنية . واذا كانت مذبحة شاربفيل في ٢١ مارس ١٩٦٠ قد جاءت كرد فعل للتحدى الافريقي السلمى ، فان حركات التحرير الوطنية قد اعلنت النضال المسلح منذ عام ١٩٦٧ .

وكان الافريقيون قد تمكنوا « خلال مرحلة المقاومة السلمية ضد نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا » من اكتساب الخبرة في استراتيجية وتكتيكات النضال السياسي وفي الارتفاع بمستوى الوعي السياسي وتربية كثير من الكوادر المناضلة التي تشكل العمود الفقرى للنضال المسلح .

وهكذا تمرست الحركة الوطنية الافريقية وترسخت مفاهيمها الثورية وتوصلت الى الاستنتاج بان النضال المسلح هو بالنسبة لها الوسيلة الوحيدة لوضع حد للنظام العنصرى وتحقيق اهداف التحرر الوطني .

وتواصل الحركة الوطنية الافريقية نشاطها العسكرى من قواعدها في الدول الافريقية المستقلة المجاورة لجنوب افريقيا خاصة من تانزانيا حيث يوجد المقر الدائم للجنة التحرير الافريقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وهي اللجنة التي تزود حركات التحرير الافريقية بالمعونات المادية والعسكرية من اجل مواصلة الكفاح المسلح .

وحول قضايا حركات التحرير الافريقية في هذه الحقبة يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١ ـ ترك الخلاف الصيني السوفيتي بصماته على مسار حركات التحرير ، ففي عام ١٩٦٤ وفي محاولة للاستناد الى قوة سياسية خارجية تقابل الاتحاد السوفيتي الذي يساعد حزب المؤتمر الوطني الافريقي ، قام حزب الجامعة الافريقية بالدخول في فلك الصين الشعبية وتلقى منها المعونات وشاركها في الهجوم على الاتحاد السوفيتي . ومنذ عام ١٩٦٥ دخل الصراع العقائدي والشخصي في صفوف حزب الجامعة الافريقية فقد وجد فيه من يؤمن بالديمقراطية الغربية ، ومن يؤمن باقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي ومن يريد الابقاء على الصين الشعبية ومن حاول ابتلاع اموال الحزب .

٢ ـ ان الحكم البوليسي الرهيب في جنوب افريقيا قد وضع حدا لسياسة العنف التي بدأتها الاحزاب الافريقية منذ عام ١٩٦٠ وقد القى القبض على الكثير من القياديين منذ ذلك العام وقد بلغ عددهم عام ١٩٦٦ نحو ٥٠٠٠ .

٣ ـ ان اعترافات نيلسون مانديلا اثناء محاكمة عام ١٩٦٤ اشارت بوضوح الى اعجابه بالمنظمة اليهودية السرية « ارجون زفاي لؤمي » التي كانت تعمل ضد العرب وضد بريطانيا في فلسطين فيما بين عامي ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ حتى انه شكل منظمة « رمح الوطن » على غرارها حيث كانت تراقب شئونها وتوجهها قيادة وطنية عليا وكانت القيادات الاقليمية مسئولة عن توجيه جماعات التخريب المحلية « كما يعترف مانديلا ايضا بانه اثناء اختبائه في ابريل ١٩٦١ في ريفونيا لينظم الاضراب العام في مايو خلال النصف الثاني من السنة ابتدأ يزور بيت ارثر جولدرايش في بارك تاون الذي كان جنديا في البالماخ الجناح العسكري للهاجاناه « فرق الدفاع اليهودية التي انشئت لتدعيم وحماية عمليات الاستيطان اليهودي في فلسطين » . واعترف مانديلا انه رغم انه لم تكن تربطه بآرثر جولدرايش اية علاقة سياسية مباشرة ، الا انه كان يعرفه اجتماعيا منذ عام ١٩٥٨ . واثناء اختبائه انتحل مانديلا اسم « ديفيد » ويقول مانديلا : « اثناء اقامتي قمت بزيارة ارثر جولد رايش مرارا في المنزل الرئيسي كما قام هو بزيارات لي في غرفتي واجرينا معا عدة مباحثات سياسية تشمل مواضيع مختلفة ، بحثنا مسائل ايديولوجية وعملية وتحالف المؤتمر ورمح الوطن ونشاطاتها بوجه عام ، واختباراته كجندي في البالماخ .

الفصـــل الثـــانى

الدبلوماسية المصرية وادانة النظام العنصرى

العـــــلاقات بين مصـــــــر
وجنوب افريقيا « ١٩٥٢ ــ ١٩٦١ »

بدأت علاقات مصر القنصلية والدبلوماسية بحكومة « أتحاد » جنوب افريقيا فيما بين الحربين وشاركت الدولتان فى مؤتمرات أنشاء الامم المتحدة عامى ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ . وهذه الفترة التاريخية تكاد تنعدم تفاصيلها فى المراجع والمصادر المتاحة حاليا .

واستمرت العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر واتحاد جنوب افريقيا حتى أوائل الستينات رغم اعلان مصر استنكارها المتواصل للنظام العنصرى القائم فى الاتحاد ورغم الدعم السياسى والاعلان المصرى لحركات التحرير فى جنوب افريقيا . ومن المفارقات أن مصر خلال هذه المرحلة رفعت تمثيلها الدبلوماسى فى بريتوريا الى درجة مفوضية فى يناير ١٩٥٦ .

وفيما بين ١٩٥٢ ، ١٩٦١ يمكن تسجيل ظاهرتين بارزتين فى علاقات مصر بجنوب افريقيا أولها الموقف الحيادى لحكومة اتحاد جنوب افريقيا ازاء تأميم شركة قناة السويس والعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ والظاهرة الاخرى استنكار مصر لمذبحة شاريفيل فى مارس ١٩٦٠ .

موقف جنوب افريقيا ازاء تاميم شركة قناة السويس :

اتخذ تحكومة جنوب افريقيا موقفا متميزا وسط مجموعة دول الكومنولث ازاء اعلان الرئيس عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ . وكان أول تعليق لرئيس الوزراء جوهانس سترتيجدوم ــ وربما كان رد الفعل التلقائى ــ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ هو قوله : « اننا على علاقات صداقة بمختلف القوى فى هذا الجزء

من العالم « ويعنى الشرق الاوسط » ولا يمكن تفضيل طرف على حساب طرف آخر وانه من الافضل أن نحتفظ برؤوسنا خارج خلية النحل . ولكن الشرق الاوسط الذى هو دائما منطقة خطره من الاهمية جغرافيا بالنسبة لجنوب افريقيا ، فالشرق الاوسط مدخل القارة » وبعد اربعة ايام ادلى وزير الشئون الخارجية ايرك لوف ببيان اكثر وضوحا وصف فيه عملية التأميم بانها : « مسألة داخلية خاصة بمصر لاترى جنوب افريقيا التدخل فيها » . وفى اليوم التالى ادلى ايريك لوف بتصريح آخر اوضح فيه أن حكومة اتحاد جنوب افريقيا وان كانت عازمة على عدم التورط فى النزاع الا انها لا تقف موقف عدم المبالاة » .

وعندما اوفدت الحكومة المصرية سفيرا الى اتحاد جنوب افريقيا يحمل رسالة توضح موقف مصر من الازمة فى ٤ اغسطس ١٩٥٦ ٪ ناشد وزير خارجية الاتحاد السفير المصرى بان تتفادى مصر اى انتهاك لاتفاقية ١٨٨٨ بشأن حرية الملاحة فى قناة السويس فى حالة حدوث اى استفزاز ما من قبل الاطراف الاخرى .

واذا كان هذا الموقف يمثل الحزب الوطنى فى اتحاد جنوب افريقيا فان موقف الحزب المتحد المعارض كان على النقيض تماما ، فقد وصف زعيم ذلك الحزب عملية التأميم بأنها ليست « قضية داخلية » بل هى « تحذير سافر لنا فى جنوب افريقيا لكى ندرك بأنه لا يمكننا تجاهل التطرف غير المحتمل الذى يتسم به النظام القومى الجديد فى مصر » . وكان تشخيص الحزب المتحد يختلف عن الذى قامت به حكومة الحزب الوطنى فى ان « الاحداث التى جرت فى مصر ترتبط بالسياسات التوسعية التى تمارسها الدول الشيوعية » . هذا كما اعتقد الحزب المتحد « ومعظم مؤيديه من الناطقين بالانجليزية » موقف حكومة الحزب الوطنى «ومؤيدوه من الافرريكانرز الناطقين بالافريكانية» من عدم تأييد ومساندة حكومة بريطانيا وموقفها من الازمة .

ورغم موقف حكومة اتحاد جنوب افريقيا الحيادى وموقف المعارضة العدائى لمصر ، فان حزب المؤتمر الوطنى الافريقى الذى يمثل اغلبية السكان الافريقيين فى جنوب افريقيا أصدر بيانا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦ بالتضامن مع الشعب المصرى .

تلك كانت مواقف القوى السياسية فى اتحاد جنوب افريقيا ، ويهمنا

القاء الضوء على العوامل التي سادت في تقدير المسئولين في حكومة بريتوريا لاتخاذ مثل هذا الموقف الحيادى . ويبدو واضحا أن المصلحة الذاتية لحكومة جنوب افريقيا هى التى أملت مثل هـذا الموقف ، وكان استشهادها بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية يعني في المقام الاول الرد على الدول التي تطالب اتحاد جنوب افريقيا بانهاء حالات التفرقة العنصرية أو سياسة الأبارتيد . ومن ناحية أخرى نجد أن حكومة الحزب الوطنى لم تر مزايا سياسية كثيرة لكى تندفع الى جانب بريطانيا فى الازمة . وقد كان همها فى المقام الاول المصلحة الاقتصادية التي تعود عليها اذا ما اغلقت قناة السويس أمام سفن الدول الغربية ، وهذا يعنى سلوكها طريق رأس الرجاء الصالح مما يضاعف من رخاء الموانىء فى الاتحاد ، بل قد يتيح لجنوب افريقيا مزيدا من الضغط لصالح تضحيتها فى حالة اقامة منظمة للأمن على نموذج حلف الاطلنطى ، مما قد يربط مصير الاقليات البيضاء فى افريقيا بعجلة دول حلف الاطلنطى المناهضة للشيوعية .

ومن ناحية ثالثة فلم تكن هناك اية عقبات تشوب العلاقات الثنائية بين مصر واتحاد جنوب افريقيا آنذاك ، الامر الذى أخذ المسئولون فى بريتوريا مراعاته لدعم هذه العلاقات لاعتقادهم أن موقع مصر الجغرافى فى المدخل الشمالى للقارة الافريقية له صلة وثيقة بأمن القارة الافريقية كلها .

الموقف ازاء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦

وبوقوع العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ ، فان حكومة اتحـــاد جنوب افريقيا ، من دون جميع حكومات دول الكومنولث ، كانت الحكومة الوحيدة التى امتنعت عن ابداء الحكم على شرعية الهجوم الانجلو فرنسي من ٣٠ اكتوبر الى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ . وفى اروقة الأمم المتحدة كان ممثل حكومة بريتوريا يتذرع بعدم حصوله على معلومات كافية وبضيق الوقت ليعتذر عن الاقتراع على قرار وقف اطلاق النار فى ٢ نوفمبر وفى بريتوريا كانت الحكومة تؤجل قرارها حول الازمة حتى ٥ نوفمبر . وبعد أن اجتمعت فى هذا التاريخ اصدر وزير خارجيتها تصريحا يعبر عن ايمان حكومته بانها غير متورطة فى الحرب وأن كانت قلقة للغاية بشأن الحفاظ على السلام فى الشرق الاوسط .

وكانت الحكومة تأمل فى التوصل الى حل دون الاشارة الى صيغة هذا الحل .

وكانت هناك اسباب اختص بها المسرح السياسي في اتحاد جنوب افريقيا هي التي كانت وراء هذا الموقف فبعد أن امتنعت حكومة اتحاد جنوب افريقيا عن اتخاذ موقف في ذلك الوقت كان من الطبيعي أن تمتنع ايضا عن اي تصريح او تأييد ، كما شرعت في ذلك عواصم الكومونولث الاخرى خلال أيام العدوان . وعبر عن هذا فيما بعد وزير الشئون الخارجية امام البرلمان في ١١ فبراير ١٩٥٧ قائلا : « لم اقل حتى الان اية كلمة حول العملية البريطانية الفرنسية وليس في نيتي أن افعل ذلك . . لم يكن لي او لجنوب افريقيا أن تتدخل »

وكانت حكومة الحزب الوطني لديها الاستعداد الكافي للتعبير عن رايها حول جوانب أخرى من الازمة ومنها الدور الذي تقوم به الامم المتحدة . وكان رأي رجال السياسة في جنوب افريقيا ينم بالشعور بالنفور لما قامت به الجمعية العامة للامم المتحدة من نشاط كان في نظرهم تدخلا متناهيا . وكان الجنرال سمطس نفسه قد عاد من دورتها الاولى عام ١٩٤٦ ولديه الاعتقاد ـ كما صرح بذلك امام البرلمان ـ « بأن ما جرى هناك لم يكن شيئا سوى مركب من المشاعر والعواطف والجهل » .

وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٥٦ اعلن وزير خارجية جنوب افريقيا امام الجمعية العامة بأن حكومته قد قررت الانسحاب من كل مشاركة في اعمال الامم المتحدة وفي مجرى الشكاوى التي أدلى بها وزير الخارجية ليفسر هذا القرار الصارم جاء ذكر الامم المتحدة وما تقوم به من دور في ازمة الشرق الاوسط ومر عليه دون تعليق ، وقال : « أن اعتماد الحلول الوقتية ليس كفيلا بالتوصل الى تسوية للاضطرابات ولكنه يؤدي الى زيادة حدة التوتر » ولكنه لم يذهب الى تقييم هذا التوتر كما لم يقترح علاجا له . ولكن آخر شيء في فكره كان انشاء قوة بوليس دولية دائمة ، في هذا الامر على الاقل كان يمكنه أن يقف في مواجهة كريشناميتون بل كان يرى تطهير المنظمة وتنظيفها بطرد الاعضاء الافرو آسيويين منها أو على الاقل بالحد من نفوذهم «الذي طالما كان موجها ضد جنوب افريقيا » كان هذا في نظر حكومة الحزب الوطني غير مجد . وقال وزير الخارجية « أن المشكلة التي أثارتها مصر بتأميم قناة السويس لن تحل في ساحة منظمة مقسمة مثل الامم المتحدة حيث تقوم دول باندونج بالتعاون مع الدول الشيوعية بدور هام جدا تحت زعامة الهند » .

وكان لدى اعضاء المعارضة فى برلمان جنوب افريقيا شيء من الاستعداد لتوجيه النقد الى حكومتهم لانها لم تساند فكرة قيام قوة الطوارىء الدولية . ولكن مناصرى الحكومة كانوا يرون حكمة فى موقف الحكومة وقد دافعوا عنها ملوحين الى التجربة الكندية التى اثبتت الحكمة فى البقاء خارج الصحراء ، وقال أحد اعضاء برلمان جنوب افريقيا « ان حكومتنا قد اتبعت سياسة حكيمة بالبقاء خارج نزاع السويس وبذلك لم نتلق اهانة من عبد الناصر كما فعل ازاء كندا «١» .

وايا كان موقف حكومة اتحاد جنوب افريقيا فان الرأى العام للاقلية البيضاء كان متعاطفا تماما مع اسرائيل «١» عندما قامت بغزومصر عام ١٩٥٦ وقد كان لليهود فى جنوب افريقيا «نحو ١١٠,٠٠٠ يهودى» الفضل ايضا فى احياء هذا الشعور .

موقف مصر ازاء مذبحة شاربفيل :

اذا كانت مذبحة شاربفيل فى جنوب افريقيا تسجل بداية مرحلة جديدة فى قضية النظام العنصرى بصفة عامة فى جنوب افريقيا فانها تشكل ايضا بداية الحملات الاعلامية المصرية المكثفة ضد النظام العنصرى فى بريتوريا . وقد ادلى نائب وزير شئون رياسة الجمهورية فى ٢٣ مارس ١٩٦٠ بتصريح قال فيه : « أن ج.ع.م. تستنكر بكل شدة المذابح الوحشية التى تعرض لها السكان الافريقيون فى جنوب

«١» ثمة جذور تاريخية تربط الاقلية البيضاء بالحركة الصهيونية واسرائيل ـ فقدكان الجنرال سمطس وزير الدفاع فى حكومة اتحاد جنوب افريقيا وعضو مجلس الحرب الامبراطورى عام ١٩١٧ احد الاشخاص الذين وضعوا وعد بلفور بشان انشاء وطن قومي لليهود فى فلسطين ـ وايدت حكومة الاتحاد جنوب افريقيا برئاسة الجنرال هرتزج انشاء وطن يهودى فى فلسطين تاييدا كاملا باتخاذها قرارا بهذا المعنى عام ١٩٢٦ كما وعدت بتاييد الاهداف الصهيونية أمام عصبة الامم وفى الامم المتحدة ايدت جنوب افريقيا مشروع تقسيم فلسطين تاييدا فعالا عام ١٩٤٧ وقام الحزب الوطنى عام ١٩٤٨ بالاعتراف القانونى لدولة اسرائيل فور اعلان قيامها .كما قام دكتور الان رئيس الحكومة بزيارة مجاملة الى تل ابيب . كما سمح للضباط الاحتياط اليهود فى جنوب افريقيا بالخدمة فى اسرائيل كما سمح بتحويل الاموال والسلع الى اسرائيل على الرغم من المصاعب المالية التى كانت تعانى منها جنوب افريقيا آنذاك .

افريقيا . وأعلن انه لاذنب لهذه الجماهير العزلاء من السلاح الا ايمانهم بحقوق الانسان واحتجاجهم السلمى على التفرقة العنصرية المفروضة عليهم بالقوة والارهاب « واضاف قائلا » . « ان اطلاق نيران المدافع على جماهير الافريقيين يعتبر جزءا من حرب الابادة ضد الافريقيين فى صميم بلادهم . ولا يسع ج.ع.م. الا ان تعلن استنكارها الشديد لهذه الجريمة الوحشية التى ذهب ضحيتها مئات الافريقيين بين قتيل وجريح . كما أن ج.ع.م. تعلن تضامنها مع جميع الشعوب الافريقية فى موقفها ازاء هذه الجرائم الوحشية » . وختم نائب وزير شئون رئاسة الجمهورية تصريحه قائلا : بان وفد ج.ع.م. فى الامم المتحدة اجتمع بوفود الدول الافريقية لدراسة الموقف بعد هذه المذابح التى تعد امتهانا لحقوق الانسان وتحديا صارخا لقرارات الامم المتحدة الخاصة بمنع التفرقة العنصرية .

ولقد ابدت اجهزة الاعلام المصرية اهتماما بالتعليق على مذبحة شاربفيل ومتابعة ردود فعلها سواء فى داخل اتحاد جنوب افريقيا او على المستوى الدولى . واخذت الدبلوماسية المصرية تشدد الهجوم على حكومة بريتوريا . وقد عكست البيانات المصرية هذا فى ختام رحلة الرئيس .

وفضلا عن هذا الموقف نشطت الدبلوماسية المصرية فى المحافل الدولية والافريقية لتكثيف حملات الاستنكار ضد النظام العنصرى .

الدبلوماسية المصرية وادانة النظام العنصرى فى الامم المتحدة

بدأ اهتمام الامم المتحدة بمشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٤٦ غير أن اهتمامها كان منصبا حتى ١٩٥٢ على مشكلة معاملة الهنود فى جنوب افريقيا ومشكلة جنوب غرب افريقيا « ناميبيا » . وخلال هذه الفترة ايدت مصر موقف الهند فى جنوب افريقيا .

واثناء مناقشة اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة لمسألة معاملة الهنود فى جنوب افريقيا فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٧ القى الدكتور محمد حسين هيكل باشا « رئيس وفد مصر » خطابا حول

راى مصر فى مشكلة التمييز العنصرى عبر فيه عن عطف مصر على قضية الهنود فى جنوب افريقيا مستندا فى ذلك الى ميثاق الامم المتحدة ومعتبرا أن هذه المسألة ليست من اختصاص الشئون الداخلية لاتحاد جنوب افريقيا كما تدعى حكومة الاتحاد .

ولقد حظى موضوع حقوق الهنود فى جنوب افريقيا بتأييد الجمعية العامة للامم المتحدة التى اصدرت عدة قرارات بهذا الشأن وكانت هذه القرارات مقدمة لاثارة قضية التفرقة العنصرية بصفة عامة فى جنوب افريقيا منذ الدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة حيث اثارت ١٣ دولة افريقية وآسيوية « ومنها مصر » هذه المسألة فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٢ وطلبت ادراج موضوع الصراع العنصرى الناتج عن تطبيق سياسات الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا فى جدول اعمال الدورة ، ورغم معارضة جنوب افريقيا لمناقشة هذه المسألة فقد استقر راى الجمعية العامة على اختصاصها بمناقشة الموضوع على اساس انه موضوع حقوق الانسان وانه يؤثر فى تفسير مواد الميثاق وانه ربما ترتب عليه تهديد للسلم فى افريقيا والعالم .

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارين يؤكد الاول على حقوق الانسان وينص القرار الثانى على انشاء لجنة خاصة لدراسة الوضع العنصرى فى جنوب افريقيا وكانت مصر وسبع عشرة دولة عربية واسيوية وامريكية لاتينية قد تقدمت بمشروع هذا القرار وتشكلت اللجنة من ممثلى دول شيلى ، فرنسا ، هايتى ، وقاطعت جنوب افريقيا هذه اللجنة .

ومع تبلور المجموعة الافريقية الاسيوية فى المنظمة الدولية تزايد الضغط على جنوب افريقيا حتى انها اضطرت الى سحب وفدها من الدورتين العاشرة والحادية عشرة .

ولقد استطاعت مصر من خلال حركتها فى اطار المجموعة العربية والمجموعة الافريقية الاسيوية منذ مؤتمر باندونج « ١٩٥٥ » والمجموعة الافريقية منذ مؤتمر الدول الافريقية المستقلة فى اكرا « عام ١٩٥٨ » بتنسيق مواقفها مع مواقف دول العالم الثالث لممارسة مزيد من الضغط على جنوب افريقيا . وفى مواجهة تحدى جنوب افريقيا بعد مذبحة شاربفيل فى ٢١ مارس ١٩٦٠ قامت مصر مع ٢٨ دولة افريقية آسيوية باحاطة مجلس الامن بالقضية حيث ناقش المجلس قضية

الابارتيد للمرة الاولى واتخذ فى أول ابريل ١٩٦٠ قراره رقم ١٣٤، يعترف فيه بان الموقف فى جنوب افريقيا قد ادى الى خلاف دولى ، واذا استمر فقد يعرض للخطر السلام والامن الدوليين ، ودعـا المجلس حكومة جنوب افريقيا الى اتخاذ تدابير تستهدف تحقيق الوفاق العنصرى القائم على المساواة ... والى نبذ سياساتها الخاصة بالابارتيد .

وفى ١٢ ابريل ١٩٦١ اقرت الجمعية العامة قرارها ١٥٩٨ «١٥» الذى قدمته مصر مع عدد من الدول الافريقية والاسيوية الذى نص فى فقرته الثالثة على مطالبة كل الدول باتخاذ اجراءات فردية وجماعية للضغط على جنوب افريقيا للتخلى عن سياستها بشأن الابارتيد .

وبهذا القرار فان الجمعية العامة قد تجاوزت دورها التقليدى فى الادانة أو الاستنكار الى عمل محدد ضد جنوب افريقيا . وقد تبلور هذا بشكل اوضح فى الدورة السابعة عشرة .

وفى هذه الدورة أكد محمود فوزى وزير خارجية مصر فى ٢ اكتوبر ١٩٦٢ موقف مصر من مشكلة الابارتيد فى جنوب افريقيا وقال أن حكومة هذه الدولة مازالت تلتزم بسياسة التفرقة العنصرية أسوأ من ذلك الموقف الذى تتخذه ازاء جنوب غرب افريقيا وهو الموقف الذى يعد امتدادا لتحدى الامم المتحدة .

وفى ٦ نوفمبر ١٩٦٢ وافقت الجمعية العامة على قرار يقضى بأن سياسة الابارتيد تهدد بشدة السلم والامن الدولى ، ويطلب الى الدول أن تتخذ بشكل فردى أو جماعى عدة تدابير تستهدف دفع جنوب افريقيا الى التخلى عن سياسة الابارتيد .

واستجابة لقرارات الجمعية العامة بشأن مقاطعة جنوب افريقيا افادت مصر الامين العام للامم المتحدة فى خطاب مؤرخ فى ٣ اكتوبر ١٩٦٣ انها قطعت كل علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا منذ مايو ١٩٦١ وقطعت كذلك علاقاتها الاقتصادية من سبتمبر ١٩٦٣ . كما حظرت كل سفنها من دخول موانىء جنوب افريقيا وكذا اغلقت موانىء مصر امام كل سفن تحمل علم جنوب افريقيا ، ورفضت اعطاء تسهيلات الهبوط والترانزيت لكل طائرات جنوب افريقيا او الطائرات المسجلة لديها وأن مصر تدعم قرار حظر امداد جنوب افريقيـا بالاسلحة والمعدات الحربية .

وفضلا عن هذا اعلن مندوب مصر فى اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة أن مصر تقوم بتعليم ٢٠ من ابناء جنوب افريقيا فى القاهرة .

ومع نهاية ١٩٦٣ افادت ٤٦ دولة عضو الامين العام للأمم المتحدة انها قد نفذتبالكامل قرار الامم المتحدة ومنها ٢٥ دولة اعلنت انها قاطعت جنوب افريقيا تجاريا ودبلوماسيا .

وفى الدورة الثامنة عشر للجمعية العامة طلب وزير الخارجية المصرى فى ١٠ اكتوبر ١٩٦٣ باسم مصر من الجمعية العامة اتخاذ اجراء عاجل ضد المحاكمة التى تجرى فى جنوب افريقيا ويحاكم فيها ١١ شخصا بتهمة محاولة قلب الحكومة . واضاف ان على الامم المتحدة ان تعمل لاطلاق سراح المسجونين السياسيين الذين تستخدم حكومة جنوب افريقيا فى اعتقالهم وسائل غاية فى الوحشية

وفى ١١ أكتوبر ١٩٦٣ صدر قرار الجمعيةالعامة بشأن حظر امداد جنوب افريقيا بالبترول والمنتجات البترولية وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ اقرت الجمعية العامة اعلان الامم المتحدة حول القضاء على كافة اشكال التفرقة العنصرية .

كما اتخذ مجلس الامن قراره رقم ١٨٢ فى ٤ ديسمبر ١٩٦٣ وقد تضمن نصوصا قوية الصياغة فىادانة حكومة جنوب افريقيا والدعوة فورا الى وقف بيع وشحن المهمات والمواد التى تستخدم فى صناعة وصيانة الاسلحة والذخائر فى جنوب افريقيا ويطلب من الامين العام للامم المتحدة تكوين لجنة خبراء تتولى دراسة اساليب حل الموقف الراهن فى جنوب افريقيا من خلال التطبيق الكامل والسلمى والمنظم لحقوق الانسان والحريات الاساسية بالنسبة لجميع سكان الاقليم ككل بصرف النظر عن الجنس او اللون او العقيدة .

وفى ٢٧ ابريل ١٩٦٤ طلبت مصر مع ٥٧ دولة افريقية آسيوية عقد اجتماع طارىء لمجلس الامن للنظر فى الموقف المتفجر فى جنوب افريقيا على ضوء تقرير الامين العام للامم المتحدة فى ٢٠ ابريل ١٩٦٤ . وفضلا عن معارضة هذه الدول لاغتيال الوطنيين فى جنوب افريقيا لمعارضتهم سياسة الابارتيد ، فان هذه الدول طلبت من مجلس الامن اتخاذ اجراء عاجل لمنع مشكلة جنوب افريقيا من تهديد السلام فى افريقيا وفى العالم .

وفى ٩ يونيو ١٩٦٤ صدر قرار مجلس الامن رقم ١٩٠ اكتفى فيه

بادانة حكومة جنوب افريقيا بشأن محاكمة زعماء حركة التحرير .
وفى الثامن عشر من نفس الشهر أصدر قراره رقم ١٩١ سجل فيه التوصيات الواردة فى تقرير مجموعة الخبراء والنتائج التى توصلت اليها فى ٣٠ ابريل ١٩٦٤ وادانه حكومة جنوب افريقيا والدعوة الى حظر بيع وشحن الاسلحة والذخائر الى جنوب افريقيا .

وبعد هذا القرار لم يصدر مجلس الامن قرارا بشأن جنوب افريقيا طوال ست سنوات حتى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

وفى ٢٤ يوليو ١٩٦٥ اذاعت السكرتارية العامة للامم المتحدة أن ١٠٥ دولة من بينها مصر اتخذت اجراءات مختلفة تهدف الى منع حكومة جنوب افريقيا من اتباع سياسة الابارتيد . وتتراوح هذه الاجراءات بين قطع العلاقات السياسية واغلاق جميع الموانىء والمطارات فى وجه السفن والطائرات التابعة لجنوب افريقيا . كما تتناول عقوبات اقتصادية مختلفة ومنع اى شخص يحمل جواز سفر لجنوب افريقيا من دخول بلاد كثيرة . U.N. Credentials Committe

وفى الدورة العشرين للجمعية العامة للامم المتحدة كانت مصر عضوا فى لجنة اوراق الاعتماد «١»
التى تبحث فى اوراق اعتماد مختلف الوفود وفى اجتماع اللجنة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٥ اقترح اسماعيل فهمى مندوب مصر بالنيابة عن مدغشقر وسوريا ومصر التى اعدت مشروع القرار ان اللجنة لاتعترف بصحة أوراق الاعتماد المتقدمة من الحكومة الحالية لجنوب افريقيا وقد ايد الاتحاد السوفيتى هذا المشروع . وفى التصويت لم ينل موافقة الدول الخمس الاخرى « استراليا ، كوستاريكا ، جواتيمالا ، ايسلندا ، الولايات المتحدة » وكانت هذه اول محاولة «٢» لاظهار عدم شرعية حكومة جنوب افريقيا .

«١» لجنةتساعيةتقوم بتلقى اوراق المندوب الموفدوتتاكدمن ان جميعهامستوفاة تماما من قبل احد اسئولين الكبارفى الحكومة التى ارسلت هذا العضو الى نيويورك ـ (وعادة ما يكون هذاالمسئول اما وزير الخارجية اوشخص فى مركز معادل له) وتعتبر هذه عملية شكلية بحته . ولكن الدول المعادية لحكومة جنوب افريقيا وجدتفى هذه العملية فرصة لاظهار عدم شرعية مندوب حكومة بريتوريا .

(٢) نجحت الدول الافريقية عام ١٩٧٤ فى تحقيق هذه المحاولة حيث علقت عضوية جنوب افريقيا فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ ومنعت من الاشتراك فى الدورة ٢٩ للجمعية العامة .

وفى نفس الدورة القى محمد عوض القونى مندوب مصر الدائم فى الامم المتحدة كلمة تعقيبا على تقرير لجنة تصفية الاستعمار المقدم الى الجمعية العامة جاء فيه بشأن قضايا التحرير فى افريقيا انه لا يتذكر أن الافريقيين لم يستشاروا عندما منحت جنوب افريقيا الاستقلال عام ١٩١٠ .

كما قدمت مصر مع ٤٤ دولة مشروع قرار بشأن سياسة الابارتيد فى جنوب افريقيا وتمت الموافقة عليه فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ القرار رقم ٢٠٥٤ « ٢٠» . وقررت الجمعية العامة فى هذا القرار لفت نظر مجلس الامن الى ان الموقف فى جنوب افريقيا يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين واوضحت أن تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى الفصل السابع من الميثاق ضرورة لا محيص عنها لحل مشكلة الابارتيد ، وأن الجزاءات الاقتصادية العالمية هى السبيل الوحيد نحو حل سلمى ، ولكن المجلس لم يأخذ بهذا الرأى وقد ابدت كثير من الدول تحفظات شديدة على تطبيق هذه التوصية على أساس انه لا يحق للجمعية العامةتقرير وجود تهديدللسلم والامن الدوليين.

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ اقرت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية وقد لعبت مصر دورا ملموسا فى صياغة كثير من مبادئها واشتركت مع ٣٢ دولة فى تقديم مشروع هذه الاتفاقية «١» وقامت مصر بالتوقيع على الاتفاقية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦ كما اودعت وثيقة التصديق عليها فى أول مايو ١٩٦٧ .

وفى الدورة ٢١ للجمعية العامة أوضح مندوب مصر ان مسئولية فشل جهود المنظمة الدولية ترجع الى موقف الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا . وقال مندوب مصر فى اللجنة السياسية الخاصة فى ٩ ديسمبر ١٩٦٦ : « انه رغم الدعوات المختلفة للامم

---

(٤٦) لاتكتفى الاتفاقية بالدعوة الىإنهاءالتفرقة العنصرية بكافة صورها وانما تقيم لاول مرة جهازا دوليالاشراف على احترام نصوصها . وقد اصبحت الاتفاقية نافذة المفعولاعتبارا من ١٣ مارس ١٩٦٩ وكان قد وقع عليها حتى أول ديسمبر١٩٧٠ ثلاثة وسبعون دولة بينما صوتت عليها او انضمت اليها ٤٤دولة . راجع نص الاتفاقية فى مجلة الهدف والعدالة عدد يناير ١٩٧١

المتحدة فان هؤلاء الشركاء يتوسعون فى علاقاتهم التجـــارية والاقتصادية مع جنوب افريقيا ومن ثم فهم يشجعونها على مواصلة سياستها العنصرية » .

وكانت الجمعية العامة خلال الدورتين ٢١، ٢٢ قد واصلت اصدار قراراتها بشأن الوضع فى جنوب افريقيا . ومنها القرار رقم ٢٢٠٢ « ٢١ » فى١٦ ديسمبر ١٩٦٦ والقرار ٢٣٠٧ « ٢٢ » فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٧ . واكدت مصر خلال المناقشات المختلفة ان احكام الفصل السابع من الميثاق تظل هى اكثر الوسائل فعالية لاكراه حكومة جنوب افريقيا للتخلى عن سياساتها العنصرية «٤٧» .

الدبلوماسية المصرية وادانــة النظام العنصرى فى منظمة الوحدة الافريقية

تعتبر مشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا من الموضوعات الاساسية فى جدول أعمال اى مؤتمر افريقى عقد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بالقارة ، بل انها فى الواقع كانت الاساس الموضوعى لبدء سياسة المؤتمرات خارج القارة .

وبمشاركة مصر فى المؤتمرات الافريقية ابتداء من مؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ »اخذت تعلن مصر موقفها من ادانة التفرقة العنصرية. ففى باندونج اعلن الرئيس عبد الناصر رفض العنصرية فكرا وممارسة كما اوضحنا فى الفصل الاول ـ الباب التمهيدى . وقد استنكر المؤتمر بلغة قوية : « السياسات والمعاملات القائمة على التمييز العنصرى التى تقيم عليها حكومات بعض الدول العلاقات الانسانية فى جزء كبير من القارة الافريقية وفى نواح اخرى من العالم » مؤكدا أن مثل هذه السياسات ليست خرقا لحقوق الانسان فحسب بل هى كذلك انكار للقيم الانسانية للحضارة ولكرامة الانسان » .

وفى المؤتمر الثانى للدول الافريقية المستقلة فى أديس أبابا « يناير ١٩٦٠ » أعلن رئيس وفد مصر « حسين ذو الفقار صبرى نائب وزير الخارجية » فى خطابه اول تصريح باستعداد مصر للانضمام الى

مقاطعة تامة لجنوب افريقيا حتى تعدل عن سياسة التمييز العنصرى التى تتبعها ازاء الوطنيين هناك قائلا « وستتخذ الجمهورية العربية اى اجراء يقرره المؤتمر ضد جنوب افريقيا « واتهم رئيس الوفد المصرى حكومة جنوب افريقيا بانها تنتهك بطريقة غير حكيمة وثيقة حقوق الانسان بسياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها وقال ان ج٠ع٠م٠ على استعداد لقبول وحدة جميع الدول الافريقية وتحريرها من جميع صور الاستعمار . ودعا رئيس الوفد المصرى لوضع حد لوصاية جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا وقال أن بريطانيا لاتستطيع أن تبرىء نفسها من هذه المسألة لانها قد تلقت الوصاية باسمها ثم حولتها الى جنوب افريقيا وقــد قرر المؤتمر عدم اقامة علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ودعا جميع دول افريقيا الى اغلاق جميع موانيها فى وجه السفن التى ترفع علم جنوب افريقيا ومقاطعة جميع بضائع جنوب افريقيا وحرمان جميع طائراتها من حقوق التحليق فوق أراضى الدول الاعضاء فى المؤتمر أو الهبوط فيها كما دعا الى استبعاد جنوب افريقيا من الكومنولث . وقد أعلن رئيس وفد مصر أن جميع موانى قناة السويس استثنيت من هــذا النص تمشيا مع مبدأ حرية الملاحة فى القناة بالنسبة الى سفن جميع الدول بلا استثناء كما انها ليست فى حالة حرب مع ج٠ع٠م٠ مثل اسرائيل ٠

وفى خطاب افتتاح مؤتمر الشعوب الافريقية بالقاهرة « ٢٠ مارس ١٩٦١ » تساءل الرئيس جمال عبد الناصر هل استسلم الاستعمار والتفرقة العنصرية تمارس فى قلب القارة على ابشع الصور وأحفلها بالخزى والعار .. وهل التفرقة العنصرية فى حقيقتها الا قناع من اقنعة الاستعمار « ... هل التفريق بين البشر على أساس اللون غير محاولة للتفريق فى المشاركة العامة فى الحكم غير محاولة للتفريق فى الخدمات غير محاولة للتفريق فى الاجور ؟ .. أن الاستعمار لكى يكفل استغلال الطبقة لابد ان يستغل البشر بذلك لاتكون مشكلة التفرقة العنصرية فى حقيقة أمرها بعيدة عن مشكلة الاراضى الافريقية وبعيدة عن مشكلة المناجم الافريقية . انما تصبح مشكلة الفرد الافريقى هى مشكلة الثروة الافريقية كلاهما سخرة فى خدمة الاستغلال الذى هو المعنى الاقتصادى للاستعمار » .

وفى كلمته امام وفود المؤتمر فى الجلسة الختامية فى ٢ ابريل

١٩٦٢ اشار الرئيس عبد الناصر الى نجاح الدول الافريقية الاسيوية المشتركة فى عضوية الكومنولث البريطانى فى ارغام حكومة جنوب افريقيا على الخروج من عضوية الكومنولث الامر الذى ساعد كثيرا على القاء الضوء اكثر على مشكلة التمييز العنصرى واستطاع تكتيل رأى عام عالمى له وزنه وأثره على حكومة جنوب افريقيا التى تسير فى طريق يتنافى مع كل المبادىء التى قدمها ودافع عنها واستشهد من اجلها البشر منذ اقدم عصور التاريخ .
وانعقد مؤتمر القمة الافريقى بأديس ابابا « مايو ١٩٦٣ » ومصر تقاطع جنوب افريقيا دبلوماسيا منذ مايو ١٩٦١ كما سنوضح ذلك فى الفصل القادم بينما كانت العلاقات الاقتصادية ما زالت قائمة بين البلدين .

وفى خطابه امام المؤتمر اشار الرئيس عبد الناصر اكثر من مرة الى قضية التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا قائلا « من خارج القارة هناك الاستعمار الذى لم يقض عليه القضاء النهائى والكامل فى كل اجزاء القارة .. وهناك الاضطهاد العنصرى والتفرقة العنصرية يفرضهما على بعض اجزاء القارة .. وهناك عمليات اغتصاب اراضى الشعوب وتحريمها على اصحابها الشرعيين واباحتها لمستوطنين جاءوا من بعيد ورفضوا ان يكون لهم حق الضيف وراحوا استعلاء وارهابا يطلبون جبروت السيف .

وحول مقاومة التمييز العنصرى فى القارة قال الرئيس عبدالناصر « والتمييز العنصرى والاضطهاد لن يكفى للقضاء عليها ـ انها اهانة للانسانية كلها فى هذا العصر وفى كل عصر .. وانما لابد من مقاومة باسلة بكل الوسائل والطرق حتى الوصول الى سلاح المقاطعة الكاملة تقلب بها دفة الامور وتحول الذين ارادوا فرض العزل على شعوب افريقيا فى ارضها الى جيوب معزولة عن الانسانية ومطمورة خارج نطاق التعاون الدولى . ولابد للمقاطعة بكل الوسائل والطرق من عقل منظم واعصاب محركة » .

واتخذ المؤتمر عدة قرارات بشأن جنوب افريقيا ففى القرار الخاص بتصفية الاستعمار اكد ان اقليم جنوب غرب افريقيا ارض افريقية خاضعة للانتداب الدولى وان اية محاولة من جانب جنوب افريقيا لضمها تعتبر عملا عدوانيا ثم طالب المؤتمر بقطع العلاقات الدبلوماسية

والقنصلية بين جميع الدول الافريقية وبين حكومة البرتغال وجنوب افريقيا اذا ما استمرتا على موقفهما ازاء تصفية الاستعمار . وطالب بالمقاطعة الفعالة للتجارة الخارجية للبرتغال وجنوب افريقيا باتباع تحريم استيراد البضائع من هذين البلدين ، واغلاق جميع الموانىء والمطارات الافريقية امام سفنهما وطائراتهما ومنع طائرات هذين البلدين من التحليق فوق اقاليم الدول الافريقية . وفى قرار خاص بعنوان « التفرقة والتمييز العنصرى » اعلن المؤتمر ضرورة تنسيق وزيادة الجهود لانهاء هذه السياسة الاجرامية التى تتبعها جنوب افريقيا وتحقيقا لهذا المؤتمر اتخذ المؤتمر عدة اجراءات منها رعاية اللاجئين من جنوب افريقيا والتحرك الدبلوماسى الافريقى على مستوى الامم المتحدة ، مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية التى لاتزال قائمة مع حكومة جنوب افريقيا .

وتنفيذا لهذه القرارات بادرت مصر الى اعلان المقاطعة الاقتصادية لجنوب افريقيا فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٣ بصدور قرار وزير الاقتصاد المصرى ثم تأكد هذا الموقف بصدور القرار الجمهورى رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩ مارس ١٩٦٤ « ٨ » .

وفى مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة « يوليو ١٩٦٤ » اشار الرئيس عبد الناصر الى قضية جنوب افريقيا فى كلمته بالجلسة الافتتاحية عندما شبه اسرائيل بأنها « جزء من مؤامرة نهب اراضى الشعوب بواسطة ما يسمونه بالاستيطان ، ذلك الذى تعرفون امثلة له فى القارة الافريقية فى جنوب افريقيا بل ويزيد عليه ان المستوطنين فى اسرائيل طردوا اصحاب البلاد الاصليين وحولوا الاغلبية منهم الى لاجئين خارج حدود وطنهم » . وطالب الرئيس عبد الناصر باستكمال الحصار من حول بقع التفرقة العنصرية البغيضة فى جنوب افريقيا وروديسيا .

وفى خطابه فى مأدبة العشاء قال الرئيس عبد الناصر : « ان شعبا افريقيا فى اقصى جنوب افريقيا لم يرهبه الجنون العنصرى فمضى برفع اعلام المقاومة يقدم بطلا بعد بطل لقيادة النضال » وفى خطابه فى ختام المؤتمر قال الرئيس عبد الناصر : « ان مؤتمركم كان اشارة واضحة الدلالة بالنسبة لابطال الحرية فى القارة امثال نكومو « روديسيا » ، مانديلا « جنوب افريقيا » اللذين وضعهم

الاستعمار وراء القضبان وللشعوب التى مازالت بالبسالة والشرف تحاول تحطيم اغلالها .

وقرر المؤتمر مطالبة جميع الدول وخاصة التى تقوم بينها وبين حكومة جنوب افريقيا علاقات تجاريه بالتعاون فى مجال مقاطعه جنوب افريقيا ومناشدة جميع الدول المنتجة للبترول بأن تقف فى الحل عن تزويد جنوب افريقيا بالبترول وكافة المنتجات البترولية الاخرى والدعوة الى الافراج عن نلسون مانديلا ووالتر سيزونو وسوبوكوى وغيرهم من المعارضين لمسأله التفرقة العنصرية الذين سجنوا او اعتقلوا طبقا للقوانين التعسفية الجائرة لحكومة جنوب افريقيا . كما قرر المؤتمر ايضا انشاء مكتب داخل السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية تسند اليه مهمة تنسيق خطط واعمال الدول الاعضاء .وذلك لتنفيذ اجراءاتمقاطعة جنوب افريقيا علىنحو فعال.

وفى مؤتمر القمة الافريقى بأكرا « ٢١ ــ ٢٥ اكتوبر ١٩٦٥ » اشار الرئيس عبد الناصر فى كلمته امام المؤتمر الى خطورة الموقف فى روديسيا وجنوب افريقيا الناتج عن تحالف حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا الجنوبية وحكومة الاقلية البيضاء فى افريقيا الجنوبية والبرتغال .

وجاء فى بيان المؤتمر « اعتبار التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا تهديدا للاستقرار والسلام فى العالم ومناشدة الامم المتحدة اتخاذ اجراءات فعالة ضد حكومة جنوب افريقيا بسبب سياستها العنصرية الهدامة ودعوة حكومات امريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية الى الامتناع عن الاستمرار فى تدعيم اقتصاد جنوب افريقيا .

وفى مؤتمر القمة الافريقى بأديس ابابا « ٥ ــ ٩ نوفمبر ١٩٦٦ » استحوذت الخلافات الافريقية على اهتمامات المؤتمر « ومنها خلافات غانا وغينيا بعد الانقلاب العسكرى ضد نكروما واعتقال وفد غينيا » فجاءت قراراته تكرارا للقرارات السابقة .

الفصـــل الثـــالث

مصـــر ومقاطعـــة النظـــام العنصرى
ودعـــم حركات التحرير فى جنوب افريقيا

مصر ومقاطعة جنوب افريقيا

تجاوزت مصر مرحلة الاكتفاء باستنكار وادانة نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا واعلنت فى ٣٠ مايو ١٩٦١ قطع علاقاتها مع حكومة بريتوريا ، لاقرار ما يمكن أن يكون قائما بين دولة افريقية تمارس سياسة تحريرية ثورية وبين نظام عنصرى يمارس سياسة الفصل العنصرى ضد الافريقيين .

وفى بيان وزارة الخارجية فى هذا الصدد ، بنت الحكومة المصرية قرار قطع العلاقات مع جنوب افريقيا على الاسس التالية :

- أن سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها جنوب افريقيا تجاوزت حدها فى اهدار حقوق الافريقيين .

- استهتار جنوب افريقيا بالضمير العالمى واستنكاره لهذه السياسة

- ان قصر الانتخابات على البيض اهدار لسيادة القانون فى جنوب افريقيا .

- أن استناد مصر الى الايمان بالمبادىء والى اجماع الضمير العالمى تقرر عدم اعترافها بالحكومة الجمهورية الجديدة فى جنوب افريقيا وتصر على قطع العلاقات السياسية معها وعلى سحب بعثتها الدبلوماسية من هذه البلاد .

- أن مصر تتطلع باهتمام الى انتصار النضال الشعبى الحر فى جنوب افريقيا . واشار البيان أن تلك العلاقات لن تعود الا بعد قيام حكومة شرعية ممثلة للشعب .

وبعد اعلان قطع العلاقات السياسية بين مصر وجنوب افريقيا عام ١٩٦١ كان من المفهوم ضمنيا أن المقاطعة سوف تمتد الى العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، الا أن كلا من جنوب افريقيا والصحافة البريطانية حاول اظهار ان العلاقات الاقتصادية لن تتأثر بهذه الخطوة السياسية . وكتب مراسل صحيفة « التايمز » البريطانية فى بريتوريا يقول أن قطع العلاقات لايؤثر فى العلاقات التجارية بينهما وهى على أية حال ليست كبيرة ففى سنة ١٩٦٠ استورد جنوب افريقيا بضائع من مصر تقدر بـ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى وصدرت بضائع بحوالى ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى .

ويبدو من واقع المراسلات التى تمت بين رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد ووزارة الخزانة أن الحكومة المصرية نهجت أسلوب المقاطعة الاقتصادية الجزئية لا المقاطعة الشاملة لجنوب افريقيا .

لقد رأت رئاسة الجمهورية الاكتفاء باصدار التعليمات اللازمة بحظر الاستيراد من جنوب افريقيا . وأصدرت وزارة الاقتصاد التعليمات اللازمة لحظر الاستيراد كما أصدرت الادارة العامة للنقد كتابا دوريا للبنوك يتضمن أنه يتعين استرداد قيمة البضائع التى يتم تصديرها من مصر الى جنوب افريقيا مقدما أو بموجب اعتمادات مستندية غير قابلة للالغاء . هذا كما استثنت وزارة الاقتصاد من عملية المقاطعة عمليات الاستيراد برسم ترانسيت والاتطرمه وتموين السفن لبلاد اجنبية أخرى وبالعكس وكذا عمليات الاستيراد لصالح مقيمين فى مصر وصدرت بشأنها تراخيص الاستيراد اللازمة وكذا الاستمارات المصرفية ، كما تم استثناء الارتباطات القائمة بين المصدرين فى مصر والمستوردين فى جنوب افريقيا والتى لم يتم تنفيذها بالكامل . وقد وافقت وزارة الخارجية على هذا الاتجاه ورأت أن ما اتخذ من اجراءات نحو حظر الاستيراد من جنوب افريقيا واسترداد قيمة البضائع التى تصدر اليها مقدما كافيا لتنفيذ مقاطعة جنوب افريقيا اقتصاديا فى نطاق الاسلوب التى ترى رئاسة الجمهورية اتباعه فى هذا المجال .»

وعندما نشرت صحيفة الجارديان البريطانية فى ٧ فبراير ١٩٦٢ خبرا عن تخلي مصر عن مقاطعة التجارة مع جنوب افريقيا ، « احدث

هذا صدى سيئا فى الاوساط الافريقية وبادرت وزارة الخارجية المصرية بارسال تكذيب الى جميع البعثات المصرية فى الدول الافريقية

ورغم هذا فقد وافقت رئاسة الجمهورية فى ٢٠ مارس ١٩٦٢ على استمرار هبوط طائرات جنوب افريقيا فى القاهرة ، كما برز اتجاه وزارة الخارجية على عدم تطبيق المقاطعة الشاملة .

وظلت حكومة القاهرة تمارس المقاطعة الجزئية لجنوب افريقيا حتى أثارت الصحف البريطانية مرة أخرى هذا الموضـــوع بنشر تصريحات وزير اقتصاد حكومة جنوب إفريقيا أمام برلمان بلاده ، وذكر فيها اسماء الدول التى تقاطع جنوب افريقيا اقتصاديا ولم يذكر مصر من بين هذه الدول . ورغم قيام السفارة المصرية بلندن بالتكذيب فى ٩ فبراير ١٩٦٣ الا أن الصحف البريطانية عادت وأكدت هذا . وعندئذ اعلنت وزارة الاقتصاد المصرية بأن المقاطعة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من المقاطعة السياسية ومصر قطعت علاقاتها السياسية تماما مع حكومة جنوب افريقيا وذلك لانتهاجها سياسة التفرقة العنصرية وحرمانها لغالبية السكان من كافة حقوقهم السياسية .

وتمشيا مع هذا الموقف بادر عمال مصر بمقاطعة سفن جنوب افريقيا فى الموانى المصرية .

وبعد مشاركة مصر فى مؤتمر القمة الافريقى فى أديس أبابا «مايو ١٩٦٣ » وتشكيل منظمة الوحدة الافريقية اتجهت مصر الى اعلان موقف المقاطعة الشاملة لجنوب افريقيا بصورة رسمية وبفعاليـة اكثر .

وتأكيدا لهذا كله والتزاما بمبدأ المقاطعة الشاملة لجنوب افريقيا صدر قرار وزير الاقتصاد المصرى رقم ٧١٨ لسنة ١٩٦٣ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٣ بقطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا طالبا من الجهات المختصة والمعنية تنفيذ هذا القرار والعمل به من تاريخ اصداره .

وفى ١٩ مارس ١٩٦٤ صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن مقاطعة « اتحاد » جنوب افريقيا بحريا وجويا ونصت المادة الاولى على اغلاق موانىء مصر البحرية والجوية فى وجه السفن والطائرات التى ترفع علم « اتحاد » جنوب افريقيا ونصت المادة الثانية على منع السفن والطائرات التى ترفع علم مصر من دخول موانىء « اتحاد » جنوب أفريقيا البحرية والجوية ، أما المادة الثالثة

فقد نصت على انه لايخل العمل بالمادتين الاولى والثانية من هذا القرار بحرية الملاحة فى قناة السويس والتسهيلات المباشرة المتعلقة بسلامة القناة والملاحة فيها ومعنى هذا أن قرار المقاطعة لم يشمل حرية عبور قناة السويس .

ورغم هذا فقد سجلت مطبوعات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سريان التجارة بين مصر وجنوب افريقيا وأن كانت بمعدل ضعيف وعلى سبيل المثال اورد الجدول الخاص بالتبادل التجارى بين البلدين فى يوليو - يونيو ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، أن مصر استوردت تبغا وورقا بأقل من ٥٠٠ جنيه مصرى وأن مصر صدرت بوف جلد بألف جنيه مصرى «١٠٣» .

ومن ردود فعل حكومة جنوب افريقيا ازاء المقاطعة المصرية لها ، نذكر مساندة بريتوريا لاسرائيل اثناء عدوان يونيو ١٩٦٧ . اذ سرعان ما اعيد العمل بالنظم الخاصة للسماح بحرية تحويل تبرعات يهود جنوب افريقيا الى اسرائيل كما جرى توفير اشكال اخرى من المعونة المادية . وأدت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ الى ادراك متزايد للتماثل الاساسى بين جنوب افريقيا واسرائيل فى السياسة الدولية ولما يترتب على ذلك من حاجة الى التعاون . وقد وصفت صحيفة « دى بيرجر » الناطقة بلسان الحزب الوطنى فى مقاطعة الكاب الحالة على النحو التالى : « أن اسرائيل وجنوب افريقيا تتقاسمان مصيرا مشتركا ... ومن صالح جنوب افريقيا أن تنجح اسرائيل فى كبح جماح اعدائها الذين هم من الد اعدائنا « المقصود مصر والدول العربية » .

مصـــــر ومناصرة حركـــات التحـــرير فى جنــوب آفريقيـــا

اتاح التمثيل الدبلوماسي القنصلى المصرى فى جنوب افريقيا حتى عام ١٩٦١ فرصة متابعة التطورات السياسية ومواقف حركات التحرير داخل جنوب افريقيا . ورغم تبادل التمثيل مع حـــكومة بريتوريا فقد ادان الرئيس عبد الناصر منذ البداية نظام الحـــكم العنصرى واعتبره لونا غريبا من الوان الاستعمار واطلق عليه اسم « الاستعمار المختلط » كما اوضح قضية شعب جنوب افريقيـــا

ومعاناته وبرزت اولى مواقف الرئيس عبد الناصر فى هذا الصدد فى المقدمة التى كتبها لكتاب « جنوب افريقيا : جنة البيض وجحيم الملونين » الصادر فى اول ديسمبر ١٩٥٤ .

وفى العام التالى شارك المؤتمر الوطنى الافريقى كعضو مراقب - فى مؤتمر باندونج « ابريل ١٩٥٥ » وبعد انعقاد المؤتمر قام رئيس الوفد موسيس كوتانى بزيارة للقاهرة قبل عودته الى جنوب افريقيا فى اطار جولة زار خلالها عددا من الدول الاسيوية والاوروبية والاشتراكية وعندما تاسس مؤتمر الجامعة الافريقية فى جنوب افريقيا عام ١٩٥٩ ارسلوا دعوة رمزية للرئيس عبد الناصر لحضور اجتماعاته .

ومع بداية انعقاد مؤتمرات الشعوب الافريقية الاسيوية وكذا مؤتمرات الشعوب الافريقية بالقاهرة وانشاء الرابطة الافريقية بدأت وفود حركات التحرير فى جنوب افريقيا تفد الى القاهرة . وفى مطلع ١٩٥٩ لجأ الى القاهرة تيتوسون ماكيوانى احد زعماء المؤتمر الوطنى الافريقى هربا من محاكمة فى جنوب افريقيا ولحضور مؤتمر شباب افريقيا واسيا نيابة عن حزبه ومن القاهرة سافر الى لندن حيث اصبح مشرفا على حملة مقاطعة بضائع جنوب افريقيا ثم اشرف على الحركة البريطانية المعادية للابارتيد . وفى يناير ١٩٦٠ انتخب عضوا فى اللجنة التوجيهية لمؤتمر الشعوب الافريقية وهى اللجنة التى كانت مصر عضوا بها .

وفى مايو ١٩٦١ استقبلت القاهرة اوليفر تامبو نائب رئيس المؤتمر الوطنى الافريقى مع ثلاثة من اعضاء حزبه وسكرتير عام حزب مؤتمر الجامعة الافريقية ورئيس حزب المؤتمر الهندى لجنوب افريقيا ورئيس الحزب الوطنى لجنوب غرب افريقيا«سوانو» واستقبلهم الرئيس عبد الناصر . وصرح اوليفر تامبو ان الرئيس المصرى ابدى عطفه الشديد على كفاح الافريقيين ضد سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا . واضاف ان زيارتنا للقاهرة مثمرة جدا ، وهو يترك للاحداث الهامة القادمة اعلان نتيجة اتصالاته فى مصر ونستطيع الان ان نغادر القاهرة ونحن واثقون من التاييد والتعاون المخلص من جانب الحكومة والاتحاد القومى والاتحاد الدولى للعمال العرب فى عمل كل مامن شانه ان يزيد الضغط على حكومة اتحاد جنوب افريقيا لتعدل عن سياستها العنصرية البغيضة « وقال ايضا : لقد ابدى الرئيس وزعماء الاتحاد

القومى وجميع المسئولين فى الاتحاد فهما تاما للحقيقة الاوضاع فى الاتحاد واعلنوا ان الجمهورية العربية المتحدة تقف فى صف واحد مع الوطنيين الافريقيين فى كفاحهم من اجل حريتهم . وبعد ايام قليلة من هذه الزيارة اعلنت مصر فى ٣٠ مايو ١٩٦١ قطع علاقاتها مع حكومة جنوب افريقيا . وبعث ممثلو حركات تحرير جنوب افريقيا بالقاهرة برقية الى الرئيس عبد الناصر قالو فيها :

« باسم جبهة جنوب افريقيا التى تعمل نيابة عن ملايين المضطهدين فى جنوب افريقيا ، يود مكتب القاهرة ان يعرب لفخامتكم ولحكومة مصر وشعبها عن شكره وتقديره بالخطوة الهامة جدا ضد لحكومة جنوب افريقيا . ولقد طالما ابدى شعب جنوب افريقيا موافقته واعجابه بالدور الذى تقومون فخامتكم وحكومة مصر به فى الحركة التقدمية وفى تحرير افريقيا من الاستعمار بصوره القديمة والحديثة ومن الاطماع التوسعية وانه لما يزيد من امتناننا ومن مآثركم ، علمنا ان استمرار وجود مصر فى جنوب افريقيا انما كان بغرض تحقيق الصالح الافريقى فقط . ونريد ان تسود هذه الروح نفسها الدول الافريقية الصاعدة »

وفى عام ١٩٦٢ زار نيلسون منديلا احد قادة المؤتمر الوطنى الافريقى القاهرة ، ووافقت زيارته زيارة الرئيس اليوغوسلافى ولم يتح له الانتظار حتى يتفرغ الرئيس عبد الناصر لمقابلته ويقول عن هذه الزيارة : « قلت ان المسئولين الذين واجهتهم اعربوا عن انتقادهم للمقالات التى ظهرت فى « العصر الجديد » وهى المقالات التى كانت قد تناولت مهاجمات الجنرال عبد الناصر للشيوعية ولكنى اخبرت المسئولين ان العصر الجديد لا يعبر بالضرورة عن سياسة حركتنا واننى سأثير هذه الشكوى مع العصر الجديد واحاول استخدام نفوذى لتغيير خطها ، لانه ليس من واجبنا ان نعين الطريقة التى يتوجب على اية دولة ان تحقق بها حريتها »

ولقد شارك عدد من ثوار جنوب افريقيا فى الرابطة الافريقية القاهرة منذ تاسيسها وقبل افتتاح مكاتب سياسية لهم وعبر احدهم فى احتفال الرابطة بيوم افريقيا فى ١٥ ابريل ١٩٥٩ عن دور مصر فى افريقيا بقوله : « ان شعب جنوب افريقيا ظل يكافح ويستوحى الالهام من اخوانه الذين يحرزون النصر فى كل جزء من اجزاء القارة فقد استوحى الهامه من اخوانه المنتصرين فى ج.ع.م تحت زعامة

الرئيس عبد الناصر واستوحى كذلك الهامه من موقف اخوانه فى غانا تحت قيادة الرئيس نكروما .

وفى عام ١٩٦٠ تم افتتاح مكتب سياسى فى الرابطة الافريقية لكل من المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر الجامعة الافريقية واعتبر اعضاء المكتبين لاجئين سياسيين ومنح كل عضو معونة شهرية .

وقد حضر ذيروانذل بيليسو عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى الافريقى الى القاهرة من لندن — مقر اقامته فى المنفى منذ عام ١٩٥٠ — وقام بتمثيل حزبه فى القاهرة حتى غادرها فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ ليمثل حزبه فى دار السلام . كما قامت زوجته بتمثيل الحركة النسائية لجنوب افريقيا فى منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية بالقاهرة .

وفى القاهرة شارك بيليسو مع اعضاء المكتب فى كل المؤتمرات والندوات والاجتماعات المعنية بالشئون الافريقية ومنها مؤتمر القمة الافريقى عام ١٩٦٤ ومؤتمر دول عدم الانحياز فى نفس العام وندوة افريقيا عام ١٩٦٦ . كما شارك بالكتابة فى مجلة الرابطة الافريقية وبعض الصحف والمجلات المصرية .

ومن ممثلى المكتب السياسى لمؤتمر الجامعة الافريقية بالقاهرة : فوز مزى ماكى وفى تصريح له اثنى على دور الرابطة الافريقية قائلا : ان التسهيلات السخية للرابطة الافريقية قد مكنت من نشر وتوزيع مذكرات وتخصيص اذاعة موجهة لجنوب افريقيا وعقد صداقات والحصول على منح دراسية لكثير من الطلبة .

كما قام بوتلاكوليبااللو السكرتير القومى لمؤتمر الجامعة الافريقية بالتردد على القاهرة بين حين واخر ، وصرح فى القاهرة عقب الانقلاب ضد نكروما واغلاق مكاتب الحزب فى اكـــرا ، ان امريكا واسرائيل وبريطانيا وراء الاطاحة بالنظام التقدمى فى غانا ، ولقد ابدى حزب مؤتمر الجامعة الافريقية تاييده لحـــركة المقـــاومة الفلسطينية فى كل مناسبة كما كشف عن اساليب التعاون بيـــن الامبريالية العالمية والصهيونية والعنصرية .

وكانت الرابطة الافريقية تحتفل فى ٢١ مارس من كل عام بذكرى مذبحة شاريفيل وكانت اجهزة الاعلام المصرية تشارك فى تغطية مثل هذه الاحتفالات .

وبشان تسليح وتدريب ثوار جنوب افريقيا فلم يكن هناك الا القليل فى هذا الصدد لطابع المقاومة السلمية التى تميزت به حركات

التحرير فى جنوب افريقيا بصفة عامة حتى عام ١٩٦٧ . وايا كان الامر فثمة اشارات فى مصادر مختلفة الى الدعم الدولى لحركات التحرير فى الجنوب الافريقى تذكر ان تدفق الاسلحة جاء عن طريق الجزائر ومصر او عبر لجنة التحرير الافريقية وثمة اشارة فى أرشيف الادارة الافريقية بوزارة الخارجية المصرية الى موافقة مصر على حضور فيزين يوسف جك من المؤتمر الوطنى الافريقى لدراسة التدريب العسكرى فى نوفمبر ١٩٦٢ .

وايا كانت المساعدات العسكرية التى تقدم لثوار جنوب افريقيا سواء من مصر او غيرها فانها تعتبر مساعدات رمزية محدودة بالنسبة لتسليح النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ويكفى القول ان النفقات العسكرية لجنوب افريقيا فيما بين ١٩٦٣ ، ١٩٧٣ تفوق كل النفقات العسكرية لكل الدول الافريقية ماعدا مصر .

وفى اطار البرامج المصرية الموجهة الى افريقيا وجهت الاذاعة المصرية اولى برامجها الى جنوب افريقيا فى ٢٩ يوليو ١٩٦١ ضمن البرنامج الموجه الى شرق ووسط وجنوب القارة باللغة الانجليزية . ويقدم هذا البرنامج يوميا لمدة ٤٥ دقيقة .

وتوجيه هذا البرنامج الى منطقة الجنوب الافريقى فى يوليو ١٩٦١ يقترن بالتطورات التى شهدتها المنطقة آنذاك . ابتداء من وقوع مذبحة شاريفيل فى ٢١ مارس ١٩٦٠ ، الى اعلان الجمهورية فى جنوب افريقيا فى ٣٠ مايو ١٩٦١ وقيام مصر باعلان تطبع علاقاتها السياسية فى نفس اليوم مع حكومة جنوب افريقيا .

ومع تصاعد حدة الصراع فى الجنوب الافريقى وتضامن منظمة الوحدة الافريقية مع حركات التحرير هناك واعلان مصر المقاطعة الاقتصادية مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٤ - بادرت مصر الى توجيه برنامج اخر أستهدف جمهورية جنوب افريقيا وحدها وذلك بلغة الزولو فى ١٥ فبراير ١٩٦٥ .

وفى بحث علمى نشرة المعهد الاسكندنافى للدراسات الافريقية عن اذاعات جنوب افريقيا اشارات عديدة الى الاذاعة المصرية ودورها فى نقد سياسة الابارتيد فى جنوب افريقيا وان اذاعة القاهرة مع اذاعات الدول الاخرى مثل الاتحاد السوفيتى والصين دفعت المسئولين فى جنوب افريقيا لتقوية برامجها الموجهة الى افريقيا على الموجة القصيرة وبصورة شاملة منذ اكتوبر ١٩٦٥ .

اما بشأن موقف حركات التحرير من قضية الصراع العربى

الاسرائيلى فقد عبر ممثلا المؤتمر الوطنى الافريقى عن هذا الموقف في المؤتمر الطارىء للتضامن الافريقى الاسيوى لتاييد الشعوب الافريقية ضد الاستعمار واسرائيل « القاهرة – يوليو ١٩٦٧ » وجاء في بيانهما ان اسرائيل اضخم قاعدة امبريالية للرجعية التى تتمتع بتأييد الامبريالية الصهيونية العالمية المغال » .



الباب الثالث

مصر وتصفية النظام العنصري في روديسيا

قضية النظام العنصرى فى روديسيا « زيمبابوى » وليدة العصر الاستعمارى فى القرن ١٩ وبلغت القضية ذروتها باعلان حكومة ايان سميث «البيضاء» الاستقلال من جانب واحد فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ ·

ويتناول هذا الباب سياسة مصر الخارجية تجاه هذه القضية · والباب مقسم الى ثلاثة فصول · ويلقى الفصل الاول الضوء على الوجود الاستعمارى والعنصرى فى روديسيا ونشوء وتنظيم حركات التحرير الافريقية فى الاقليم · ويعرض الفصل الثانى ابعاد التحرك الدبلوماسى المصرى تجاه القضية ويوضح الفصل الثالث مواقف مصر تجاه مقاطعة بريطانيا ونظام حكم ايان سميث ودعم ومناصرة حركات التحرير الافريقية ·

الفصـــل الأول

الوجود الاستعماري والعنصري وحركات التحرير في روديسيا

افتتح البرتغاليون صفحة الاستعمار الاوروبى الحديث فى ما يعرف الآن بروديسيا « زيمبابوى » بارسال بعثات برتغالية لزيارة هذا الاقليم فى القرن السادس عشر بقصد تثبيت أقدام البرتغاليين فى الساحل الشرقى لافريقيا والسيطرة على مصادر التجارة العربية مع امبراطورية الموناملتابا التى ازدهرت منذ القرن الخامس عشر . ويمثل منتصف القرن السابع عشر قمة النفوذ البرتغالى امام توغل الهولنديين الذين لم يعمروا كثيرا ـ نحو ١٥٠ سنة ـ ، ثم جاءت اكتشافات ديفيد لفنجستون فى حوض الزمبيزى فى اواسط القرن التاسع عشر التى فتحت المجال واسعا امام الاستعمار البريطانى .

ونجح ممثل بريطانيا عام ١٨٨٨ فى اقناع لوبنجولا حاكم قبائل ماتابلى بتوقيع اتفاقية يعلن فيها الصداقة الابدية للملكة فيكتوريا ويتعهد بعدم التعامل مع اية دولة اجنبية من غير موافقة الملكة ؟ وبعد ذلك حصل مندوبو سيسل ج. رودس من لوبنجولا على حق الاستئثار باستغلال المعادن فى مملكته مقابل دفع مائة جنيه شهريا مضافا اليها الف بندقية ومائة طلقة ذخيرة ! وقد نازع الزعماء الافريقيون فيما بعد شرعية هذه الاتفاقية ولكنها اصبحت نقطة البداية لاستعمار ما عرف فيما بعد بروديسيا الجنوبية .

وفى العام التالى « ١٨٨٩ » كان رودس قد اسس الشركة البريطانية لجنوب افريقيا وحصل على الاداة الحيوية التى وضعت اقليمه تحت العلم البريطانى بموجب مرسوم ملكى . وقد منح المرسوم الشركة سلطة واسعة على الاقليم الواقع مباشرة شمال بتشوانالاند البريطانية وشمال وغربى جمهورية جنوب افريقيا وغرب

المستعمرات البرتغالية وشملت هذه المنطقة التى امتدت فيما وراء اراضى قبتل ماتابلى وماشونا روديسيا الجنوبية والشمالية معا وهما الاسمان اللذان اصبحا يطلقان على الاراضى الجديدة فى اواخر تسعينات القرن الماضى .

وفى اكتوبر ١٨٩٨ اعلن قيام مستعمرة روديسيا الجنوبية بتنازل شركة جنوب افريقيا البريطانية عن سلطاتها الادارية والتشريعية لحكومة الاقليم واصبح موظفوها خاضعين لتلك الحكومة ومنذ ذلك التاريخ اقيم فى روديسيا « الجنوبية » مجلس استشارى يضم ١٨ عضوا به اقلية منتخبة بواسطة المستوطنين الاوروبيين ، وجعل اختصاصه مقصورا على معالجة شئون الاوروبين . اما الشئون الوطنية فجعلت كلها من اختصاص الهيئة التنفيذية وجعل مدة هذا النظام خمسا وعشرين سنة وخلال مدة حكمها التى استمرت اكثر من ثلاثين سنة « ١٨٨٩ – ١٩٢٣ » انشأت الشركة البريطانية لجنوب افريقيا سككا حديدية تتصل بسكك حديد جنوب افريقيا – وتوصل عبر موزمبيق الى ميناء بيرا وهو مرفأ يؤدى الى الشرق على المحيط الهندى . وقد ادت سرعة انشاء السكك الحديدية الى نمو المستعمرة بسرعة فارتفع عدد السكان الاوروبيين الذى كان معظمهم من اصل جنوب افريقى وبريطانى من ١١٫٧٠٠ فى سنة ٩٠٠ الى ٣٢٫٠٠٠ فى سنة ١٩٢٠ وخلال نفس الفترة زاد عدد الاهالى الافريقيين من ٥٠٠٫٠٠٠ الى ٨٦٠٫٠٠٠ .

وبموجب سلسلة من القوانين وضعت فى بداية العقد الاول من هذا القرن – ولايزال الكثير منها سارى المفعول حتى اليوم – اضطر الافريقيون للخضوع لنوع من السخرة وغير ذلك من الاساليب التعسفية مثل قانون احكام العمل الافريقى لعام ١٩١٢ وقانون الاسياد والخدم لعام ١٩١٠ . وقد قضت قوانين اخرى بحصر تنقلات الافريقين داخل مناطق محدده ، وحتمت عليهم حمل تصريحات مرور ، وفرضت القيود على سفرهم ووضعت قوائم ولوائح تتحكم فى انشطتهم اليومية وحالت بينهم وبين المشاركة الكاملة فى مزايا التنظيمات النقابية .

ومع ازدياد عدد السكان البيض بدا المستعمرون يطالبون بنصيب اكبر فى ادارة شئونهم والتحرر من حكم الشركة .

وفى ١٢ سبتمبر ١٩٢٣ ضمت روديسيا الجنوبية الى بريطانيا كمستعمرة متمتعة بالحكم الذاتى . ومنح دستور سنة ١٩٢٣

المستوطنين السيطرة على الشئون الداخلية بواسطة تشريعهم الخاص ، ولكنه اشترط حجز بعض السلطات للحكومة البريطانية اهمها ما يتعلق بالشئون التى لها تاثير على مصالح الشعب الافريقى والمسائل الخاصة بتعديل الدستور . كما احتفظت بريطانيا على وجه الخصوص بسلطة نقض اى قانون فيما عدا القوانين المتعلقة بتزويد الاهالى الوطنيين بالاسلحة والذخائر او المشروبات الروحية . ويتم فرض هذه القوانين على الاهالى الوطنيين بينما لا يتعرض لها الاشخاص المنحدرون من اصل اوروبى . لكن بريطانيا لم تمارس السلطات المخولة لها طوال الاربعين عاما التى ظل خلالها دستور ١٩٢٣ سارى المفعول .

وفى السنوات التالية لصدور الدستور صدرت تشريعات عديدة لتكريس نظام التفرقة والتمييز العنصرى خاصة قانون تخصيص الاراضى لعام ١٩٣٠ .

وفى محاولة لتثبيت امتيازات الاقلية البيضاء سواء فى روديسيا الجنوبية او روديسيا الشمالية او نياسالاند حاولت الاقلية البيضاء فى الاقاليم الثلاثة منذ عام ١٩٣٠ الاتحاد فى دولة واحدة . غير ان المقاومة التى ابداها الافريقيون فى مواجهة مثل هذه المحاولة حدت بالحكومة البريطانية الى تأجيل المحاولة حتى عام ١٩٥٣ حين صدق مجلس العموم البريطانى على دستور اتحاد وسط افريقيا الذى اصبح نافذ المفعول منذ مطلع يناير من نفس العام .

وقامت حكومة فيدرالية فى سالزبورى واصبح للاتحاد قوات مسلحة فيدرالية ووحدة جمركية الا ان كل اقليم احتفظ بحكومة مستقلة ولم تتول حكومة الاتحاد سوى الدفاع الوطنى والتعليم الثانوى للبيض والصحة وقوى الشرطة .

هذا ولم يقدر لاتحاد وسط افريقيا ان يدوم سوى عشر سنوات وبدات عملية حل الاتحاد فى الاشهر الاولى من عام ١٩٦٣ بالرغم من وجود دساتير جديدة مطبقة فى كل من الاقاليم الثلاثة .

وتقرر انهاء الاتحاد ابتداء من اول يناير ١٩٦٤ ، وان تعود روديسيا الجنوبية الى وضعها السابق كمستعمرة متمتعة بالحكم الذاتى . وتضمنت نصوص الاتفاق وضع القوة الجوية الروديسية الملكية التى تضم حوالى ٧٥ طائرة تحت سيطرة حكومة روديسيا الجنوبية مع سرب مظلات وجيش نظامى قوامه نحو ٣٤٠٠ رجل .

الا انه قد لوحظ من ناحية اخرى ، ان بريطانيا كانت تتعرض

لضغط شديد من جانب الاقلية الاوروبية فى روديسيا الجنوبية ، خاصة بعد تولى ايان سميث رئاسة الوزارة فى ١٣ ابريل ١٩٦٤ ، كما كانت تتعرض فى نفس الوقت لضغط من جانب الشركات المختلفة ـ التى لها مصالح اقتصادية كبيرة فى روديسيا . ويمكن القول بان حكومة المحافظين البريطانية كانت تتوقع انحسار الاغلبية التى يتمتع بها سميث فى حزب جبهة روديسيا واجراء انتخابات ينجح فيها سير روى ولنسكى وكان من شان ذلك اذا تحقق ـ فى تقدير بريطانيا ـ ان يتم وضع دستور جديد يحدد تاريخا مقبولا لاعطاء السلطة السياسية للافريقيين . ومن هنا كان الاهتمام البالغ من جانب سميث للقيام بكل المحاولات التى يهدف بها الى تثبيت بقائه فى الحكم والصمود امام محاولة رجوع سيرو روى الى الحكم

وبعد مفاوضات غير مثمرة بين سميث والحكومة البريطانية فى لندن وسالسبورى قام باجراء استفتاء صورى بين رؤساء القبائل فى اكتوبر ١٩٦٤ وبين الناخبين فى نوفمبر ١٩٦٤ .

ورغم معارضة حكومة العمال فى بريطانيا للاتجاهات التى اعلنها ايان سميث للاستقلال فقد احست حكومة ايان سميث بقوة مركزها وقامت بحل البرلمان واعلنت عن اجراء انتخابات جديدة ـ قبل موعدها بعام ـ فى مايو ١٩٦٥ على نفس الاسس الدستورية لدستور ١٩٦١ . وفى ٨ مايو اسفرت الانتخابات عن فوز حزب الجبهة الروديسية بجميع المقاعد الخمسين المخصصة لمرشحى القائمة وبذلك اتيحت له اغلبية الثلثين المطلوبة لاجراء التعديلات الدستورية

ولم تؤثر المفاوضات التى دارت بين ايان سميث وهارولد ويلسون فى اوائل اكتوبر ١٩٦٥ بلندن وفى اواخر نفس الشهر فى سالزبورى فى تهديد ايان سميث باعلان الاستقلال من جانب واحد وهو ما تحقق فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ .

ففى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ تلا ايان سميث من الاذاعة اعلان الاستقلال من جانب واحد الذى كان متوقعا منذ مدة طويلة . وقد الحق بالاعلان « دستور » ينتهج الخطوط العامة لدستور ١٩٦١ مع بعض التغيرات فبدلا من الحاكم « الذى كان يمثل التاج » يكون هناك موظف يتولى ادارة الحكومة الذى تعينه الحكومة فى حالة ما اذا لم يعينه التاج . والغى الدستور الجديد النص على الرجوع الى اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص البريطانى بوصفها محكمة استئناف نهائية .

وسرعان ما اعلن ايان سميث سلسلة من اللوائح تنص على منحه سلطات واسعة من بينها سلطة سجن اى عسكريين او موظفين مدنيين يتركون اعمالهم او يرفضون اداءها وسلطة مصادر اية مهمات او مبان وسلطة الاستيلاء على محطات الاذاعة .

وبعد اعلان الاستقلال من جانب واحد اخذ نظام الحكم فى سالزبورى يضاعف من فرض اجراءات الامن ويتجه علنا نحو وضع اسس سياسة رسمية للتطور المنفصل على غرار سياسة « الابارتيد » فى جنوب افريقيا .

حركات التحرير فى روديسيا

بتزايد الوعى الوطنى فى المستعمرات الافريقية بعد الحرب العالمية الثانية بصفة عامة قام افريقيو المدن ومناطق المناجم فى روديسيا عام ١٩٥٥ بتكوين رابطة شباب جنوب روديسيا الافريقية الوطنية بمبادرة من جورج نياندرو ، وروبرت شيكيريما ، دوندوذو تشيزيجا . وكان الاخير فى ذلك الوقت صحفيا شابا اضطر بعد ذلك الى الهرب من عمليات القمع الى باسوتولاند « بتسوانا حاليا » اما شيكيريما المعلم ونيادرو الذى ينحدر من اسرة ماشوما الملكية فقد اعتقلا بعد ذلك فى ١٧ فبراير ١٩٥٩ طبقا للتوقيف الوقائى .

ولقد تحولت هذه الرابطة الصغيرة الى حركة شعبية وفى عام ١٩٥٧ استطاع شباب الرابطة المثقفون ان يثيروا اهتمام جوشو نكومو بقضيتهم . وكان الاخير يتولى رئاسة النقابات الافريقية وكان يعانى من مواجهة صنوف التمييز العنصرى الذى يمتد الى الحياة الاجتماعية كافة ، وكان يشمل الحياة النقابية حيث لم يكن للنقابيين الافريقيين حق الاضراب ولا صلاحية اجراء مفاوضات مستقلة عن نطاق العقود الجماعية . وهكذا اندمجت رابطة الشباب والمنظمات النقابية الافريقية فى حركة جديدة هى المؤتمر الوطنى الافريقى فى سبتمبر ١٩٥٧.

وفى البيان الذى اصدره المؤتمر متضمنا المبادىء والسياسة التى يعتزم التزامها اعلن نفسه حزبا غير عنصرى ودعا الاوروبيين والافريقيين

على حد سواء الى الانضمام اليه وتعهد باتبـــاع الاساليب الدستورية واستنكار العنف والاساليب الثورية ، واعلن انه لا يملك عدواة عنصرية ، وليست لديه الرغبة في تجريد الاوروبين من املاكهم او طردهم خارج الاقليم ، كما طالب بالعدالة للافريقيين ، وتحقيق المشاركة المتساوية في الحياة السياسية والاقتصادية التى سبق أن وعد الاوروبيون بها ،كما طالب بالاقتراع العام للبالغين وانهاء تخصيص الاراضى ، وادارة شئون الاهالى التى تتولى الادارة في المعازل والغاء جميع انواع التشريع التمييزى ، وكذلك حاجز اللون في الصناعة والوظائف . ولم يشر برنامج الحزب الى حاجز اللون الاجتماعى ولكنه طالب بالحقوق المتساوية لجميع الاماكن العامة .
وعلى ذلك فهذا البيان لم يكن سوى محاولة تستهدف تحقيق الاصلاح في ٢٥ عاما وليس برنامجا سياسيا للتنفيذ الفورى .

وكان نواة المؤتمر اربعة او خمسة افراد في كل من بولا وايو ، سالزبورى وبعدها بدأ الوعى الافريقى ينمو وبالرغم من ذلك فقد ظل المؤتمر الوطنى الافريقى لا يمثل اى حركة جماهيرية حقيقية حتى اعلان حالة الطوارىء في ٢٦ فبراير ١٩٥٩ ، حيث قدمت حكومة روديسيا تشريعا محليا يتكون من ستة مشروعات قوانين هى قانون المنظمات غير المشروعة ، وقانون الحبس الوقائى ، وقانون شئون الاهالى وقانون الامن العام ، وقانون الاسلحة النارية ، وقانون الحراسة على املاك واعمال المعتقلين .

وبناء على هذه التشريعات القمعية غدا المؤتمر الوطنى الافريقى منظمة غيرمشروعة كما القى القبض على مئات من الافريقيين واعتقالهم دون توجيه تهمة معينة ودون محاكمة .
وفى يناير ١٩٦٠ اعيد تشكيل المؤتمر الوطنى الافريقى تحت اسم الحزب الديمقراطى الوطنى « N.D.P. » الذى التزم بنفس برنامج المؤتمر الوطنى الافريقى « A.N.C. » وطالب بحكم الاغلبية وبحق التصويت للجميع وبانهاء سيطرة البيض على اتحاد روديسيا ونياسالاند . وفى خارج البلاد يدعو لقضية بلاده ضد سيطرة البيض على الاتحاد .

وفى ٩ ديسمبر ١٩٦١ اوقفت الحكومة نشاط الحزب الجديد بعد الاضطرابات التى حدثت انذاك والتى قتلت فيها قوات الامن عددا من الافريقيين .

وفى ١٧ ديسمبر من نفس العام ظهر الحزب تحت اسم ثالث هو اتحاد زيمبابوى الشعبى الافريقى « ZAPU » وقد سارعت حكومة روديسيا الجنوبية الى مصادرة نشاطه فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ بعد ان ادخلت تعديلات على تشريع حفظ القانون والنظام نصت على عدم امكان اعادة تنظيم حزب او منظمة صادرت الحكومة نشاطها تحت اسم اخر . وكان جوشوانكومو هو رئيس المنظمة الاخيرة وتم اعتقاله بعد ذلك بفترة وجيزة هو وغيره من قادة الحزب . وقد ظلوا معتقلين حتى يناير ١٩٦٣ .

وبعد سلسلة من حوادث العنف التى وقعت بمناسبة الانتخابات التى جرت فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ فى ظل دستور ١٩٦١ اعلن هوايتهيد رئيس حكومة روديسيا الجنوبية آنذاك حظر نشاط الحزب .

كما تم القاء القبض على ما يزيد على ١٠٠٠ شخص من قادة واعضاء الحزب . وفى عام ١٩٦٢ ومنذ الاعتقالات التى تمت فى ذلك العام بدأت الحركة الوطنية فى روديسيا الجنوبية تتعرض لخطر الانقسام .

وفى ٩ يوليو ١٩٦٣ حدث بالفعل واحد من اخطر الانقسامات فى الحركة الوطنية لروديسيا ، حين اعلنت اللجنة الوطنية التنفيذية لحزب زابو انها اطاحت بزعامة جوشوا نكومو بسبب اعماله التى وصفتها بانها عمياء وغير دستورية ومتهورة ، ثم تبلور ذلك الانقسام حين اعلن بعض اعضاء حزب زابو تكوين اتحاد زيمبابوى الوطنى الافريقى « ZANU » بزعامة الاب ندا بانتجى سيتولى ويرجع ظهور هذا الانقسام العنيف لعدة اسباب منها النزعة القبلية اذ ينتمى سيتولى ومعظم انصاره الى قبيلة الماشونا بينما ينتمى نوكومو الى قبيلة ماتابلى واعتقاد البعض وخاصة الطبقة المثقفة فى الحزب بضعف شخصية نكومو ، هذا فضلا عن الاطماع الشخصية للزعماء ومحاولتهم الحصول على مناصب اكبر وعدم تعيين بعض شخصيات الحزب الديمقراطى الوطنى فى حزب زابو على اثر حل الحزب الاول .

واعقب هذا الانشقاق اعلان نكومو تاليف مجلس حراسة الشعب « P.C.C. » برئاسته . وقيام نكومو بتشكيل مجلس بدلا من حزب جديد اعاد الى الاذهان ماكان قد تعهد به عند حظر نشاط زابو من انه لم يؤلف حزبا جديدا واصبح مجلس الشعب « اتحاد

شعب زيمبابوى الافريقى » منذ ذلك الحين واتحاد زيمبابوى الافريقى الوطنى « زابو » وكلاهما محرم قانونا ، المنظمتيـن الافريقيتيـن الرئيسيتين فى روديسيا .

وقد ادت الاحتكاكات بينهما وغيرها من الاضطرابات المتصلة بمحاكمات الزعماء الوطنيين الى سلسلة من الاحداث العنيفة ابتداء من يوليو ١٩٦٣ . وفى ١٦ ابريل ١٩٦٤ اى بعد ثلاثة ايام من حلول ايان سميث فى منصب ونستون فيلد صدر امر بتحديد اقامة نكومو فى منطقة نائية كما ظل القس سيتولى فى السجن خلال فترة طويلة من هذه المدة وكان حبسه فى المرة الاخيرة بتهمة التآمر على اغتيال سميث .

وقد حظر نشاط زانو ومجلس حراسة الشعب فى ٢٦ اغسطس ١٩٦٤ واعلنت حكومة الجبهة الروديسية حالة الطوارىء فى احياء سالزبورى الافريقية المزدحمة بالسكان لمدة ثلاثة اشهر بحجة أن المنظمتين تقومان باعمال التخويف والعنف ضد بعضهما البعض وضد الافريقيين الملتزمين بالقانون واصبحت حالة الطوارىء منذ ذلك الوقت هى الحالة الطبيعية فى روديسيا وعند نهاية ١٩٦٤ كان هناك وفقا للبيانات الحكومية ١٩٣٦ شخصا محدده اقامتهـم او معتقلون طبقا لقانون حفظ القانون والنظام او لاحكام الطوارىء .

وبعد فترة وجيزة من اعلان الاستقلال من جانب حكومة ايان سميث فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ بدات احتجاجات الافريقيين ضد نظام الحكم واتخذت المعارضة بعد ذلك شكل حرب العصابات المستمرة

وجاء اول بلاغ من وقوع صدام بين رجال حرب العصـابات وقوات الامن فى ابريل ١٩٦٦ عندما اعلن رجال الشرطة انهم قتلوا سبعة من « الارهابيين » الافريقيين فى معركة مطاردة بالرصاص على بعد حوالى ٨٥ ميلا من سالزبورى وقيل ان هؤلاء السبعة من اعضاء حزب « زانو » وانهم دخلوا من زامبيا .

وفى اغسطس ١٩٦٧ نشب القتال من جديد فى وادى الزمبيزى على اعنف صورة عندما نظم حزب زابو والمؤتمر الوطنى الافريقى بجنوب افريقيا قواتهما معا واشتركا فى عمليات مسلحة ضـد المنشآت فى روديسيا .

الفصـــل الثـــانى

الدبلوماسية المصرية وادانة النظام العنصرى فى روديسيا

العــلاقات المصرية البريطانية

لم يكن عداء مصر لبريطانيا كدولة استعمارية عداء تقليديا كموقف مصر من الاستعمار البرتغالى ، فحقيقة الامر ان العلاقات المصرية البريطانية حكمها « صدام الاقدار » ان صح التعبير ولذا من الاهمية الاحاطة بتطورات الصدام المصرى البريطانى المستمر منذ قضية تحرر مصر والسودان فى بداية الخمسينات وحتى نشوب الازمة الروديسية فى منتصف الستينات .

وكانت المفاوضات بين البلدين قد استمرت منذ قيام ثورة ١٩١٩ وحتى مفاوضات « صلاح الدين ـ استيفنسن » ، « صلاح الدين ـ بيفين » . دون جدوى ، مما اضطرت معه الحكومة المصرية الى اصدار القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ونشبت فى اواخر عام ١٩٥١ واوائل ١٩٥٢ مقاومة شعبية ضد قوات الاحتلال فى منطقة قاعدة قناة السويس واخذت هذه المقاومة تتزايد بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ثم بدأت مرحلة جديدة مـــن المفاوضات مع الانجليز انتهت الى توقيع اتفاق السودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ واتفاق الجلاء فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ وكان الاتفاق الاخير انهاء لاحتلال بريطانى دام اثنين وسبعين عاما .

وتم جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ ولم يمض سوى اشهر قليلة حتى وقع العدوان البريطـــانى الفرنسى الاسرائيلى على مصر فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ . وقطعت العلاقات بين

البلدين . وتطلب الامر وقتا طويلا من اجل عودة هذه العلاقات التى التى استؤنفت شكليا فى ٩ ديسمبر ١٩٥٩ بوصول القائم بالاعمال البريطانى الى القاهرة الا انه لم يتح للبلدين ان يجتمعا فى لقاء الاكفاء ويستعرضا معا المشكلات القائمة بينهما على اساس الند للند . وبادرت بريطانيا برفع مستوى تمثيلها الدبلوماسى فى القاهرة كبداية لاقامة حوار يمكن ان يؤدى الى نقطة لقاء فى الرأى يحسم بها ازمة الثقة المتبادلة ، وعينت بريطانيا هارولد بيلى سفيرا لها لدى القاهرة فى ٢٩ مارس ١٩٦١ .

وعمل بيلى على تحسين العلاقات المصرية البريطانية بالفعل ولكن تطورات الاحداث قد حالت دون استكمال جهوده لتحقيق الهدف المنشود ومن ابرز هذه الاحداث صدور عدة قوانين اشتراكية فى اول اكتوبر ١٩٦١ شملت تأميم عدد من الممتلكات البريطانية دون تعويض . ثم اندلاع ثورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ وابدت حكومة المحافظين فى بريطانيا استعدادها للاعتراف بالنظام الجمهورى بها على شرط واحد هو ان تعلن حكومة اليمن الجديدة انها تعتبر حدود اليمن الحالية مع الجنوب اليمنى المحتل حدودا فاصلة ونهائية . لكن حكومة اليمن رفضت وادعت بريطانيا بوجود مدرستين فى حكومة المحافظين مدرسة تمثلها وزارة الخارجية البريطانية ترى الاعتراف ومدرسة ثانية تمثلها وزارة المستعمرات البريطانية ترى بالامتناع عنه . وبدا افتعال المشاكل وتهريب السلاح والتسلل من جانب السلطات البريطانية فى عدن وعندما احتجت الحكومة اليمنية لاول مرة تقدمت بريطانيا تخطيط الحدود ورفضت حكومة اليمن هذا الاقتراح واعتبرته عودة الى شرط التسليم بان الحدود مع الجنوب فاصلة ونهائية وكانت مصر وراء هذا الموقف اليمنى بحكم وجودها العسكرى لمساندة النظام الجمهورى الجديد .

ولم تلبث ازمة الثقة المتبادلة بين القاهرة ولندن ان تجددت باندلاع الثورة المسلحة فى الجنوب اليمنى المحتل وقيام مصر بمساندة الثوار ماديا وعسكريا عبر الحدود بين الجمهورية العربية اليمنية والجنوب اليمنى المحتل مما اثار غضب حكومة المحافظين البريطانية واعتبرته تدخلا فى شئونها الداخلية .

ورغم سقوط حكومة المحافظين وتولى حكومة العمال الحكم فى اكتوبر ١٩٦٤ فان بريطانيا لم تغير موقفها من الاعتراف بالنظام الجمهورى فى اليمن . الا ان الحكومة البريطانية فى الوقت نفسه

ابدت رغبتها فى تحسين العلاقات مع القاهرة ، الا ان هذه الجهود احبطت بسبب ظهور نقطة صدام جديدة بين القاهرة ولندن بشأن قضية استقلال الاقلية البيضاء من جانب واحد فى روديسيا فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ .

الدبلوماسية المصرية وقضية روديسيا فى الامم المتحدة

حتى عام ١٩٦١ كانت روديسيا « الجنوبية » قد ظلت خارج التيار الرئيسى للمناقشة حول المسائل الاستعمارية فى الامم المتحدة ، لان بريطانيا لم تكن قد حددتها كاقليم غير متمتع بالحكم الذاتى وان كان عدد من الدول الاعضاء قد اشار من وقت الى آخر الى الاحوال السائدة فى المستعمرة فى المناقشات العامة عن الاستعمار .

وعند حلول خريف ١٩٦١ كانت التطورات التى حدثت فى روديسيا اى اقرار الدستور الجديد وتزايد معارضة الافريقيين والخوف من وجود اتجاه نحو الاستقلال تحت حكم الاقلية ، قد دفعت عددا من الدول الاعضاء الى تحدى موقف بريطانيا الذى يستند الى أن الامم المتحدة غير مختصة قانونا بان تنظر فى شئون روديسيا « الجنوبية » وتساءل هؤلاء الاعضاء عن كون روديسيا الجنوبية متمتعة بالحكم الذاتى مثلا ، وحثوا بريطانيا على تقديم بيانات عن الاقليم . وردت بريطانيا بانها لا تستطيع تقديم بيانات الى الامم المتحدة لانه ليس لديها اية بيانات تقدمها ، فروديسيا « الجنوبية » من وجهة النظر البريطانية - غير مطالبة بتقديم بيانات الى بريطانيا عن شئونها الداخلية ، واستشهدت بريطانيا بالنص الموجود فى المادة ٧٣ والذى يعترف « بالاعتبارات الدستورية » التى تحد من تقديم البيانات على اساس انه ينطبق فى رأيها على حالة روديسيا « الجنوبية » .

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٦١ اى بعد ثلاثة اسابيع من انشاء لجنة تصفية الاستعمار وبعد ١٣ يوما من اقرار البرلمان البريطانى لدستور روديسيا الجديد وبعد ١٠ أيام من حظر نشاط الحزب الوطنى الديمقراطى وبعد يومين من ولادته الجديدة باسم اتحاد شعب

زيمبابوى الافريقى « زابو » اثارت ١١ دولة رسميا مسألة ما اذا كانت روديسيا الجنوبية قد بلغت فعلا مرتبة الحكم الذاتى الكامل ؟

وتقدمت مصر مع ٩ دول افريقية وآسيوية بالاضافة الى يوغوسلافيا مشروع قرار تقترح فيه أن تطلب الجمعية العامة من لجنة تصفية الاستعمار دراسة المسألة وبذا نشأت السياسة الاسانية للامم المتحدة بشأن روديسيا « الجنوبية » من خلال المناقشات والقرارات التى اعقبت ذلك .

وناقشت اللجنة الرابعة للجمعية العامة مزايا مشروع هذا القرار فى فبراير ١٩٦٢ واشار مندوب مصر فى اللجنة الرابعة فى ٢٢ فبراير ١٩٦٢ أن دستور ١٩٢٣ قد تم اقراره فى استفتاء شارك فيه المستوطنون الاوروبيون وحدهم بينما لم يأخذ رأى اغلبية السكان الوطنيين الذين يشكلون الاغلبيـة المطلقة . ونتيجة لسياسة منع الاغلبية عن المشاركة فى الحياة السياسية فان كل حكومة فى روديسا منذ ١٩٢٣ قد تشكلت من المستوطنين وحدهم . وكل واحد من الاعضاء الثلاثين للبرلمان من البيض ايضا . وبمقتضى مـا يسمى بدستور ١٩٦١ الذى تم اقراره فان ٢٠٠٠ فقط من بين ٣ ملايين افريقى حصلوا على حق المشاركة فى الاستفتاء مقابل ٨٠٠ الف من مجموع ٢١٩ر٠٠٠ اوروبى .

وقد وافقت اللجنة الرابعة على مشروع القرار المقدم فى ٢٢ فبراير ١٩٦٢ بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٢ وامتناع ٢٢ صوتا واحيل الى الجمعية العامة فى نفس اليوم وتم اقراره بأغلبية ٥٨ صوتا ضد ٢ صوتا وامتناع ٢٤ صوتا عن التصويت . وصدر تحت رقم ١٧٤٥ «١٦» وطالب القرار من لجنة تصفية الاستعمار البحث عن ما اذا كانت روديسيا قد بلغت مرتبه الحكم الذاتى الكامل . وابلاغ الامر الى الجمعية العامة فى دورتها السابعة عشرة .

وفى ٢٨ يونيو ١٩٦٢ تبنت مصر و ٣٧ دولة اخرى مشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة تحت رقم ١٧٤٧ «١٦» وقد اقر تقرير اللجنة الخاصة بشأن روديسيا التى اكدت ان روديسيا فى الحقيقة ليست اقليما متمتعا بالحكم الذاتى طبقا للفصل الحادى عشر من الميثاق .

وفى خطابه امام الدورة ١٧ للجمعية العامة قال محمود فوزى وزير خارجية مصر فى ٢ اكتوبر ١٩٦٢ انه « على عاتق بريطـانيا

المسئولية الاساسية فى انكار حقوق شعب روديسيا بما فى ذلك حقوقه فى الاستقلال » . وبناء على مشروع قرار تدمته مصر و ٣٦ دولة افرواسيوية اقرت الجمعية العامة فى ١٢ اكتوبر ١٩٦٢ القرار رقم ١٧٥٥ « ١٧ » وقد حثت الجمعية العامة بريطانيا على اتخاذ تدابير عاجلة لضمان الافراج عن « نوكومو » وجميع القادة الوطنيين الاخرين المعتقلين او المسجونين والعمل على رفع الحظر المفروض على حزب « زابو » فورا . كما اعلنت الجمعية العامة فى قرارها ان الوضع الحرج والمتفجر « يهدد السلام والامن فى افريقيا وفى العالم كله » .

وفى نفس الدورة تقدمت مصر و ٥٠ دولة اخرى مشروع قـــرار آخر اقرته الجمعية العامة تحت رقم ١٧٦٠ « ١٧ » فى ٣١ اكتوبر ١٩٦٢ وطالبت الجمعية العامة بريطانيا ان تعطل تنفيذ دستور ١٩٦١ فى روديسيا وان تلغى الانتخابات المقررة وان تعقد مؤتمرا دستوريا وفقا لما طالبت به الجمعية العامة من قبل وان تعيد الحقوق السياسية الاساسية الى الاهالى بأجمعهم .

وعلى الرغم من قرارات الامم المتحدة فقد تم تطبيق دستور ١٩٦١ فى اول نوفمبر ١٩٦٢ وجرت الانتخابات فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ وتولى ونستون فيلد رئاسة الوزارة . وفى اغسطس ١٩٦٣ طلبت ٣٢ دولة افريقية « ومن بينها مصر » من مجلس الامن مناقشة المسألة وخاصة على ضـــوء الضغط الذى تبذله الاقليـــة الاوروبية من اجل استقلال روديسيا والخطر المحدق بالســـلام العالمى من جراء تسليم بريطانيا للقوات العسكرية الاتحادية السابقة الى روديسيا الجنوبية وفقا لما تقرر فى محادثات شلالات فيكتوريا .

وجاء فى مذكرة قدمتها مصر وغانا وغينيا والمغرب الى مجلس الامن فى ٦ اغسطس ١٩٦٣ ان بريطانيا تملك السلطات اللازمة لتنفيذ الاصلاحات التى تسعى اليها الامم المتحدة وانه ان لم تكن بريطانيا قد اعطت سلطات ايجابية لحكومة روديسيا الجنوبية فانها « اى الاخيرة » ما كانت لتتمتع بالسلطات العسكرية والماليةوالقانونية اللازمة للاحتفاظ ببنائها الشامخ القائم على الاضطهاد .

وحاول مجلس الامن فى سبتمبر ١٩٦٣ اصدار قرار للمحافظة على حقوق الاغلبية الافريقية وحظر استئثار الاقلية بالحكم ، الا انبريطانيا استخدمت الفيتو ضد القرار نظرا لتمسكها فى هذه المرحلة بأن

المسألة الروديسية امر يتعلق باختصاصها الداخلى ولا يجوز للمنظمة الدولية ان تتصدى له .

وفى خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الثامنة عشر قال وزير خارجية مصر « انه يتعين على بريطانيا ان تضع حدا للاحوال السائدة فى روديسيا الجنوبية وهى التى اسفرت عن فرض حكومة لا تمثل الا اقلية صغيرة ، واضاف « ان بريطانيا لو فعلت ذلك فانها تكون قد وفت بالتزاماتها الصحيحة وتجنبت تعريض روديسيا الجنوبية لذلك الارتباك والقتال التى سمحت بنشوبه فى اعقاب انتدابها فى فلسطين » .

وكاجراء مؤقت رأى وفد مصر مع عدد من وفود الدول الاعضاء فى الامم المتحدة انه من الضروري تقديم المسألة لجذب انتباه الجمعية العامة بتقديم مشروع قرار مماثل للمشروع الذى سبق تقديمه الى مجلس الامن ويطالب بريطانيا بعدم نقل القوات المسلحة والطائرات من السلطات الاتحادية المنحلة الى روديسيا . واكثر من هذا تبنت مصر مشروع قرار آخر قدمه مندوب مصر واكد ان مشكلة روديسيا لها مظهران المظهر الاول انكار الحقوق الاساسية للاغلبية المطلقة للسكان الافريقيين ، والمظهر الثانى اغتصاب السلطة بواسطة الاقلية البيضاء . واضاف المندوب المصرى ان وفد بلاده يرغب فى هذا الانتباه لخطورة المشكلة وعدم توقع ماذا يحدث اذا استمر هذا الوضع فى التردى ؟

ولقد اقرت الجمعية العامة كلا من المشروعين وصدر القرار الاول برقم ١٨٨٣ «١٨» فى ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ والثانى برقم ١٨٨٩ « ١٨ » فى نوفمبر ١٩٦٣ .

وتجاهلت بريطانيا هذين القرارين ونقلت الاسلحة الاتحادية الى روديسيا كما انها لم تدع ممثلى كل الاحزاب السياسية الافريقية للمشاركة فى المؤتمر الدستورى كما طالب القرار رقم ١٨٨٩ «١٨» .

وبتولى ايان سميث السلطة فى روديسيا فى ابريل ١٩٦٤ وهارولد ويلسون الحكم فى بريطانيا فى اكتوبر ١٩٦٤ واخفاقهما فى طريقة حل القضية كما اوضحنا من قبل بدات القضية تدخل مرحلة جديدة . وعندئذ قامت مصر و ٣٤ دولة افريقية بلفت انتباه مجلس الامن للوضع وطلبت عقد اجتماع عاجل على اساس خطورة الموقف فى روديسيا وانه تهديد للسلام والامن الدوليين . وناقش مجلس الامن

الموقف واصدر القرار ٢٠٢ فى ٦ مايو ١٩٦٥ وذلك فى اليوم السابق للانتخابات التى جرت فى روديسيا وطالب القرار بريطانيا وجميع الدول الاعضاء بعدم قبول اعلان الاستقلال من جانب واحد وان تقوم بريطانيا بكل ما يلزم لمنع ذلك كما طالب القرار أيضا بريطانيا الا تنقل الى روديسيا فى ظل الحكم الحالى أيا « من السلطات او مقومات السيادة وان تجرى مشاورات مع جميع من يعنيهم الامر بقصد عقد مؤتمر لجميع الاحزاب السياسية من اجل اعتماد نصوص دستورية جديدة مقبولة من اغلبية شعب روديسيا لكى يتسنى تحديد اقرب موعد ممكن للاستقلال » وايد مجلس الامن وهو يعلن « قلقه العميق » من جراء الوضع المتدهور ، ما طالبت به الجمعية العامة واللجنة الخاصة من ان تعمل بريطانيا على الافراج عن جميـــع المسجونين السياسيين والغاء جميع تشريعات القمع والتمييز » .

وكان اهتمام الجمعية العامة بعرقلة اعلان الاستقلال من جانب واحد لا يقل عن اهتمام مجلس الامن فى هذا الشأن واصدرت قرارا رقم ٢٠٢٢ فى ١٢ اكتوبر ١٩٦٥ الذى نص ايضا على بقاء المسألة الروديسية فى جدول اعمال الدورة « ٢٠ » .

ولقد اعتبرت مصر ان الوضع القائم فى روديسيا « نتيجة للسياسة الاستعمارية البريطانية لانها قد فرضت دستور ١٩٦١ الذى استهدف تقوية وبقاء حكم الاقلية الاوروبية فى روديسيا الجنوبية « واعتبرت مصر ان » العقوبات الاقتصادية قد تكون غير مجدية فى حالة اعلان الاستقلال من جانب واحد ويجب فورا اتخاذ اجراءات وقائية ومنها استخدام القوة .

واكثر من هذا صوتت مصر لصالح قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٢٢ فى ٥ نوفمبر ١٩٦٥ الذى وافقت عليه اغلبية ٨٢ صـوتا مقابل ٩ اصوات وامتناع ١٨ صوتا وطلب القرار من بريطانيا اتخاذ كل الاجراءات ومنها القوة العسكرية لحفظ الحقوق السياسية والمدنية للافريقيين وارجاء دستور ١٩٦١ والدعوة لعقد مؤتمر دستورى لصياغة دستور جديد للاغلبية يكون اساسا للاستقلال وعلى بريطانيا عدم التأخر طويلا فى هذا الصدد .

وكان لاعلان حكومة سميث الاستقلال من جانب واحد رد فعـل سريع فى المقر الرئيسى للامم المتحدة اذ انعقد اجتماع طارىء للجمعية العامة فى ١٢ نوفمبر واصدرت القرار ٢٠٢٤ « ٢٠ » الذى تـــدمته

٥٨ دولة « من بينها مصر » وذلك بموافقة ١٠٧ أصوات ضد صوتين « جنوب افريقيا ، البرتغال » وامتناع فرنسا عن التصويت . وطلبت الجمعية العامة من بريطانيا تنفيذ القرارات السابقة من اجل وضع نهاية لتمرد السلطات غير الشرعية فى روديسيا واوصت بأن ينظر مجلس الامن الموقف باعتباره امرا عاجلا ، كما وردت فى اليوم نفسه ثلاثة طلبات اخرى واحد من بريطانيا والثانى من مصر و ٣٤ دولة افريقية والثالث من مصر و ٢١ دولة افريقية آسيوية بان يتخذ مجلس الامن اجراء فى هذا الموضوع .

وادان مجلس الامن اعلان الاستقلال من جانب واحد ، ودعا جميع الدول الى عدم الاعتراف بنظام حكم « الاقلية العنصرية الشرعى » والامتناع عن تقديم اية مساعدة له « القرار ٢١٦ لسنة ١٩٦٥ » .

وقد لعبت مصر دورا هاما فى صياغة مشروع القرار الافريقى الذى تدمته ساحل العاج فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ الى مجلس الامن وكان رئيس وفد مصر « عوض القونى » قد اجتمع مع امين عـــام منظمة الوحدة الافريقية وتباحث معه بشأن مشروع القرار .

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ وافق مجلس الامن على قرار آخر « رقم ٢١٧ » قدمته بوليفيا واورجواى تضمن دعوة جميع الدول الى فرض حظر منتجات النفط والبترول وقطع جميع العلاقات الخارجيـــة والامتناع عن تزويد روديسيا الجنوبية بالاسلحة والمهمات والمواد الحربية . وادان المجلس « اغتصاب اقلية عنصرية من المستوطنين للسلطة ووصف الموقف بانه شديد الخطورة وقال ان استمراره زمنيا يشكل تهديدا للسلام والامن الدوليين « وناشد جميع الدول عدم الاعتراف بالسلطة غير الشرعية وعدم مساعدتها وعدم الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية معها ».

وجاءت حادثة « جوانا الخامسة » احدى ناقلات البترول التى وصلت الى ميناء بيزا فى موزمبيق فى ٥ ابريل ١٩٦٦ وعليها حمولة نفط لروديسيا « جاءت هذه الحادثة لتلفت الانظار الى انتهاك الحظر المفروض على النفط وانعقد مجلس الامن لمناقشة الحادثة بنـــاء على طلب من بريطانيا واصدر المجلس فى ٩ ابريل قراره رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٦ وجاء فيه ان الموقف الناجم « يشكل تهديدا للسلام » وقدم المجلس لبريطانيا التفويض الذى طلبته وذلك بدعوة الحـــكومة

البريطانية الى استخدام القوة اذا لزم الامر ، لمنع السفن التى يعتقد انها تحمل نفطا لروديسيا من الوصول الى بيرا .

وبناء على طلب ٣٢ دولة افريقية نظر مجلس الامم المسألة مرة اخرى فى مايو ١٩٦٦ ورفض المجلس مشروع قرار قدمته مالى ونيجيريا واوغندا يطالب المجلس بأن يدعو بريطانيا الى « اتخاذ كافة التدابير اللازمة ومن ضمنها استخدام القوة لالغاء نظام حكم الاقلية العنصرية » .

وازاء رفض ايان سميث لمقترحات اجتماع السفينة تايجر « بينه وبين ويلسون رئيس وزراء بريطانيا » فى اوائل ديسمبر ١٩٦٦، طلبت بريطانيا عقد اجتماع لمجلس الامن لاقتراح مزيد من الاجراءات ضد الحكم . وقد اقر المجلس فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ مشروع قرار بريطانى ضمت اليه نصوص اضافية اقترحتها مالى ونيجيريا واوغندا وصدر تحت رقم ٢٣٢ ونص القرار على فرض عقوبات ملزمة منتقاة طبقا للمادة ٤١ من الميثاق . وكانت تلك أول مرة فى تاريخ الامم المتحدة يقدم فيها المجلس على مثل هذا الاجراء . وطبقا لهذا القرار اوصى المجلس بمنع استيراد المنتجات الرئيسية التى تشكل الصادرات الرئيسية لروديسيا مثل الاسبستوس ، خام الحديد ، الكروم ، الواح الحديد ... الخ . كما طالب بمنع تصدير النفط او المنتجات النفطية والاسلحة والمعدات الحربية والطائرات والمركبات الالية الى روديسيا وكذلك المعدات أو المواد المستخدمة فى صنعها أو تجميعها أو صيانتها .

وخلافا لغيره من قرارات الامم المتحدة التى كانت تقتصر على « مطالبة » الحكومات بالعمل أو « تحثها » على ذلك ، فان نصوص القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٦ حتمت الالتزام أو تصدير السلع الواردة فى القائمة . ولتأكيد الطبيعة الملزمة بأن الامتناع عن تطبيق العقوبات أو رفض تطبيقها سوف يشكل انتهاكا للمادة ٢٥ من الميثاق ونصها « يتعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا القرار » .

ورغم قوة صياغة هذا القرار الا أن مصر وبعض الدول الافريقية شعرت أن القرار لم يكن كافيا .

وفى أواخر ١٩٦٧ ذكر اوثانت انه فى الوقت الذى انخفضت فيه تجارة روديسيا فقد كان هناك مقابل مستمر فى سلع هامة معينة

وان العقوبات لم تخلق بعد الصعوبات التى لا يمكن للسلطات غير الشرعية ان تتغلب عليها . فمن الواضح ان سياسات جنوب افريقيا والبرتغال قد دعمت الوضع الاقتصادى لنظام الحكم غير الشرعى وحصنته فى تحديه للمجتمع الدولى . وقال ايضا : ان الاجراءات التى اتخذها مجلس الامن لا تقلل بأى حال من مسئولية بريطانيا عن اعادة الحكم الدستورى الى الاقليم .

وفى الدورة ٢٢ للجمعية العامة ذكرت مصر « أن هناك عددا من قضايا تصفية الاستعمار التى لم تعالجها الامم المتحدة بشكل فعال ومن اهمها قضية روديسيا وان فشل الامم المتحدة فى معالجة هذه القضية يرجع الى عاملين أولهما عدم اذعان السلطات الادارية ذات الصلة لقرارات الامم المتحدة . وثانيهما رفض البعض الاخر التعاون الكامل لتنفيذ هذه القرارات » . وذكرت مصر انه يجب عدم دعم اية محاولة بريطانية للتهرب من مسئوليتها فى روديسيا ويجب دعم نضال شعب زيمبابوى ويجب على بريطانيا الدعوة فورا الى مفاوضة زعماء شعب زيمبابوى بالطرق والاساليب المعنية بمعالجة الموقف الحالى وتدعيم المساعدة المادية لحركة التحرير فى الاقليم .

واخيرا وفى ٣ نوفمبر ١٩٦٧ اقرت الجمعية العامة القرار ٢٢٦٢ «٢٢» وكررت فيه مطالبها بالتطبيق الفورى لاعلان تصفية الاستعمار وادانت سياسات البرتغال وجنوب أفريقيا وجميع الدول التى تتاجر مع نظام الحكم غير الشرعى ودعت بريطانيا الى ضمان طرد قوات جنوب افريقيا وروديسيا والى منع كل مساعدة مسلحة عن نظام الحكم المتمرد .

الدبلوماسية المصرية وقضية روديسيا فى منظمة الوحدة الافريقية

بقيام منظمة الوحدة الافريقية فى مايو ١٩٦٣ بدات قضية روديسيا تأخذ مكانة رئيسية فى مناقشات المنظمة وجدول اعمالها وقراراتها . وكان مؤتمر اديس أبابا قد خص القضية بقرار خاص دعا فيه بريطانيا بألا تنقل سلطات ومقومات السيادة لحكومة تمثل الاقلية المستوطنة المفروضة بالقوة على الشعب الافريقى ونوه بأن هذا العمل اذا تم فانه يعتبر اخلالا بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٥١٤«١٥»

بشأن استقلال البلدان ، والشعوب الخاضعة للاستعمار . واكد القرار تأييد المؤتمر للوطنيين الافريقيين وانه اذا اغتصبت حكومة الاقلية العنصرية البيضاء السلطة فى روديسيا فان الدول الاعضاء فى المؤتمر ستمنح تأييدها الكامل المعنوى والعملى الفعال لاية تدابير مشروعة قد يقرر الزعماء الوطنيون الافريقيون اتخاذها لاستعادة هذه السلطة واعادتها الى الاغلبية الافريقية ، كما تعهد المؤتمر كذلك بتنظيم مجهودات اعضائه فى سبيل اتخاذ مايقضيه الموقف من اجراءات ضد اية دولة تعترف بقيام حكومة للاقلية فى روديسيا .

ووجه المجلس الوزارى للمنظمة فى اجتماعه بلاجوس « ٢٤ ــ ٢٩ فبراير ١٩٦٤ » الانظار الى التطورات السريعة التى تتطور اليهــا المشكلة . وكان على مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤ أن يواجه بحسم هذه التطورات السريعة داخل روديسيا .

ولخص الرئيس عبد الناصر فى كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر تصوره لرد الفعل الافريقى بقوله : « نستطيع أن نشدد ضغطا أكثر ضــد البقايا الاستعمارية فى القارة ، نستطيع ان نستكمل الحصار حول بقع التفرقة العنصرية البغيضة فى جنوب افريقيا وفى روديسيا » .

وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارات تقضى بالاعتراف وبالتأييد لقيام حكومة وطنية افريقية فى المنفى فى حالة اعلان حكومة الاقلية الاوروبية فى روديسيا الاستقلال من جانبها كما ناشد المؤتمر الحكومة البريطانية عقد مؤتمر دستورى عاجل يضم ممثلين عن كافة الاحزاب السياسية فى روديسيا لاعلان دستور ديمقراطى جديد يضمن حكم الاغلبية على أساس مبدأ صوت واحد لرجل واحد كما دعا المؤتمر الى الافراج فورا عن نكومو وسيتولى وغيرهما من المسجونين والمعتقلين السياسيين .

وقبل انعقاد مؤتمر القمة الافريقى باكرا « ٢١ ــ ٢٥ اكتوبر ١٩٦٥ » كان يبدو واضحا نوايا ايان سميث فى اعلان الاستقلال من جانب واحد . ورغم هذا ظهر اختلاف وجهات النظر الافريقية فى اجتماع المجلس الوزارى « لاجوس ــ يوليو ١٩٦٥ » وذلك بشان الخطوة الافريقية التى تتخذ اذا اعلن الاستقلال من جانب الاقلية البيضاء فبينما رأى البعض قطع العلاقات مع بريطانيا ، رأى البعض الاخر ضرورة اعلان انسحاب الدول الافريقية الاعضاء فى الكومنولث فورا . وكان من راى البعض ايضا ان الامر يستلزم استكمال القوة والتدخل العسكرى بينما راى البعض التروى قبل اتخــاذ

مثل هذه القرارات . وبعد المناقشات وافق المجلس الوزارى على قرار بشان روديسيا نص على ان تقوم الدول الافريقية باعادة النظر في علاقاتها مع بريطانيا فى حالة اعلان الاستقلال من حكومة الاقلية .

وفى خطابه امام مؤتمر اكرا « اكتوبر ١٩٦٥ » اكد الرئيس عبد الناصر مسئولية بريطانيا ازاء تدهور الموقف فى روديسيا ، وذلك لعدم اتخاذها الاجراءات الكفيلة بوقف سيطرة الاقلية البيضاء وقبل الترتيبات اللازمة لمنح شعب روديسيا الاستقلال تحت ظل حكم الاغلبية ، ولفت نظر المؤتمر الى انه فى الوقت الذى تتخذ فيه بريطانيا اجراءات عنيفه للقضاء على الوطنيين هناك يستمر الحوار بينهما وبين حكومة الاقلية فى روديسيا دون ان تتخذ بريطانيا اية اجراءات رادعة ضد هذه الحكومة ، كما اشار الى تحالف الاقلية فى روديسيا مع حكومة جنوب افريقيا والبرتغال ، واوضح اوجه الشبه بين ماحدث فى فلسطين وما يحدث فى روديسيا ، فقد تركت بريطانيا فلسطين للعصابات الصهيونية التى قدمت من الخارج فهناك خوف من احتمال نشوب موقف مشابه لذلك فى روديسيا .

وبعد المناقشة وافق المؤتمر على قرارات تقضى بدعوة الدول الافريقية لاعادة النظر فى علاقاتها مع بريطانيا اذا تهاونت مع المستوطنين حتى يصلوا الى هدفهم من الاستيلاء على السلطة فى البلاد ، ودعوة مجلس الامن الى استعمال العقوبات المقررة فى الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة باعتبار الموقف فى روديسيا مهدد للسلم والامن العالميين ، ودعوة جميع الدول المحبة للسلام والعدل لتقديم كل مساعدة لشعب زيمبابوى لتحرير نفسه وتحرير بلاده بكل الوسائل . كما طالب المؤتمر بمقاطعة الحكومة القائمة فى روديسيا مقاطعة سياسية واقتصادية تامة وقد تشكلت لجنة من خمس دول افريقية « هى مصر ، زامبيا ، تانزانيا ، كينيا ، نيجيريا » لمتابعة تنفيذ قرارات اكرا بشان روديسيا .

وفور اعلان ايان سميث الاستقلال من جانب واحد بدأت الاتصالات بين رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية المصرية لتحديد التزامات القاهرة فى هذا الشان .

وكانت القاهرة تجرى فى الوقت نفسه اتصالات اخرى مع اعضاء لجنة الدول الخمس التى عينها رؤساء افريقيا فى مؤتمر

اكرا لمتابعة تنفيذ قرارات الرؤساء بشان روديسيا ولتحديد المعونات التى يحتاج اليها شعب زيمبابوى

وصرح ممثل مصر فى اللجنة الخماسية قبل اجتماعها فى دار السلام « ٢٠ - ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ » بقوله انه انتهى الوقت الذى يمكن أن نطلب فيه من بريطانيا باعادة الاوضاع فى روديسيا الى ما كانت عليه ، فان العمل الان هومن اجل استقلال روديسيا لا اعادتها مستعمرة بريطانية وان الوفد المصرى يرى ضرورة العمل على تكوين جبهة وطنية من شعب زيمبابوى نفسه لتحرير روديسيا ، وان هذه الجبهة يمكنها ان تقيم حكومة افريقية حسب ارادة الشعب الافريقى فى الوقت والمكان المناسبين .

هذا وقد دعت اللجنة الخماسية الى عقد جلسة غير عادية للمجلس الوزارى للمنظمة كما اتخذت عدة قرارات لم تنشر فى حينها نصت على اتخاذ اجراءات ايجابية لتصفية حكم الاقلية والتهديد بقطع العلاقات مع بريطانيا .

وفيما بين ٣ ، ٥ ديسمبر ١٩٦٥ عقدت الدورة غير العادية للمجلس الوزارى فى اديس ابابا وظهر ان ثمة اتجاهين رئيسيين يسودان الاجتماع الاتجاه الاول تمثله الدول الافريقية الراديكالية وترمى الى تكوين قوة عسكرية افريقية مشتركة دفاعية وهجومية فى آن واحد بحيث تهاجم النظم العنصرية الاستعمارية فى جنوب القارة ، كما تدافع عن اقليم الدول الافريقية التى سوف تستخدم كقاعدة تنطلق منها الحركة الافريقية المسلحة . اما الاتجاه الاخر فتمثله الدول الافريقية المحافظة التى رفضت هذا التدخل العسكرى المباشر فى روديسيا وفضلت اساليب العقوبات الاقتصادية والمساعدة المعنوية التقليدية للحركات الوطنية فى روديسيا .

وكانت مصر مؤيدة للجانب الاول وقال وزير خارجية مصر فى المؤتمر : « لست اتصور كيف يمكن انهاء هذا الوضع المزيف فى روديسيا دون استخدام وسائل العنف ، فنحن نعلم تماما ان الامم المتحدة بقراراتها جميعا لايمكن ان تنهى هذا الوضع » .

« واذا كنا نفكر فى استخدام وسائل العنف فيجب على الاقل ان نقوم بضغط على بريطانيا المسئولة عن الوضع فى روديسيا ، ولذا اكتفى بان اقول باننا نؤيد اى قرار يتخذ هنا بقطع العلاقات

الدبلوماسية او حتى العلاقات الاقتصادية » .

« وان مذكرد زميلى رئيس وفد كينيا هو الحقيقة فان حاجة انجلترا الاقتصادية لنا اكثر من حاجتنا اليها وانى لاذكر انه عندما توقفت الملاحة فى قناة السويس سنة ١٩٥٦ وتوقفت التجارة اى تدفق المواد الخام الى لندن فان الجنيه الاسترلينى كاد ينهار لو لم تقدم امريكا مساندة مالية لانجلترا ، فالضغط الفعال هو الضغط الاقتصادى وقطع العلاقات الدبلوماسية يجب ان يكون خطوة لقطع العلاقات الاقتصادية . »

وتبلورت المناقشات فى المجلس الوزارى فى صياغة قرار نص على فرض حصار كامل وفورى ضد روديسيا بمقاطعتها اقتصاديا وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا فى حالة ما اذا لم تقم بالقضاء على العصيان واعادة استتباب الامن والنظام وبذلك تعد الطريق الى حكم الاغلبية فى روديسيا فى موعد اقصاه ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ ، ومناشدة جميع اصدقاء افريقيا بتقديم المساعدات والمؤازرة للاجراءات المخططة لانهاء حكم الحكومة غير الشرعية . هذا كما قرر المؤتمر ان تتولى اللجنة الخماسية تنسيق المساعدات العسكرية الافريقية للمناضلين من اجل الحرية فى روديسيا . كما قرر تخصيص ميزانية مستقلة لمساعدة شعبها . ووافق المجلس على اقتراح مصر الذى طالبت فيه بابلاغ مجلس الامن بقرار المنظمة بشان مساعدة شعب روديسيا .

وقبل انقضاء مهلة الايام العشرة التى حددها القرار بالنسبة لبريطانيا ابرقت وزارة الخارجية المصرية فى ١٣ ديسمبر ١٩٦٥ الى سكرتارية المنظمة تطلب عقد اجتماع غير عادى للمجلس الوزارى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ فى اديس ابابا ، وذلك نظرا لتباين مواقف الدول الافريقية فى القرار الجماعى الذى اتخذه المجلس الوزارى فى اديس ابابا فى ٥ ديسمبر ١٩٦٥ لقطع العلاقات مع بريطانيا .

وفى اليوم التالى « ١٤ ديسمبر ١٩٦٥ » اقترحت مصر على سكرتارية المنظمة عقد اجتماع عاجل للجنة الخماسية يوم ٢١ ديسمبر فى اديس ابابا بدلا من موعدها المقرر من قبل والذى كان محددا له يوم ١٨ ديسمبر فى اكرا . وطلبت مصر فى اقتراحها ان يكون الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية نظرا لخطورة المسئولية الملقاه على عاتق اللجنة فى الظروف المالية التى تجتازها مشكلات روديسيا ونظرا لاحتمال وجود وزراء الخارجية فى ذلك الوقت فى

اجتماعهم غير العادى باديس ابابا كما اقترحت ايضا مصر
وفى ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ - وهو الموعد الذى حدد لقطع العلاقات مع بريطانيا اعلنت كل من غينيا وتانزانيا وغانا قطع علاقاتها مع لندن . وساد اتجاه فى عدد من العواصم الافريقيةيميل الى ارجاء قطع العلاقات الى ما بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الافريقية فى اديس ابابا يوم ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ تنفيذا لإقتراح مصر والى ان تتبين كذلك نتائج المناقشة التى تبدأ فى مجلس الامن ضد روديسيا وقد ظهر هذا الاتجاه فى عواصم كينيا ، زامبيا ، اوغندا ، نيجيريا ، اثيوبيا ، المغرب .
وكانت مصر قد انتظرت حتى اليوم التالى « اى بعد المهلة بفترة ٢٤ ساعة » حتى تتبين منها اتجاه الموقف الافريقى واعلنت قرار قطع العلاقات مع بريطانيا كما اتخذت نفس الموقف مالى ، موريتانيا الكونجوبرازافيل . وبعد ذلك اعلنت السودان والجزائر قطع العلاقات وهكذا لم تزد الدول الافريقية التى التزمت بالقرار على ٩ دول على الرغم من ان قرار المقاطعة كان قد اتخذ بالاجماع الافريقى .
وفى الدورة السادسة العادية للمجلس الوزارى للمنظمة « ٢٨ فبراير - ٥ مارس ١٩٦٦ » تصدرت قضية الانقلاب فى غانا ، وقضية روديسيا كل اعمال موضوعات جدول الاعمال الا انه فى ٣ مارس انسحب وفد مصر ، غينيا ، مالى ، تانزانيا من المؤتمر احتجاجا على قبول وفد حكومة الانقلاب فى غانا والموافقة على مشروع تونس الخاص بروديسيا والذى ينص على انه « من حق الدول التى قطعت علاقاتها ببريطانيا بسبب مشكلة روديسيا وتنفيذا لقرار اجماعى اصدره وزراء الخارجية ان تعيد هذه العلاقات » هذا وقد انسحبت وفود الجزائر والصومال وكينيا فى اليوم التالى « ٤ مارس » للاسباب نفسها .
وقد صرح وزير خارجية مصر ان بلاده انسحبت من المؤتمر بعد ان تاكد لها ان استمرار حضورها اصبح غير ذى فائدة ، خاصة وان بعض الوفود هاجمت الدول التسع التىنفذت قرار قطع العلاقات مع بريطانيا .
وفى مؤتمر القمة الافريقى باديس ابابا « ٥ - ٩ نوفمبر ١٩٦٦ » اثارت قرارات دورة المجلس الوزارى غير العادية المنعقد فيما بين ٣ - ٥ ديسمبر ١٩٦٥ مناقشات حادة حول قرار قطع العلاقات

السياسية مع بريطانيا وهل تلتزم الدول الاعضاء فى المنطقة بقرار يتخذه مجلس الوزراء ام ان مجلس الوزراء يصدر توصيات فقط . ووقعت الدول الافريقية الراديكالية ومنها مصر الى جانب قرارات الدورة غير العادية على اساس انه تطبيق للقرارات التى اتخذها مؤتمر القمة فى اكرا « ١٩٦٥ » . وبدا الانقسام واضحا وانتهت المناقشة بان اخذ الرؤساء علما بقرارات الدورة غير العادية: اى انهم لم يقرروها ولم يرفضوها .

وفى مواجهة هذا الموقف دعت مصر الى عقد مؤتمر قمة افريقى محدود بالقاهرة يجمع الدول التى قطعت علاقاتها مع بريطانيا لبحث قضية روديسيا وقضايا افريقيا بصفة عامة . وانعقد المؤتمر فيما بين ٤ ، ٦ ابريل ١٩٦٧ بحضور رؤساء مصر ، الجزائر ، تانزانيا ، موريتانيا والممثل الشخصى لرئيس غينيا . وفى الكلمة الافتتاحية عبر الرئيس عبد الناصر عن اهمية المؤتمر بقوله انه « اجتماع عمل موجز فى قضية تعتبر من اخطر ما واجهته قارتنا الافريقية واعنى به الموقف الذى اتخذناه جميعا من مشكلة روديسيا التى لم تحقق تقدما نستطيع تسجيله حتى الان واكاد اقول انها تعرضت لمضاعفات تقتضى منا فكرا جديدا خصوصا مع التحالف الذى يزداد ظهورا كل يوم فى سياسة اطرافه وهم الاستعمار البريطانى ونظام الاقليـــة المغتصبة فى روديسيا ومصالح الاستعمار الجديد ونظام الاستغلال البرتغالى وحكومة التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا .. وان كان الاتفاق يقتضى ان نشير الى ان الجهود الافريقية قد افادت فى تعبئة الرأى العام العالمى وايقاظ وعيه بعدالة مطالب شعب زيمبابوى .. وان يكون ضروريا الان ان يستفيد هذا الشعب بنضاله فى الداخل من هذه التعبئة العالمية اليقظة وان يهب لتاكيد مطالبه » .

ولقد ابرز بيان المؤتمر عناية الرؤساء الخاصة بكفاح شـعب زيمبابوى ضد تسلط العنصرية واستيلائها غير الشرعى على السلطة وقد عبر الرؤساء عن ثقتهم الكاملة فى ان نضال شعب زيمبابوى الافريقى سوف يحقق حتما اهدافه المصيرية . كما اكد الرؤساء انهم سيواصلون دعمهم المطلق لشعب زيمبابوى ولنضاله العادل حتى يحقق اهدافه كامله .

وعندما انعقد مؤتمر القمة الافريقى بكنشاسا « ١١ — ١٤ سبمتبر ١٩٦٧ » اولت مصر اهمية لعرض قضية العدوان الاسرائيلى وان حاول رئيس وفد مصر ان يربط بين العدوان الاسرائيلى وتهديد امن افريقيـــا .

الفصل الثالث

مصر ومقاطعة روديسيا وبريطانيا ومناصرة حركات التحرير الافريقية

أولا : مقاطعة روديسيا

ردا على اعلان ايان سميث استقلال روديسيا من جانب واحد ، اعلنت مصر انها فى حالة حرب مع حكومة روديسيا العنصرية غير الشرعية . والتزمت مصر بقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشان المقاطعة الاقتصادية لروديسيا .

وخرج اول تصريح مصرى خاص بالمقاطعة الاقتصادية لروديسيا فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٥ حيث صرح مصدر مسئول بان حكومة مصر قررت مصادرة جميع بضائع روديسيا التى تمر فى قناة السويس . واكد الرئيس عبد الناصر على غلق قناة السويس امام سفن وبضائع روديسيا فى مقابلة مع شباب الاتحاد الاشتراكى العربى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٦٥ .

وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ اعلن وكلاء الشحن البحرى فى بورت اليزابيث ان اول سفينة تحمل شحنة الى روديسيا منذ اعلان الاستقلال من جانب الاقلية البيضاء قد غادرت موزمبيق عن طريق الساحل الغربى لافريقيا وذلك تجنبا للمرور فى قناة السويس بعد ان اعلنت مصر منع مرور الشحنات عبر القناة من روديسيا واليها. وقال الوكلاء ان السفينة « سابا ستيا نوكابوتا » التابعة لشركة تريستينو بدات رحلتها من ايطاليا عن طريق الساحل الشرقى لافريقيا الى ديربان ومدينة الكاب فى جنوب افريقيا ، ومن هنا توجهت الى بيرا فى موزمبيق حيث حملت الشحنة ، وكانت قد تلقت تعليمات

فور اعلان الاستقلال بالفاعرحلة الساحل الغربى الافريقي دون التوقف مرة اخرى فى موانىء جنوب افريقيا .

وفى ١١ ديسمبر ١٩٦٥ اكد وزير الاقتصاد المصرى التزام بلاده بالمقاطعة الاقتصادية لروديسيا واصدر قرارا بهذا الشان ، شمل جميع عمليات التجارة والتحويلات وتجميدجميع الحسابات الخاصة بروديسيا فى البنوك المصرية . وقد تبين ان هناك عجزا قيمته ٤٠٠ الف جنيه لصالح روديسيا نتج عن التبادل التجارى بين البلدين عام ١٩٦٤ .

واذا كانت مصر قد استجابت لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشأن المقاطعة الاقتصادية لروديسيا فيلاحظ أن قرارى مجلس الامن رقم ٢١٦ ، ٢١٧ فى نوفمبر ١٩٦٥ لم يتطلبا من الدول ابلاغ ما اتخذته من اجراءات تطبيقا لهما بسبب الطابع الاختيارى للاجراءات التى تقررت بموجب القرار ٢١٧ أما القرار رقم ٢٣٢ لعام ١٩٦٦ فقد تطلب من الدول الاعضاء الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ان تبلغ للامين العام ما اتخذته من اجراءات فى سبيل تطبيق فقرته الثانية التى تطلب اتخاذ عدة اجراءات انتقامية بشكل ملزم على أن يبلغ الامين العام بدوره مجلس الامن بمدى التقدم فى تطبيق القرار .

وقد ردت مصر فى ٢٧ فبراير ١٩٦٧ على الاستفسار المقدم من الامين العام للامم المتحدة باسم مجلس الامن عن تطبيق هـــذه الاجراءات وجاء فى هذا الرد ان حكومة مصر ادانت اعلان الاستقلال من جانب واحد للنظام غير الشرعى لايان سميث وانها قطعت بالفعل جميع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذا النظام حتى قبل صدور قرار مجلس الامن فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ . وان مصر لن تتردد فى اتخاذ أى اجراء آخر لمساعدة ومعونة الشعب الافريقى فى زيمبابوى

ورغم أعلان مصر عن المقاطعة الاقتصادية لحكومة آيان سميث فقد سجلت الاحصاءات المصرية عام ٦٦ - ١٩٦٧ تبادلا تجاريا وان كانت قيمته ضئيلة ، فقد استوردت مصر تبغا ورقا بما قيمته ٢١ الف جنيه مصرى مقابل تصدير افلام سينمائية « بوزتيف » بما قيمته اقل من ٥٠٠ جنيه .

ثانيا : قطع العلاقات المصرية البريطانية
« ديسمبر ١٩٦٥ ـ نوفمبر ١٩٦٧ »

وفضلاً عن مبادرة مصر بمقاطعة نظام الحكم غير الشرعي في سالسبوري ، قامت مصر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية بشأن مسئوليتها عن تطورات قضية روديسيا كما اوضحنا من قبل .

واستدعت وزارة الخارجية المصرية في اليوم التالي « ١٧ ديسمبر السفير البريطاني « جورج ميدلتون » في القاهرة وابلغته رسميا قرار قطع العلاقات بين البلدين وتلا وكيل الوزارة على السفير البريطاني انه « تنفيذا لقرار منظمة الوحدة الافريقية واظهارا لشعور مصر ازاء موقف بريطانيا من مشكلة روديسيا فان مصر قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومتكم » .

ومضى الوكيل قائلا ان د . محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية ثم السيد محمود رياض وزير الخارجية قد قاما بابلاغ السفير البريطاني بمجرد صدور قرار مؤتمر اديس ابابا ، تحديد يوم ١٥ ديسمبر موعدا لقطع العلاقات وان القاهرة بعد أن استمعت الى اراء الدول الافريقية قررت ان تنفذ قرار قطع العلاقات بعد أن استكملت مشاوراتها مع هذه الدول . وقال الوكيل . ان افريقيا باتخاذها هذا الموقف توضح للحكومة البريطانية ان وحدة القارة اكيدة وقائمة ، وانه حتى لو فكرنا من ناحية المصلحة وليس من ناحية المبدأ ، فلاشك ان مصالح بريطانيا مع كل الدول الافريقية اكبر واهم من مصالحها مع عدد قليل من الناس في روديسيا وصفتهم بريطانيا بانهم خارجون على القانون ، القانون الذى وضعته بريطانيا نفسها . وقال وكيل وزارة الخارجية . ان القاهرة لا تريد أن تجعل من قرار قطع العلاقات حملة انتقامية شخصية ضد بريطانيا ولكنها تؤكد بهذا الموقف مسئولياتها ازاء القارة الافريقية .

والقى رئيس وزراء مصر « زكريا محيى الدين » بيانا في مجلس الامة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ حول قطع العلاقات البريطانية تحدث فيه عن تطورات الاحداث التى تدور في افريقيا واشار الى تشابه

قضية روديسيا مع قضية فلسطين وانه عملا بمبادئنا الثابتة فى العلاقات الدولية واخلاصا منا للمبادىء التى قام عليها ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية فقد اعلنت الجمهورية العربية المتحدة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية يوم ١٦، ديسمبر ١٩٦٥ .

وعلق على بيان رئيس الوزراء بعد تلاوته عدد من اعضاء مجلس الامة ايدوا فى فى كلماتهم موقف الحكومة ونددوا بالموقف المتآمر الذى وقفته حكومة بريطانيا من حقوق شعب روديسيا . ثم وافق المجلس بالاجماع على قرار بتأييد الحكومة فى هذا الصدد وجـــاء بالقرار « ان هذه الخطوة جاءت متمشية مع المبادىء التى تقوم عليها سياستنا الخارجية فى محاربة الاستعمار فى جميع اشكاله القديمة والحديثة وتأكيدا لتمسكنا بالوحدة الافريقية وفى المساهمة الايجابية فى مواجهة القارة وتحمل مسئولياتها .

وفضلا عن ما اثاره وكيل وزارة الخارجية مع السفير البريطانى بشأن الاعتبارات التى حكمت اعلان مصر بقطع علاقاتها مع بريطانيا وما اكده بيان رئيس وزراء مصر امامجلس الامة بهذا الصدد خاصة الالتزام بقرارات المنظمة الافريقية ومناصرة حركات التحرير الافريقية، يمكن عرض عدة اعتبارات وضوابط اخرى فى مقدمتها .

١ » ان علاقة مصر مع بريطانيا محكومة قبل اية اعتبارات سياسية مؤقتة بصدام اقدار لاتستطيع مصر تجنبه أو تجاهله . بريطانيا آنذاك قوة موجودة فى المنطقة العربية ومصالحها البترولية خاصة فى الخليج والاستراتيجية لاسيما فى عدن تتصادم مع مصالح وسياسات مصر فى مجال تصفية الاستعمار القديم والجديد فى العالم العربى .

٢ » فى حدود العلاقات المباشرة بين مصر وبريطانيا فان الاخيرة تستفيد باكثر مما تستفيد الاولى اقتصاديا . فالميزان التجارى المصرى كان يسجل حالة عجز دائم مع بريطانيا منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ٦٦ ــ ١٩٦٧ . وان تذبذبت قيمة هذا العجز بين الارتفاع والانخفاض طبقا للظروف الاقتصادية ومهما يكن فان بريطانيا كانت تحتل مركزا ضئيلا فى حجم التجارة المصرية عامة « ٨٢ر٣ فى المائة فقط علم ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ » .

ومنذ اعلان مصر قطع علاقاتها السياسية مع بريطانيا لم تهدأ مساعي لندن لاستئناف العلاقات مع القاهرة . وفي ١٩ نوفمبر ١٩٦٧، صدر بيان عن وزارة الخارجية في كل من لندن والقاهرة اعلن ان مصر وبريطانيا اتفقتا على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد انقطاع استمر سنتين « ٢٣ » شهرا » وبتقديم السفير المصرى أوراق اعتماده الى الملكة اليزابيث يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧ وبتقديم السفير البريطاني أوراق اعتماده في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧ الى الرئيس عبد الناصر . . . تنتهي مرحلة تارخية من العلاقات المصرية البريطانية

ومن الاهمية تحليل هذا الموقف في اطارين أولهما في اطار العلاقات الجماعية البريطانية الافريقية بشأن قضية روديسيا والثاني في اطار العلاقات الثنائية البريطانية المصرية بشأن القضايا العربية وعلى راسها قضية العدوان الاسرائيلي وقضية الجنوب اليمنى المحتل .

«١» في اطار العلاقات الجماعية البريطانية الافريقية : اذا كان قرار مصر بقطع العلاقات مع بريطانيا بشأن قضية روديسيا كان التزاما مصريا بقرار منظمة الوحدة الافريقية والتي استجابت له ٩ دول افريقية فقط قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا كما سبقت الاشارة الى ذلك ، فان قرار استئناف العلاقات المصرية البريطانية قد جاء في اعقاب انهيار هذا الموقف الجماعي الافريقي وقيام بعض الدول الافريقية مثل السودان وكينيا باستئناف علاقاتها مع بريطانيا .

«٢» في اطار العلاقات الثنائية المصرية البريطانية : ويمكن القول ان عدة عوامل مستحدثة قد ساعدت على استئناف العلاقات بين البلدين وفي مقدمتها :

أ ـ زوال مسببات الصدام المصرى البريطاني من منطقة الجنوب العربي وذلك باعلان مصر انسحابها عسكريا من اليمن وتعهد بريطانيا بالانسحاب من عدن في وقت مبكر وقد تحقق هذا في اواخر نوفمبر ١٩٦٧ .

ب ـ تطلع مصر لحل مشكلة الشرق الاوسط سياسيا بالانفتاح على القوى السياسية الدولية وعزل اسرائيل واستهدفت مصر في هذا المجال ايجاد توفير قدر من التوازن في اعتمادها على الاتحاد السوفيتي وذلك باقامة حوار دبلوماسي مع الولايات المتحدة واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا . وساعد على هذا موقف بريطانيا المشجع

فى الامم المتحدة بالنسبة للازمة ورفضها لموقف اسرائيل بضم القدس
جـ ـ المصالح الاقتصادية لكل من مصر وبريطانيا فى عودة العلاقات

بينهما فالاولى استهدفت الحصول على معونة اقتصادية . اما بريطانيا فتتركز الدوافع الاقتصادية لديها فى التطلع الى اعادة فتح قناة السويس التى ادى اغلاقها الى تحمل ميزان المدفوعات خسائر ملموسة . ورغبة بريطانيا فى تدعيم روابطها الاقتصادية الواسعة مع العالم العربى على قدر اكبر من التجارة وزيادة الاموال المستثمرة فى لندن .

ثالثا : مصر ودعم حركات التحرير فى روديسيا

الى جانب المواقف المصرية تجاه ادانة ومقاطعة النظام العنصرى

فى روديسيا وتحميل بريطانيا مسئولية تطورات القضية لصالح الاقلية البيضاء والتزام مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع لندن ــ كما أوضحنا فيما سبق ــ بادرت مصر منذ بداية الستينات بالاعتراف بحركات التحرير فى روديسيا وشرعية كفاحها وتمثيلها لشعوبها وكان من مظاهر هذا افتتاح مكاتب سياسية لثورة زيمبابوى بالقاهرة واستقبال زعمائها بين حين وآخر للتشاور وتبادل وجهات النظر ، وتقديم الدعم المادى والتسليح والتدريب والخدمة الاعلامية .

١ ــ تمثيل حركات تحرير زيمبابوى لدى القاهرة :

كان مكتب القاهرة اول مكتب سياسى انشأه جوشوا نكومو فى الدول الافريقية المستقلة ، وذلك بعد انشاء مكتب لندن الذى يرجع افتتاحه الى يناير ١٩٦٠ ، ففى نوفمبر من نفس العام افتتح المكتب السياسى للحزب الديمقراطى الوطنى N.D.P. بمقر الرابطة الافريقية بالقاهرة . وادار المكتب جورج سيلونديكا ، الذى لم يمكث كثيرا بالقاهرة فقد اختير سكرتيرا عاما للحزب وتولى المكتب بعده واشنطون مالينجى فى مايو ١٩٦١ وقد مكث الاخير حتى انشاء حزب زابو فى ديسمبر ١٩٦١ ، واستدعى للعمل الوطنى داخل روديسيا حيث تقلد منصب السكرتير العام للحزب فى تشكيله الجديد خلفا لسيلونديكا . وتولى مكتب القاهرة بعد ذلك عدد من الممثلين منهم

ادوارد ندلوفو الذى نقل من مكتب اكرا عام ١٩٦٢ ، تاسيانا موتيزوا الذى حرر نشرة اعلامية باسم Zimbabwe News عام ١٩٦٢ وقد اختير ممثلا بالقاهرة فى اوائل عام ١٩٦٣ ، ثم ترناوس ماكومبى الذى ترك وظيفة مريحة فى احدى شركات المناجم ليخدم حزبه «زابو» وعندما انشق حزب زابو انضم ماكومبى الى زانو ولكنه مكث فى القاهرة حتى استدعى الى روديسيا ليتولى منصب السكرتير التنفيذى للشئون الافريقية والخارجية . وقد اعاد زانو افتتاح مكتبه فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ عندما ارسل الحزب موتون مالينجا احد الخبراء السياسيين فى المهام الخارجية ، والذى كان قد اصبح نائبا لرئيس الحزب الديمقراطى الوطنى وانشأ حزب زابو « الذى سمى آنذاك بمجلس حراسة الشعب P.P.C. مكتبا منافسا تولاه ر . سباندا عامى ٦٣ ، ١٩٦٤ ثم خلفه ستفن نكومو « اخو جوشوا نكومو » الذى وصل القاهرة فى ٧ ابريل ١٩٦٤ ، ثم تولى المكتب بعده دافيدس ميونجو الذى عمل دائما بأعمال مكتب القاهرة لعدة سنوات .

ونتيجة للتسهيلات السياسة والاعلامية التى منحتها مصر لحركات التحرير الافريقية نشط ممثلو حركات تحرير روديسيا فى القاهرة . وعقدوا المؤتمرات الصحفية واصدروا البيانات الصحفية التى كانت تتناقلها وكالات الانباء . كما اصدر ممثلو حركات التحرير الروديسية كذلك عدة دوريات منها نشرة Zimbabwe News على شكل صحيفة تصدر فى فترات غير منتظمة كل شهر على الاقل من مايو ١٩٦٢ . وكانت ترسل منها نسخ الى داخل روديسيا حتى قامت حكومة سالسبورى بحظر دخولها فى سبتمبر ١٩٦٢ . كما اصدر مكتب القاهرة دورية مطبوعة اخرى تحت اسم Zimbabwe Review وبعد انشقاق الحركة الوطنية الروديسية واصل مكتب زابو فى القاهرة اصدار هذه الدورية أما مكتب زانو فقد اصدر نشرة بعنوان زيمبابوى اليوم Zimbabwe Today

ومن القاهرة تمكن الوطنيون الروديسيون من مخاطبة الافريقيين فى روديسيا باللغات المحلية غير المكتوبة Vernacular Languages كما سنوضح بعد قليل . كما اسهموا فى تحرير مقالاتهم ونشر بياناتهم فى مجلة الرابطة الافريقية وكانت الرابطة قد خصصت يوم ١٧ مارس من كل عام لتحتفل « بيوم زيمبابوى »

٢ ـ استقبال زعماء حركات تحرير زيمبابوى :

وفضلا من تمثيل حركات التحرير الروديسية فى الرابطة الافريقية فان القاهرة ـ على حد تعبير احد المصادر ـ كانت محطة جوية كثيرا ما طار فوقها أو توقف عندها الوطنيون الروديسيون خلال طيرانهم من سالسبورى الى لندن ، نيويورك ودول اسيا . وقد ساعد هذا على احتضان ومساندة ودعم المصالح مع القاهرة كقاعدة من قواعد النشاط الخارجى لحركات التحرير الروديسية .

وعلى سبيل المثال نذكر زيارات نكومو للقاهرة سواء لحضور المؤتمرات الافريقية أو لزيارة خاصة لدعم العلاقات مع المسئولين المصريين .

ولعل أول زيارة لنكومو كانت عام ١٩٥٩ فى اجتماع مجلس منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ، وقد قامت حكومة روديسيا بحظر نشاط حزبه A.N.C. مع باقى الاحزاب الافريقية الاخرى فى اتحاد روديسيا ونياسالاند اثناء زيارته للقاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٥٩ ومن ثم افلت نكومو من الاعتقال مع زعماء حركات التحرير الموجودين داخل روديسيا آنذاك . ويقال ان رجاله فى سالسبورى بعثوا اليه برسالة تطلب منه البقاء خارج روديسيا ليتابع جهوده فى الدعاية لقضية بلاده . وقرر نكومو عندئذ اتخاذ لندن مقرا ومركزا لإقامته وعمله السياسى وقد عاد للقاهرة فى سبتمبر ١٩٥٩ وحضر فى ١٢ من نفس الشهر احتفال الرابطة الافريقية بالقاهرة بيوم روديسيا تضامنا مع شعب روديسيا فى كفاحه وتحدث نكومو فى الاحتفال والقى الاضواء على الاوضاع فى بلاده ثم كشف عن الصراع الدائر ودور حزبه فى الحركة الوطنية ، وقد اختتم الإحتفال بالقرارات التى دعت الى تأكيد شعب روديسيا فى كفاحه ومناصرة قضيته والافراج عن الزعماء الوطنيين والغاء الاحكام العرفية . كما زار نكومو القاهرة فى فبراير ١٩٦٠ عقب حضوره مؤتمر الشعوب الافريقية بتونس وعقد عدة اجتماعات مع زعماء تحرير الدول الافريقية مثل فيلكس مومى « الكاميرون » وجوزيف كوانوكا« اوغندا » وكودهيك « كينيا » . وفى أول مارس ١٩٦١ استقبل الرئيس جمال عبد الناصر كلا من نكومو وكينيث كاوندا فى دمشق وقبل عودته الى سالسبورى فى ٧ مارس ١٩٦١ توقف مرة اخرى فى القاهرة وفى ابريل ١٩٦١ حضر نكومو للقاهرة للمشاركة فى مؤتمر الشعوب الافريقية والتى

كلمة اثر مقابلة الوفود الافريقية للرئيس جمال عبد الناصر قال فيها : « ان استقبال شعب ج٠ع٠م٠ ورئيسه للزعماء الافريقيين واتاحة الفرصة لهم لعقد مؤتمرهم فى القاهرة هو الدليل الدامغ على كذب الدعاية الاستعمارية ومحاولاتها اليائسة لتقسيم قارة افريقيا ـ الى قسمين افريقيا ـ شمال الصحراء وافريقيا جنوب الصحراء » . واضاف قائلا : « لقد استمعنا جميعا الى نصائح الرئيس العربى يتقدمها لنا كزميل فى الكفاح وانى واثق من ان مقابلة الرئيس للزعماء الإفريقيين ستزيد من حيويتهم واقدامهم وان بساطته المتناهية سوف يكون لها اثر عظيم فى نفوسنا جميعا خاصة للشباب منا » .

كما عاد نكومو لزيارة القاهرة لمدة اربعة ايام فى ابريل ١٩٦٢ قابل خلالها الرئيس عبد الناصر وعرض عليه تطورات قضية بلاده والموقف فى شرق ووسط القارة . ولعل آخر زيارة لنكومو فى القاهرة ـ قبل اعتقاله ـ كانت فى ٢٢ ابريل ١٩٦٣ قبل حضوره مؤتمر القمة الافريقى فى مايو ١٩٦٣ باديس ابابا .

ومن زعماء روديسيا الاخرين الذين زاروا القاهرة نذكر زيارة سيتولى فى أواخر عام ١٩٦٢ واصدر بيانا سياسيا عن الوضع القائم فى بلاده ومما يلفت النظر ان سيتولى قد تأثر بتجربة مصر فى التحرير الافريقى من السيطرة الاوروبية وبدعوتها الى التضامن الافريقى وفى كتابه « القومية الافريقية » استشهد بكلمات عبد الناصر فى فلسفة الثورة الخاصة بمسئولية مصر تجاه « الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين » وعلق سيتولى بقوله انه « قد يختلف الزعماء الافريقيون فى التعبير عن آمالهم واحلامهم فى تحرير افريقيا لكن شعورهم جميعا فى الاصل واحد هو شعور المصريين بان على الشعوب الافريقية أن تتعاون فى كفاحها لطرد المستعمر الاجنبى » واستشهد سيتولى بكلمة نكروما التى قال فيها « لقد كان صراع المصريين من اجل الحرية والاستقلال صراعا مريرا لشعبنا ذلك أن الشعوب الاخرى لاتعطى ما يستحقه من الاحترام الا اذا تحرر سياسيا » .

واستقبلت القاهرة ايضا روبرت تشكريما نائب رئيس حزب زابو فى يوليو ١٩٦٤ لحضور مؤتمر القمة الافريقى وفى اعقاب اعلان ايان سميث الاستقلال من جانب واحد حضر للقاهرة للتشاور وصرح

وهو يغادر القاهرة الى دار السلام ومنها الى لوزاكا بان شعب زيمبابوى سيقاوم بكل قواه وانه على استعداد لمواجهة الموقف بمساعدة الدول الافريقية المستقلة .

٣ ـ الدعم العسكرى المصرى لثوار روديسيا :

قامت مصر بدعم حركات التحرير الروديسية عسكريا سواء بامداد ثوار روديسيا بالسلاح او تدريبهم عسكريا . ورغم عدم توافر المعلومات حول هذا الدعم فان هناك ما يؤكد ذلك وعلى سبيل المثال فقد اعلنت صحيفة جارديان مانشستر فى ١٤ مايو ١٩٦٦ أن السلطات الروديسية قد القت القبض على عشرين افريقيا وحكمت عليهم بالسجن عشر سنوات لدخولهم اراضى روديسيا عن طريق زامبيا للقيام بحرب عصابات بعد تلقى تدريبهم فى الصين ، كوريا الشمالية . الاتحاد السوفيتى ، والجمهورية العربية المتحدة كما نشرت صحيفة الاهرام فى ٢ يونيو ١٩٦٦ انه قد بدأت محاكمة سبعة من الافريقيين فى سالسبورى اتهموا بانهم تدربوا عسكريا فى مصر وانهم عادوا الى بلادهم لقيادة نضالهم ضد الحكومة العنصرية . وذكرت مصادر اخرى أن مصر من بين ٤ دول افريقية تولت تدريب رجال حزب زابو ، زانو .

٤ ـ البرامج المصرية الموجهة الى روديسيا :

ولقد وجهت الاذاعة المصرية اول برامجها الى روديسيا الجنوبية بلغة النيانجا NYANGA فى ٢٩ يوليو ١٩٦١ . وكانت تستهدف اساسا سكان اتحاد وسط افريقيا « اتحاد روديسيا ونياسالاند » لتكون عونا للحركات الوطنية فى الاقاليم الثلاثة التى تطالب بحل هذا الاتحاد الفيدرالى وتطبيق المبدأ الديمقراطى فى الاقتراع العام وحق الافريقيين فى حكم انفسهم بانفسهم .

وبناء على رغبة حركات التحرير فى روديسيا « الجنوبية » وافق المسئولون فى الاذاعة المصرية على افتتاح اذاعة جديدة بلغة الشونا . ولم تكن لغة الشونا جديدة على البرامج الموجهة المصرية فقد كانت تقدم احاديث اسبوعية بهذه اللغة ضمن اذاعة النيانجا . وبدأت اذاعة الشونا برامجها اعتبارا من السادس والعشرين من اكتوبر ١٩٦٤ بكلمة من الدكتور عبد القادر حاتم رئيس مجلس الاذاعة الاعلى حيا فيها شعب روديسيا وقال ان افتتاح هذه الاذاعة ليس اتجاها جديدا فى الدفاع عن قضية روديسيا وانما هو

استمرار لخطوات مصر فى النضال ضد الاستعمار والدفاع عن حق الشعوب المغلوبة على امرها وخاطب شعب روديسيا قائلا « لقد جمعتنا فى الماضى اهداف وامانى مشتركة ، وتجمعنا فى الحاضر وحدة الكفاح من اجل الحرية والديمقراطية فى بلادكم وفى شتى انحاء القارة الافريقية وتمنى الدكتور حاتم فى ختام كلمته ان يكون افتتاح هذه الاذاعة وسيلة قوية لرفع صوت شعب روديسيا عاليا وسلاحا قويا ضد اعدائه واربطة تعاون بين مصر وشعب روديسيا فى سبيل الهدف المشترك بالتعاون من اجل التقدم والعدالة والسلام .

ومع تطور الاحداث التى صاحبت اعلان ايان سميث الاستقلال من جانب واحد فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ وقيام مصر بعد ذلك بقطع علاقاتها مع حكومة ايان سميث ثم قطع علاقاتها مع بريطانيا بادرت الاذاعة المصرية بتخصيص اذاعة منفصلة للغة السندبيلى التى كان يكتفى باذاعة بعض البرامج بهذه اللغة ضمن اذاعة الشونا . وبدأ الارسال الاذاعى بهذه اللغة ابتداء من الرابع من ديسمبر ١٩٦٥ بخصيص ٤٥ دقيقة على الموجة ١٧٩٢٠ كس.ث. واستجابة لظروف هذه المرحلة قام المسئولون فى اذاعتى الشونا والسندبيلى ابتداء من ٤ - ١٢ - ١٩٦٥ بالاقتصار على تقديم الاخبار والتعليقات السياسية مع فقرات قليلة من الموسيقى والاناشيد الحماسية التى يتخللها نداءات حماسية . كما تم تخصيص نشرة اخبار خاصة لاذاعتى الشونا والسندبيلى تعنى بالمسائل الافريقية فقط بالتفصيل . وفضلا عن هذا جاء توجيه من مكتب الشئون الافريقية ، فى منتصف ديسمبر ١٩٦٥ بتركيز الحملة على مشكلة روديسيا بعد قيام مصر بقطع علاقاتها مع بريطانيا بشان هذه المشكلة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

وتقديرا من حركات التحرير الوطنية فى روديسيا لجهود الاذاعة المصرية ابرق سلونديكا من لوساكا الى مدير الاذاعة المصرية فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ يقول فيها : لقد تلقينا بمزيد من السرور نبأ زيادة فترة الارسال الاذاعى الموجهه من القاهرة الى شعبنا وان جهود مصر فى مساعدتنا ماديا هى بحق مساعدة عميقة . وهذه الاذاعات تساعدنا للغاية خلال هذه المرحلة الحيوية »

وفضلا عن توجيه اذاعات النيانجا والشونا والسندبيلى الى سكان روديسيا قامت الاذاعة المصرية ايضا بمخاطبتهم عبر اذاعة

اللغة الايجليزية الموجهه منذ يوليو ١٩٦١ اساسا الى معظم شعوب منطقة شرق ووسط وجنوب افريقيا التى تتكلم الانجليزية نظرا لطول عهد السيطرة الاستعمارية البريطانية عليها وتم تخصيص ركن روديسيا الجنوبية فى هذه الاذاعة يذاع اسبوعيا ويتكلم باسم الوطنيين فى روديسيا بغرض نشر الوعى السياسى بين الافريقيين وتعريف الشعب هناك بمشاكله .

ه ـ تعاطف حركات التحرير مع قضايا مصر والعرب :

كان رد فعل حركات التحرير فى روديسيا ايجابيا تجاه مساعى مصر لافرقة قضية « الصراع العربى الاسرائيلى » . وتمثل رد الفعل هذا فى كثير من التصريحات والبيانات والمواقف المختلفةوعلى سبيل المثال نعرض لاراء ممثلى حركات التحرير فى ندوه افريقيا عن ثورة التحرر الوطنى والاشتراكية التى عقدت بالقاهرة فى اكتوبر ١٩٦٦ . وفى المؤتمر الطارىء للتضامن الافريقى الاسيوى لتاييد الشعوب العربية ضد الاستعمار واسرائيل المعقود بالقاهرة فيما بين ١ ، ٣ يوليو ١٩٦٧ .

فى ندوة افريقيا تحدث ستيفين نكومو ممثل حزب زابو بالقاهرة فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وعبر عن تقديره لهذا الاجتماع المناهض للاستعمار والذى يعقد فى مصر تلك البلد التى تقف فى طليعة القوات المناهضة للاستعمار والامبريالية ... وانها بلد عظيم منذ الثورة المصرية عام ١٩٥٢ تحت رئاسة الزعيم جمال عبد الناصر .

فمنذ ذلك التاريخ تناضل مصر دون توقف ضد الاستعمار . ناضلت ضد الاستعمار عام ١٩٥٦ هذا النضال الذى تدر له النصر عام ١٩٥٦ .

وفى المؤتمر الطارىء للتضامن الافريقى الاسيوى حضر ممثلا زابو : ادوارد نلدلنو فلمون ت . ماكونيزا . وجاء فى بيانهما امام المؤتمر مقارنة بين قضية فلسطين وقضية روديسيا . واشار البيان الى ان المشكلتين متشابهتان وان التشابه القائم بين الظروف المطابقة التى ادت الى وجود دولة اسرائيل الصهيونية وبين ظروف المراحل الاخيرة التى تخوضها الان زيمبابوى يجعلنا اكثر عداء وعنفا لدولة اسرائيل الصهيونية وللاستعماريين الذين يساندونها ، ويزيد من من عزمنا على المضى فى المعركة الى النهاية .

فصـــــل ختـــــامى

منذ منتصف الخمسينات وقبل نهاية الستينات ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ وهى سنوات الحسم التى شهدت استقلال ٣٤ دولة افريقية « منها ٥ دول عربية افريقية » صاغت مصر ومارست سياستها الخارجية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا فى اطار الحركة العامة للثورة الوطنية العالمية ضد الاستعمار التى سادت المناخ الدولى آنذاك. ولم يكن مفهوم « الدور المصرى » غائبا عن صانعى ومنفذى السياسة الخارجية المصرية منذ مؤشرات « فلسفة الثورة » عام ١٩٥٤ .

وطوال هذه الحقبة لم تتردد مصر فى اتخاذ اكثـــر المواقف « ثورية » لمناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب افريقيا وروديسيا « زيمبابوى » ، ابتداء من اقامة علاقات مباشرة مع هذه الحركات وامدادها بالسلاح وتدريب كوادرها عسكريا ، ومخاطبة شعوب الاقاليم الخمسة عبر الاثير باللغات واللهجات المحلية من خلال البرامج المصرية الموجهة لكسر حواجز العزلة التى فرضها الاستعمار وتنميـــة الوعى الافريقى بحقوقه وتعبئة جهوده من اجل مواصلة الكفاح . هذا فضلا عـــن تبنى مصر لقضايا هذه الشعوب فى المحافل الدولية والافريقيـــة والتزامها بقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشـــأن مقاطعة البرتغال وحكومة الاقلية البيضاء فى كل مـــن بريتـوريا وسالزبورى .

وكانت مبادرة مصر منذ الخمسينات باقامة علاقات مبـــاشرة مع حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب روديسيا

تعنى الاعتراف بها وبشرعية كفاحها وتمثليها لشعوبها فى وقت لم تحظ فيه هذه الحركات باعتراف المجتمع الدولى اوالامم المتحدةالا فى بداية الستينات .

ومع وجود العديد من حركات التحرير المتنافسة فى كل اقليم من الاقاليم الخمسة ، ظهر واضحا - كما اشرنا - اثر الصراع السوفيتى الصينى فقد قامت الصين بتاييد حركات التحرير ذات الاتجاهالمتطرف الرامى لعدم المساومة مع الاقلية البيضاء وضرورة الكفاح المسلح والحرب حتى النهاية ، اى حتى تتحقق سيطرة الاغلبية الافريقية على الحكم ، وفقا لما جدث فى شرق افريقيا ، بينما ايد الاتحاد السوفيتى تلك المنظمات الاكثر شعبية وهدفها انشاء دولة بها تعدد فى الاجناس وهذه المنظمات لا تختلف فى اهمية الكفاح المسلح وان اختلفت فى الهدف النهائى .

وفى مواجهة ظاهرة الانحياز الى الاتحاد السوفيتى او الصين فى صفوف حركات التحرير داخل كل اقليم من الاقاليم الخمسة ، لم تشأ مصر ان تعمق من هذه الظاهرة ، واتبعت سياسة توفيقية ، وسمحت بوجود اكثر من حزب فى الرابطة الافريقية يقوم بالدعوة لتحرير اقليم واحد ، رغم ما تسبب هذا فى حدوث كثير من الاضطرابات بين ممثلى الاحزاب المتنافسة بالقاهرة ، وصلت الى حد تقديم الشكاوى ضد بعضهم بعضا . وسعت مصر للتوفيق بين هذه الاحزاب او الحركات المتنافسة سواء بصفة فردية او فى اطار - عمل لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، بحكم عضوية مصر فى هذه اللجنة منذ انشائها عام ١٩٦٣ . واسهمت مصر بجهودها فى اكثر من لجنة خاصة للتنسيق بين حركتى « زابو ، زانو » فى روديسيا ، وحركة « مبلا » ، « جراى » فى انجولا وقد اكسب هذا الموقف مصر شعبية لدى حركات التحرير الافريقية . ورغم هذا فلم تخف مصر - احيانا - تعاطفها على حركة دون اخرى ، واتضح هذا فى تعاطف مصر مع جركة « زابو » بصورة اوضح من الحركة المنافسة « زانو » .

وفى اطار العمل الدولى والافريقى ، اتضح لنا ان مناهضة الاستعمار البرتغالى والنظم العنصرية فى افريقيا هى محور الدبلوماسية البرلمانية المصرية فى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . واستطاعت مصر من خلال حركتها فى اطار المجموعة العربية والمجموعة الافرواسيوية « منذ ١٩٥٥ » والمجموعةالافريقية « منذ ١٩٥٨ » ، ومجموعة دول عدزم الانحياز « منذ بداية الستينات »

تنسيق مواقفها مع دول العالم الثالث ودول المعسكر الاشتراكى لممارسة مزيد من الضغط على الاستعمار البرتغالى ونظم الحكم العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا .

واذا، كانت مصر قد اتفقت مع الامم المتحدة فى الوسائل والاجراءات التى تتخذ لتصفية الاستعمار واهمها دعوة الدول الاستعمارية الى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح الاستقلال للاقاليم التى مازالت خاضعة لها ، وادانة الحكومات التى ترفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة فى هذا الشان ، ومطالبة الدول بالامتناع عن مساعدتها ، فقد طالبت مصر ايضا خاصة فى حالة جنوب افريقيا عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧، بتطبيق احكام الفصل السابع من الميثاق باعتبارها اكثر الوسائل فعالية لاكراه حكومة جنوب افريقيا للتخلى عن سياستها العنصرية. كما قطعت شوطا ابعد من ميثاق الامم المتحدة فى مجال الوسائل الكفيلة بتصفية الاستعمار من ابرزها - كما ذكرنا - الاعتراف بشرعية وكفاح حركات التحرير وتمثيلها لشعوبها ودعمها ماديا وعسكريا واعلاميا .

واذا كانت مصر قد اسهمت فى صياغة وتقديم قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشان مقاطعة نظم حكم البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا ، فقد كانت ايضا اسبق الدول الافريقية الى تنفيذ ماجاء بهذه القرارات من جزاءات وعقوبات ومقاطعة . حيث بادرت وزارة الخارجية المصرية باعلان قطع العلاقات مع جنوب افريقيا فى ٣٠ مايو ١٩٦١ ومع البرتغال فى ٢٩ يونيو ١٩٦٣. ومع بريطانيا بشان قضية روديسيا فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

وكانت مثل هذه المبادرات مؤشرا واضحا لمكانه مصر فى مجموعة الدول التى عرفت بالدول « الثورية » فى القاهرة ، ان لم يكن فى طليعة هذه الدول . وهى المجموعة التى بلورتها وافرزتها منظمة الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١ والتى نهجت فى سياستها الخارجية بصورة رئيسية مناهضة الاستعمار والعنصرية ، واتباع سياسة عدم الانحياز . بينما اتسمت كل من مجموعة برازافيل ومجموعة منروفيا بالاعتدال والانحياز الى الغرب بصورة اوضح . وجاء مؤتمر القمة الافريقى المحدود بالقاهرة « ابريل ١٩٦٧ » ليعبر عن هوية «المجموعة الثورية » التى قال عنها الرئيس عبد الناصر فى خطابه امام المؤتمر « اصدقاء فكر ونضال ومواقف موحدة فى الكثير من القضايا الافريقية » .

ودعما للدور المصرى تجاه قضايا الاستعمار البرتغالى ونظم الحكم العنصرية فى افريقيا ، كان الاعلام المصرى دائما اداة هامة واكبت اتخاذ القرارات السياسية واتفقت مصادر اجنبية عديدة على ان راديو القاهرة كان اداة مناهضة للاستعمار فى افريقيا . واتضح هذا فى توجيه برامج مصرية موجهة باللغات واللهجات المحلية الى شعوب انجولا وموزمبيق وجنوب افريقيا وروديسيا . وكانت الاذاعة المصرية قد قامت ببث برنامج مصرى موجه باللغة البرتغالية فى ٢٣ اكتوبر ١٩٦٣ ، وبث برنامج مصرى موجه بلغة السندبيلى فى ٤ ديسمبر ١٩٦٥ بعد مقاطعة حكومة ايان سميث فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ ، ثم تركيز الحملة الاعلامية فى برنامجى الشونا والسندبيلى بعد قيام مصر بقطع علاقاتها مع بريطانيا ـ كما ذكرنا ـ بشان قضية روديسيا فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ .

ويمكن القول بصفة عامة ان صنع القرار السياسى وكيفية تنفيذه بشان مواجهة قضايا الاستعمار البرتغالى والنظم العنصرية فى افريقيا ، كان يتم من خلال الاجهزة الرئاسية وفى مقدمتها مكتب الشئون الافريقية . واتضح هذا فى حالات كثيرة منها القيام بتنفيذ او تطبيق قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بشان مقاطعة البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا وبريطانيا . ولم يكن الامر يتطلب تشريعا او موافقة مجلس الامة على هذا . اى لم يكن يلزم لسريان هذه القرارات فى مصر صدورها فى شكل قانون ، على خلاف الاتفاقات الخاصة بالملاحة والتجارة والسلع والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة والتى تتعلق بحقوق السيادة او التى تحمل خزائن الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة حيث تجب موافقة مجلس الامة عليها .

وبشان كيفية تطبيق هذه القراراتوحدود هذا التطبيق كان التوجيه ياتى اساسا من الرئاسة او اجهزتها ، وعلى سبيل المثال نذكر حالة قطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٢ « راجع نص الملحق رقم ٤ » حيث لم تخطر وزارة الخارجية الجهات المختصة قطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا عام ١٩٦٢. حيث لم تخطر وزارة الخارجية الجهات المختصة وبناء على هذا صدر قرار وزير الاقتصاد فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٣. بمقاطعة جنوب افريقيا . وكذا اصدرت مصلحة الطيران المدنى « اعلان طيارين » فى ٧ اغسطس ١٩٦٣ وزع على جميع مطارات

الدول الاجنبية يتضمن منع الطائرات التابعة لكل من جنوب افريقيا والبرتغال والطائرات المسجلة منهما من عبـــور اراضى مصر او الهبوط فيها . كما اصدرت المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى تعليماتها الى شركاتها بمراعاة مقاطعة سفن الاســـطول المصرى لموانىء جنوب افريقيا وروديسيا .

وفضلا عن هذه الاجراءات التى صدرت من وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والجهات المختصة بشان مقاطعة الدول الاستعمارية والنظم العنصرية ، فقد رات القيادة فى مصر تاكيد مقاطعة جنوب افريقيا ـ بصدور قرار جمهورى فى ١٩ مارس ١٩٦٤ بشان مقاطعتها بحـــريا وجويا ، وتاكيد مقاطعة نظام الحكم العنصرى فى روديسيا باعلان حالة الحرب مع حكومة روديسيا العنصرية غير الشرعية .

وفى كل اجراءات المقاطعة التي اتخذتها مصر ، حرصت القاهرة على احترام التزاماتها بشان حرية الملاحة فى قنـــاة الســـويس والتسهيلات المباشرة المتعلقة بسلامة القناة والملاحة فيها . ووفقا لهذا تم استثناء حرية الملاحة فى القناة من اجراءات المقاطعة اللهم الا فى حالة روديسيا حيث اعلنت مصر حالة الحرب مع حكومة ايان سميث كما ذكرنا .

وعموما ، فرغم اعلان مصر المقاطعة الاقتصادية لكل من البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا فان هذه المقاطعة لم تكن مقاطعة شاملة حيث سجلت الاحصاءات الرسمية ـ كما اوضحنا ـ استمرار العلاقات التجارية وان كانت بنسب ضئيلة .

والموقف المصرى تجاه طرفى الصراع « وهما النظام الاستعمارى او العنصرى من ناحية ، وحركات التحرير الافريقية من ناحية اخرى لم يسلم من التناقض فى مرحلة من المراحل . وقد اتضح التناقض ـ كما اشرنا ـ فى حالة قيام مصر برفع درجة التمثيل الدبلوماسى مع حكومة « اتحاد » جنوب افريقيا الى درجة مفوضية عـــام ١٩٥٦، واستمرار علاقاتهمـــا حتى مـــايو ١٩٦١ ، ورفـــع درجة التمثيـــل الدبلوماسى مع حكومة البرتغـــال الى درجة سفارة عـــام ١٩٥٩، واستمرار العلاقات المصرية البرتغالية حتى يونيو ١٩٦٣ ، فى وقت كانت مصر تمارس دورها لمساندة ودعم حركات التحرير الافريقية .

ولقد بررت بعض المصادر هذا التناقض او هذه المفارقة بمقولة « مصر الثورة ومصر الدولة » على اعتبار ان مصر الدولة ممثلة فى اجهزتها التنفيذية وفى مقدمتها وزارة الخارجية تواصل حتى اوائل

الستينات تبادل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى وادارة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع نظم الحكم الاستعمارى والعنصرى فى البرتغال ومستعمراتها وفى جنوب افريقيا ، بينما « مصر الثورة » ممثلة فى تصريحات الرئيس عبد الناصر ونشاط مكتب الشئون الافريقية بالرئاسة تستنكر وتدين نظم الحكم الاستعمارية والعنصرية وتقدم الدعم المادى والمعنوى لحركات التحرير الافريقية .

وفى اطار العلاقات الوثيقة التى ربطت مصر بحركات التحرير الافريقية استهدفت مصر كما سبق الاشارة فى الباب التمهيدى الى افرقة القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى . واذا كان هذا الهدف قد تحقق فى مؤتمر الدار البيضاء « يناير ١٩٦١ »واخفق فى مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية حتى عام ١٩٦٧ ، فان رد الفعل من جانب حركات التحرير الافريقية جاء ايجابيا حيث عبر كثير من رجال حركات التحرير فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب افريقيا وروديسيا عن ادانتهم واستنكارهم للعدوان الاسرائيلى على مصر والدول العربية وان اسرائيل دولة استعمارية وان اليهودية ليست جنسية وانما هى ديانة وعدم شرعية الكيان الاسرائيلى . وأن ثمة تماثلا الى اقصى حد لكفاح الشعوب العربية والشعوب الافريقية . وعلى سبيل المثال فان التشابه بين طبيعة مشكلة عرب فلسطين ، ومشكلة شعب زيمبابوى يوطد اواصر التضامن العربى الافريقى ، وعلى حد تعبيرهم فان « قضية العرب قضيتنا » .

وفى الوقت الذى حرصت مصر فيه على تقديم « التجربة النضالية المصرية فى مكافحة الاستعمار » خاصة دروس تجربة السويس كأحد منطلقات سياستها — كما اشرنا فى الباب التمهيدى — وان ثمة اشادات كثيرة بهذه التجربة من قبل كثير من القادة والزعماء الافريقيين ، فان هذه التجربة لم تلق دراسة كافية من قبل حركات التحرير الافريقية بل ان نيلسون مانديلا احد زعماء حركات التحرير فى جنوب افريقيا لم يخف اعجابه وتشبعه — كما اوضحنا — بتجربة المقاومة الصهيونية للاستعمار البريطانى وللعرب فى فلسطين فيما بين ١٩٤٤ و ١٩٤٨ عندما قام بتنظيم « رمح الوطن » الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى فى بداية الستينات . واذا كان لكل حركة تحررية اختيار التجربة التى تلائم طبيعة معركتها فانه تجدر الاشارة الى ان مصر لم تقدم تجربتها الا فى اطار اعلامى فقط وليس فى اطار

« حركى » او « تنظيمى » فى صورة كتاب او كراسة كالتى تقدمها كتابات ماوتسى تونج او جيفارا او نكروما .

وختاما .. فثمة رأى يقول ان موقف ثورة يوليو من قضية الاستعمار وتصفيته ومساندة حركات التحرير ، لم يكن مستندا الى نظرية محددة ، وانه لم يصدر عن قيادات الثورة ذاتها ما يفيد غير هذا حيث اخذ موقفها من هذه القضية فى التبلور تدريجيا من خلال الممارسة وانتهى الى مجموعة مبادىء عامة .

واعتقد ان غياب « النظرية المحددة » فى هذا الصدد لم يقلل من دور ثورة ٢٣ يوليو فى تصفية الاستعمار ـ كما أوضحنا ـ وللتدليل على هذا فان كتابات نكروما «١» فى هذا المجال ربما تشكل نظرية او صياغة فكرية ودليلا عمليا لحرب التحرير فى افريقيا ، الا انها لم تترك بصماتها كثيرا على مسار حركات التحرير الافريقية ، لان من الصعب تطبيق نظرية واحدة على حركات تحرير تنوعت وتعددت واختلفت فى تنشئتها وتكوينها وفكرها وان توحدت فى هدفها المشترك « تصفية الاستعمار والعنصرية فى افريقيا » .

ومن ثم فان مجموعة المفاهيم والمبادىء العامة التى شكلت اهداف السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار من خلال الممارسة والحركة يمكن ان يعكس معطيات ومتطلبات حركات التحرير الافريقية بصورة اصدق واشمل من نظرية فكرية محددة وان كان هذا لا يقلل من اهمية الفكر بصفة عامة ، ومن اهمية بلورة كل التجارب فى صورة تنظيمية وتقديمها الى حركات التحرير التى لا زالت تناهض النظم الاستعمارية والعنصرية فى افريقيا .

---

(١) من هذه الكتابات نذكر : دليل الحرب الثورية ـ ترجمة منير شفيق . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت اغسطس ١٩٧٢ . وفى المقدمة قال نكروما : ان هذا الكتاب المختصر يشكل اتجاها جديدا تماما . امل ان يساعد على اتمام نجاح مرحلة الكفاح المسلح فى النضال الثورى الافريقى فى سبيل الانعتاق الكامل لافريقيا ومن اجل حكومة اتحاد لافريقيا كلها . ويحاول الكتاب تحديد برنامج العمل وخطة استراتيجية تكتيكية تصلح لان تكون مشروعا لخطة يمكن الانتقال بها الى ميدان التطبيق العملى .

المـــــراجـع

اولا : اهم المراجع العربية :

«١» وثائق منشورة :

- الامم المتحدة : التفرقة العنصرية ومعاملة السجناء فى جنوب افريقيا . افادات وشهادات . الترجمة العربية ، مكتب الاعلام العام ، بيروت ، ابريل ١٩٦٨ .
- : تقرير لجنة الامم المتحدة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى . ؟ العلاقات بين اسرائيل وافريقيا الجنوبية . الترجمة العربية . رقم ٥/٧٧ فبراير ١٩٧٧ .
- الميثاق الوطنى : قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية واقره المؤتمر فى ٢١ مايو ١٩٦٢ ، مطابع هيئة الاستعلامات ، ١٩٧٢ .
- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر « ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » . هيئة الاستعلامات .
- وثائق عبد الناصر : خطب - احاديث - تصريحات . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة ، القاهرة ١٩٧٣ « الكتاب الاول ، الثانى » .
- ورقة اكتوبر : قدمها الرئيس انور السادات الى المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب فى ابريل ١٩٧٤ واجرى الاستفتاء عليها فى مايو ١٩٧٤ هيئة الاستعلامات « بدون تاريخ » .

«٢» الكتب العربية :

- احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الاول - مصر والعسكريون المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- : قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الثانى - مجتمع جمال عبد الناصر . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- بطرس بطرس غالى « دكتور » : الحركة الافرو اسيوية . دار الكتاب الجديد ، القاهرة ١٩٦٩ .
- : العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية . مكتب الانجلو ، القاهرة ١٩٧٤ .
- جمال حمدان « دكتور » : افريقيا الجديدة ، دراسة فى الجغرافيا السياسية مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦
- : استراتيجية الاستعمار والتحرير . كتاب الهلال ، العدد ٢٠٥ ، دار الهلال ، القاهرة ، ابريل ١٩٦٨ .
- : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة . مطابع هيئة الاستعلامات ، ١٩٧٢ .
- راشد البراوى « دكتور » : مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية . مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- عبد الملك عودة « دكتور » : السياسة والحكم فى افريقيا . مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- : فكرة الوحـــدة الافريقية . دار النهضة العربية ، ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- : الامم المتحدة وقضايا افريقيا . مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- : سنوات الحسم فى افريقيا . مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- شوقى عطا الله الجمل « دكتور » : قضية روديسيا بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . القاهرة ، ١٩٧٧ .
- محمد انيس « دكتور » : المؤتمر

الاسيوى الافريقي • مجموعة اخترنا لك رقم « ٤٤ » ، القاهرة ، ١٩٥٧ •
ـ محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم • الترجمة العربية ، دار النهار بيروت ، ١٩٧٢ •
ـ مصطفى طيبه « منحرر » : مذكرات كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ •
ـ نعيم قداح : التمييز العنصرى وحركة التحرير في افريقيا الجنوبية • الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٧٥ •

«٣» كتب مترجمة الى العربية :

ـ البرت لوتولى : دع قومى وشأنهم • ترجمة حسين الحوت ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، « بدون تاريخ » •
ـ دابنجى ستهول : القومية الافريقية • ترجمة خديجة عبد المنعم براده ، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والانباء والنشر ، القاهرة ، « بدون تاريخ » •
ـ دودونيام : سياسة افريقيا الخارجية ترجمة خيرى حماد • الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ •
ـ جاك ووديس : جذور الثورة الافريقية ترجمة وتعليق احمد فؤاد بليغ ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ •
ـ جان زجلر : مناهضة الثورة فى افريقيا • ترجمة د• مارسيل عيسى ، مطبوعات وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، ١٩٦٧ •
ـ ك• مادهوبانيكار : الثورة في افريقية ترجمة روفائيل جرجس ، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ •
ـ كوامى نكروما : الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية تعريب خيرى حماد ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، « بدون تاريخ » •
: دليل الحرب الثورية • ترجمة منير شفيق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، اغسطس ١٩٧٢ •
ـ كولين ليجوم : الجامعة الافريقية ـ دليل سياسي موجز • ترجمة أحمد محمود سليمان ، الدار المصرية للتاليف والترجمة القاهرة ، ١٩٦٦ •

«٤» رسائل جامعية :

ـ حسن فتح الباب « دكتور » : الدبلوماسية البرلمانية فى عصر التنظيم الدولى • رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، مارس ١٩٧٦ •
ـ سعد سيد امام « دكتور » : العلاقات الدولية بين مصر والسودان « ١٩٥٢ ـ ١٩٦٤ » رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ١٩٦٨ •
ـ سميرة سنيوث بحر : الاتحاد الاشتراكي العربي ، دراسة تحليلية • رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ •
ـ عبد الله حسن الاشعل « دكتور » : الجزاءات غير العسكرية فى الامم المتحدة رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، مارس ١٩٧٦ •
ـ محمود عبد المنعم مرتضى : اتحاد وسط افريقيا « ١٩٥٣ ـ ١٩٦٣ » • رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مايو ١٩٦٦

«٥» الدراسات والمقالات :

ـ ابراهيم كروان ، ثورة يوليو وحركات التحرير • جريدة الاهرام ، ٢٢ يوليو ١٩٧٥ •
ـ احمد يوسف القرعى : حركة التحرير الوطنى فى موزمبيق • مجلة السياسة

الدولية ، العدد ١٣ ، يوليو ١٩٦٨ ، ص ١٥٧ ـ ١٦٤ ٠

: حركة التحرير الوطنى فى غينيا البرتغالية ٠ مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٤ ، اكتوبر ١٩٦٨ ، ص ١٠٨ ـ ١١٤ ٠

: حركة التحرير المسلح فى انجولا ٠ مجلة السياسة الدولية : العدد ٢٠ ، ابريل ١٩٧٠ ، ص ١٢٩ ـ ١٤٠ ٠

: معركة الانتخابات فى جنوب افريقيا ٠ مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١ ، يوليو ١٩٧٠ ، ص ١٣٠ ـ ١٤٠ ٠

: البرتغال وخديعة الحكم الذاتى فى المستعمرات البرتغالية ٠ مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٢ ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٩ ٠

: حقوق الانسان الافريقى والتمييز العنصرى : مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٩ ، يناير ١٩٧٥ ، ص ٤٩ ـ ٥٣

ـ بطرس بطرس غالى « دكتور » : الناصرية وسياسة مصر الخارجية ٠ مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٣ ، يناير ١٩٧١ ، ص ٨ ـ ٢٧ ٠

ـ بهجت قرنى « دكتور » وآخرين : ندوة السياسة الدولية ، العدد ٤٦ ، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢١٨ ـ ٢٣٠ ٠

ـ حورية مجاهد « دكتورة » : ج٠ع٠م وافريقيا ٠ مجلة السياسة الدولية ، العدد ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ١٤٦ ـ ١٥١

، افريقيا ومشكلة اللاجئين ٠ مجلة السياسة الدولية ، عدد يناير ١٩٧١ ٠

: الدبلوماسية الصينية فى القارة الافريقية ٠ مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٧ ، يناير ١٩٧٢ ٠

ـ عبد الملك عودة « دكتور » : ملامح التعاون الافريقى ٠ المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٠ ، نوفمبر ١٩٦٢ ٠

: الاجهزة الحكومية المصرية العاملة فى الميدان الافريقى ، الاهرام الاقتصادى عدد ١٥ فبراير ١٩٦٤ ٠

: الدبلوماسية المصرية فى افريقيا ٠ ورقة عمل رقم «٢» مقدمة الى ندوة الدبلوماسية المصرية المعقودة بدار الاهرام ٠ القاهرة ، مايو ١٩٦٩ ٠

: الرأى العام المصرى والحرب الاثيوبية الايطالية ٠ مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩ ، يناير ١٩٧٠ ٠

ـ محمود حسن فرغل : منظمة الوحدة الافريقية وحرب التحرير ٠ مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨ ، اكتوبر ١٩٦٨ ٠

«٧» مطبوعات ومنشورات منظمات واجهزة مختلفة :

أ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

ـ النشرة السنوية للتجارة الخارجية يوليو ، ١٩٦٧/٦٦ ٠ مرجع رقم ٨٠ ـ ٥١٢ اكتوبر ١٩٦٧ ٠

ـ نشرة الاحصاءات والدراسات التحليلية، المجلد السابع، ديسمبر ١٩٦٩

ب ـ الامم المتحدة « مكتب الإعلام »

ـ الامم المتحدة والاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية ٠ مبدأ يتعذب رقم «٢» ٠ الترجمة العربية٠ القاهرة، ١٩٧٠

ـ الامم المتحدة وروديسيا الجنوبية٠ مبدأ يتعذب رقم «١» الترجمة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ٠

ـ المصالح الاقتصادية الاجنبية والاستعمار ٠ الترجمة العربية، القاهرة ١٩٧٠ ٠

ثانيا : المراجع الاجنبية :

— Abshire, D.M. & Sammels M.A. (Editors) : Portuguese Africa; A hand book. Pall Mall Press, Praeger Publisher, Inc., London ; 1969.

— Ajala, Adekunle : Pan-Africanism, Evaluaiton, Progress & Prospects. André Deutsch, London, 1973.

— Attia Abd El Moneim M. Attia : Egypt's Foreign Policy Africa With Particular Reference to Decolonization & Apartheid within the United Nations, 1952 — 1970, Unpublished Dissertation, Center for African Studies at St. John's University, New York, 1973.

— Brooks, Hugh G. & Yassin El-Ayou'y (Editors) : Refguees South of the Sahara. Negro Universites Press, U.S.A., 1970.

— Chilcote, Ronald H. : Portuguese Africa. Prentice-Hall, Inc., Englewood Chiffs, New Jersey, A Spectrum Book, U.S.A., 1976.

— Day, John : International Nationalism, the extra-territorial relations of Southern Rhodesian African nationalists, Routledge & Kegan Paul, London, 1967.

— Davidson, Basil : In the Eye of the Storm ; Angola's People. Anchor Press, Doubleday, New York, 1973.

— Eayrs, James : The Common Wealth & Suez, A documentary Survey. Oxofrd University Press, London 1964.

— La Guma, Alex (Editor) : Apartheid, A collection of Writings on South African Racism, By South Africans. Seven Seas Books, Berlin ;1971.

— Magnusson, Ake : The voice of South Africa - Research Report No. 35, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, 1976.

— Maxey, Kees : The Fight For Zimbabwe, The Armed Conflict in Southern Rhodesia Since U.D.I. Rex Collings, London, 1975.

— Marzui, Ali, A. : Towards A Pax Africana, A study of Ideology & Ambition. Weidenfeld & Nicolson, London, 1967.

— Segal, Ronald : Political Africa ; A WHO's WHO of Personalities & Parties. London, 1961.

— Sharma, D.N. : Afro-Asian Group in the U.N., Chaitanya Publishing House, Ahahbad, 1969.

— Stockholm International Peace Research Institute : southern Africa, The Escalation of a Conflict. Uppsala, 1976.

من مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- الشخصية العربية (بين المفهوم العربي والمفهوم الاسرائيلي) تاليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- التوسع الاسرائيلي — اعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان . . . (١٩٧٤)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) — المجلد الثاني . تاليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٤)
- حرب اكتوبر (دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية) — بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة . . . . (١٩٧٤)
- ازمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية تاليف د. مصطفى خليل . . . . (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ — ١٩٥٣) تاليف : د. يونان لبيب رزق . (١٩٧٥)
- « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تاليف : د. عبد الوهاب المسيري . . (١٩٧٥)
- مصر وامريكا — تاليف : مصطفى علوي وعبد المنعم سعيد . . . . (١٩٧٦)
- استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر . تاليف : اللواء مصطفى الجمل . . (١٩٧٦)
- الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين . . . . . (١٩٧٦)
- الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط — بقلم د. سعد الدين ابراهيم . (١٩٧٦)
- الصهيونية والعنصرية — اعداد : احمد يوسف القرعي . . . . (١٩٧٧)
- قرار الحرب في السياسة الاسرائيلية — د. السيد عليوه . . . . . . (١٩٧٧)
- التضامن العربي الافريقي — نبيه الاصفهاني . . . . (١٩٧٧)
- مؤتمر جنيف واحتمالات السلام — د. محمد ربيع . . . . (١٩٧٧)
- الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ — د. يونان لبيب رزق . . . . . . (١٩٧٧)
- البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية — د. اسماعيل صبري مقلد . . . (١٩٧٧)
- الديمقراطية في مصر — المهندس سيد مرعي وآخرين . . . . (١٩٧٧)
- الثورة الادارية — د. نزيه نصيف الايوبي . . . . (١٩٧٧)
- الثورة والتغير الاجتماعي — اشراف : السيد يسين . . . . (١٩٧٧)
- سعد زغلول يفاوض الاستعمار — طارق البشري (بالاشتراك مع الهيئة العامة للكتاب) (١٩٧٧)
- الحوار العربي الأوربي — عبد المنعم سعيد . . . . (١٩٧٧)
- صراع القوى الكبرى في افريقيا — مجدي حماد . . . . (١٩٧٧)
- طه حسين وزوال المجتمع التقليدي — د. عبد العزيز شرف (بالاشتراك مع الهيئة العامة للكتاب) . . . . (١٩٧٧)
- الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الأرض المحتلة — اسامة الغزالي حرب . (١٩٧٧)
- الفوائض البترولية العربية — طه عبد العليم طه . . . . (١٩٧٧)
- مشروعات الدولة الفلسطينية — د. علي الدين هلال . . . . (١٩٧٨)
- استيعاب المهاجرين في اسرائيل .. محمد السيد سعيد ، اميرة سالم . . . (١٩٧٨)
- ليكود والتسوية — امل الشاذلي . . . . (١٩٧٨)
- التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث — خيري عزيز . . . . (١٩٧٨)
- سياسة التعليم في مصر — د. نزيه نصيف الايوبي . . . . (١٩٧٨)
- قضايا التنمية في الكويت — عبد العاطي محمد احمد . . . . (١٩٧٨)

الكتاب :

تتناول هذه الدراسة بالتحليل خطا رئيسيا من خطوط السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا ، فتعنى بالدور المصرى — مفهوما وسلوكا — تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى القارة . وتخص الدراسة دور مصر فى تصفية الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو والنظام العنصرى فى كل من جنوب أفريقيا وروديسيا (زيمبابوى) فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٧ .

ويتحدد الاطار الزمنى للدراسة بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى شكلت بداية مرحلة جديدة فى السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا بصفة عامة ، وتجاه مناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية بصفة خاصة . واختير عام ١٩٦٧ كنهاية مطاف للاطار الزمنى للدراسة كما قيل باعتباره عام النكسة فى مصر وعام انكسار الثورة فى افريقيا .

وطوال هذه الحقبة لم تتردد مصر فى اتخاذ اكثر المواقف ثورية لمناصرة ودعم حركات التحرير الافريقية فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب أفريقيا وروديسيا (زيمبابوى) ، ابتداء من اقامة علاقات مباشرة مع هذه الحركات وامدادها بالسلاح وتدريب كوادرها عسكريا ، ومخاطبة شعوب الاقاليم الخمسة عبر الاثير باللغات واللهجات المحلية من خلال البرامج المصرية الموجهة لكسر حواجز العزلة التى فرضها الاستعمار وتنمية الوعى الافريقى بحقوقه وتعبئة جهوده من أجل مواصلة النضال . هذا فضلا عن تبنى مصر لقضايا هذه الشعوب فى المحافل الدولية والافريقية والتزامها بقرارات مقاطعة البرتغال وحكومة الاقلية البيضاء فى كل من بريتوريا وسالسبورى .

وفى محاولة تأصيل هذا الدور خصص الباب التمهيدى من الدراسة للتعريف بمنطلقات وأهداف وأساليب وأجهزة السياسة الخارجية المصرية تجاه تصفية الاستعمار والعنصرية فى أفريقيا بصفة عامة ، بينما تناولت الابواب الثلاثة للدراسة دور مصر فى تص
البرتغالى والنظام العنصرى فى كل من بريتوريا وس
وخصص الفصل الختامى لتسجيل اهم نتائج الدراسة
من الملاحظات .

المؤلف :

أحمد يوسف القرعى : سكرتير تحرير مجلة السيا
بالاهرام . ماجستير فى الدراسات الافريقية جامعة القا
له عدة كتيبات منها : ثورة الفلاحين فى أفريقيا ضد ب
(١٩٧١) ، ادانة اسرائيل فى المؤتمرات الدولية
المقاطعة الافريقية لاسرائيل (١٩٧٤) ، الصهيو
(١٩٧٧) .

الثمن ١٥ قرشا